

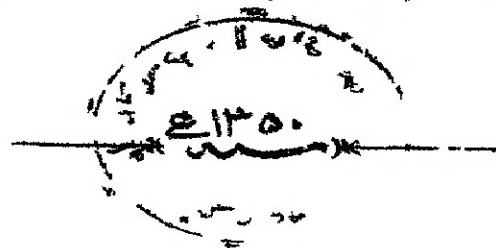
الَّذِي كَفَّ عَنْ قُلُوبِنَا وَتَقَلُّبِنَا فِي الْحَيَاةِ

# نَعَالُ الْعُرْفِ

فِي مَسْأَلَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ

لِلْأَسْتَاذِ مُحَمَّدٍ نَوَاشَاهُ الْكَشْمِيرِيِّ (مُسَيِّعِنَا اللَّهُ طَوِيلَ حَيَاتِهِ)

شَيْخُ الْحَدِيثِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ دِلْهِي



مِنْ مَطْبَعَةِ مَقَاتِلِ الْحَقِّ بِدِلْهِي

چند برقی پریس دہلی





## الحاشية المتعلقة بصنف ٩٤

وفي الكاشف يزيد بن أبي زياد الكوفي مولى بنى هاشم عن مولاة عبد الله بن الحارث بن نوفل و  
ابن جحيفة وابن أبي ليلى وعنه زائدة وابن ادريس شيخي عالم فهو صدوق ذو الحفظ لم يترك  
مات سنة ١٣٤ هـ ولئن ثبت انه قد كان بغير الكوفة زمننا قبل فالحسن ان سماع من سمع  
منه قبل دخوله الكوفة وسماع من سمع منه بعد دخولها قبل ان يتغير سماع صحيح فترك ذكره  
اكتفاءً بالقدر المعلوم في كلا الجانبين ١٢

## الحاشية المتعلقة بصنف ١٣٥

واعلم ان حدث العالم بمجموعة من كثر العدد بحيث يسبق العدم الواقعي كله المجموعي  
لا بان يكون مع قدمه النوعي يتصف به بوصف كل جزء وفرد منه به على طريقة وصف المجموع  
بوصف اجزائه معقول ومفهوم محصل وله نظائر ذكرناه في حاشية م من القصيدة وهو التحول  
من ضد الى ضد كتحول الحركة الى السكون في البيان بدون برازخ ولو كانت لزمان تكون غير محسوسة  
وان بما نعضعف بعد ضعفها فان الحركة وان كانت ضعيفة وان فليست سكوناً وكتحول الامر من  
وجوب الى امكان ومن بساطة الى تركيب ومن تجرد الى مادية ومن وحدة الى كثرة ومن  
كمال الى نقص ومن سكون الى حركة ومن فعل الى قوة ومن فاعل الى قابل ومن قدم الى حدث  
ومن ثبات الى تغير ومن عدم الزمان والمكان الى وجودهما ومن سرمدية ودهر الى تقصير زمان  
طفرة بدون تخلل برازخ لا تنهاه كما في الاجزاء المتناقضة المتصل وان كان البعد او المقدار  
متناهياً في الكل فهذا التحول متحقق لا محالة ولكن لا يبرح من اثنين موضع التحول والفلاسفة  
عينوا موضعه في مسألة الحدوث فيما بعد المادة المستحيلة وليس بشئ واذا فهمت هذا فكذلك  
في تحول العالم من عدم الى الوجود لا يحتاج الى تسلسل في البين وهو القدر النوعي بحيث انه  
اذا استند الى شئ واعتمد عليه سقط على آخر تذر كالمعلق وهو تحقق ما بالعرض بدون ما  
بالذات فهنا ولو في غير الجعالات فانها شرائط ومقدّمات يلزم فيها ايضاً هذا فكما لا يصح في  
هذه ادخال غير المتناهي في البين فانه وان ذهب الى غير نهاية يقال كما في شك مشهور  
(ان الوجه المعلوم معلوم والمجهول مجهول) ان المجرد مجرد والمادي مادي وكذا القدير قديم  
كما كان والحادث الزمانى حادث الآن ايضاً اي بعد التسلسل الى الماضي كما كان قبله لم يفد  
التسلسل شيئاً وان قيل ان الوجه المعلوم له تناسب ذاتي مع الوجه المجهول يفرض بسببه اليه  
فكذلك يقال فهنا وكما سيطر الصورة العلمية في علم المعدل لم تصدق المرجية فيقال فكيف  
ربطها مع ذي الصورة المعدل ومفجّل بانها صورته المختصة به ذاتاً لا صورة غيره.

ثم الذي يظهر ان تقدم العلة على المعلول ان لم تكن علة شخصية وكانت من مرتبة لمرتبة متى تنزل الى اقنصار تقدم ما زمانيا فالزمان انما هو في مطورتنا ليس عندك صباح ولا مساء كما روي ذلك عن ابن مسعود وكل قد يتخصى ليس في زمان ولما لم يكن الا في افق التقضي فان تراحم من ازالة القديري الى الشخصى من احكام الوهم اذ هو تقضي لا تقضي هناك وتوهم امتداد الزمان من جانب الماضي وما بنى عليه كله توهم لا اصل له رأسا وانما هو من اينغال الوهم لا غير في حقيقة باطله وسلب بسيط انما هناك الان الحاضر عند الباري كما ذكره العرفاء ووضع وقت الحادث من الاوقات الموجودة قبله توهم ايضا انما الوقت بالحادث في عالمنا ولولم يكن عالمنا لم يكن هو فهو بنا لا نحن به واذن لا معنى لالزام تعطيل الفيض ونحوه فانه من اجراء حكم الزمان على البرئ منه وكذا فعل القديري يكون غير زمانى وما وقع في افق التقضي فبعد العدم الواقع وكما ان تقدم المجرى على مجموع المادى واقع فكذلك تقدم القديري على مجموع الحادث ضربة وليس ببسط الحوادث على الازمنة المتوهمة يتقو القديري وكيف تقوم الضد بالضد بخلاف تحوله اليه وكذا وجود الحادث الزمانى في الازل لا يعقل فان وصف الحادث جاء من خارج السلسلة والتأليف فلا يفترق فيه حكم كل واحد وحكم المجموع وكان نحو ان كل واحد من هؤلاء ابيض فالمجموع ابيض لا نحو ان كل واحد ذراع وليس المجموع ذراعاً مما نشأ من التأليف ومن تلقاءه وفارق به حكم كل واحد

وما صار الحاصل انه لا بد من تحول ضد الى ضد ولا ينقطع التسلسل الا بانتهاء الشئ الى الضد وكذا في تحول سواد الى بياض بانتفاء اللون وحل وثلثه لا بتوارد الفصول عليه وكذا في استحالة الصور النوعية في الشاهد لا يستطيع الرجل ان يضع فيها اتصالاً مع الاختلاف لوعاها لا انتقال فيها ايضاً نظير ما نحن فيه ايضاً وقد يناسب البسيط بسيطاً بدون الاشتراك في جزء على احد ما قيل به

**يك وصرت است ليك بشكر آرمه**

وقد يخفى التناسب مع تحققة وكيف ترى بين النار والذخا وكيف قال من قال ان الكليات منازعة من الهويات البسيطة فلا حاجة اذن الى رابطة غير المتناهي وكان كنه نظائره طفرة واما العلل الشخصية ههنا كتنار لنا واول فعل طبعى لفاعل فكله معلول علة ثالثة وشرائط لعلل وسقط ايضاً ما قاله ابن رشد ان التسلسل وعدم المتناهي اذا كان تابعا لفعل فاعل دائر فهو لازم عندهم فان فعل الفاعل الكذائى لا يكون زمانياً ومتى حل الزمان فهو من الحادث وهو من تحول ضد الى ضد ولا دليل على قدمه اصلاً فلا دليل على قدمه العالم ايضاً ونظائره بطرفة فليقن فانه برهان اذا كان بجامع قطعه وتقدم ارادة الباري تعالى على مراده وان كان تقدم ما انفكاكاً يكون تقدم ما غير زمانى هناك ولا بد ثم يتحول الامر في اقنصا الى البعدية الزمانية لاظهار الانفكاك

فكذلك الامر في تقدمها تقدماً ذاتياً هناك يتحول ههنا الى التراخي الزماني وبالحكمة كل ما يتوهم  
او يتعلق بالزمان فكله عندنا اذ لم يحج الامن تلقاء تجدنا الذاتي ولم يكن في الاولي فكل متجدد  
بعد العدم رأساً - وما يقال كما يقوله الصديق الشيرازي احياناً ان حقيقة الشئ لا تتبدل بالاضافة  
الى غيره فهو كذلك لا ترتفع حقيقة بهما في عالمه لانه لا تتبدل الاحكام وذلك ايضا في محض اضافة  
ساذجة لا في جري معاملة بينهما تأثيرية فالجسم المبصر في حد نفسه جسم وهو عندنا عند الباصرة  
صورة معلقة ومن عالم المثال وان قيل انه تجريد لاضافة قيل ان ههنا ايضا تحولاً من عالم الى عالم  
وما يكون للوجود الزماني الا بما ينبغي لكل في موطنه والواقع انه ليس في العوالم التحول من عالم الى  
آخر لا تكون مستأنف كما في اشباح المرأيا من جسم الى ثياب او صورة معلقة وجسم مثالي فكذلك تحول علم  
الوجود الى عالم المادة ليس بان يكون مادة له فكلها دار الشئ في المنازل لبس احكامه والشئ واحد  
في الاطوار ومنه ان الله خلق آدم على صورته فهو ظل الله في هذا العالم بل قال القدر ان كل  
العالم خرج على صورته وما ينشئه المنشئ من محض العدم فهو على صورته المكنونة

صورتی در زیر و در هر چه در بالاستی

والصور التي يتحول فيها في المحشر من التجليات بخلاف ما جاء من نحو الوجه واليد والكف فانها  
مبادئ الصفات والافعال مصادر لها متعددة لتعدد الافعال وتنوعها لا للتجزى في الذات  
ولما كان لا بد لكل شئ من مستند الهى فستند الزمان ترتب الاسماء هناك كسلسلة العدة او تناسل  
الاشياء التي تأتي تحول ههنا زماناً وهي شئون الربوبية او شئون العالم بعد التحول ولعل حضرة  
حضرة الافعال مع تلويح يقال له بالفارسية نيرنگى وهي التجليات كتحلى الطائوس لنفسه وانما  
الارادة لها اللذات ولا للصفات وفي الشاهد ايضا التجلية على المنصة يكون لبعض الشئون  
سـ رنگ بـ رنگى سير رنگ نيرنگى قاره عشق لـ لاجوردى بر خويش جديد و حجاب به النور لو كشفه لاحرق سجدت  
وجهمه ما انتهى اليه بصره فلم يكشفه وانا الدهر بيدى الامر اقلب الليل والنهار -

والترتيب الذاتي هناك العكس او انطبع ههنا زماناً ونوباً ورتباً فمن اخذ قدم الزمان فانما  
اخذ من قدم العالم ثم يستمد منه في قدم العالم وهو كما ترى وانما هو يتحول الترتيب الذاتي  
اليه وانما يكون لما هو بعد الاول الحق فلم يكن الزمان اذن قد عا اصله ولو كان هناك احد  
فقط ولم يكن ذاته تجدد كما قرر الصديق في الاجسام - لم يكن الزمان وانما حل بالبعدية فقط -

وليعلم ان تقدم الباري على العالم ليس هو من تلفاء العلية فقط كما بنى السيد الباقى المسألة عليه  
فاورد عليه المناقشون ما اوردوا وانما هو انعت الهى على حيله من تلقاء الاحلية والفردية والقرينة  
يقضيه تقدم العدم على العالم مرة ويمتد ذلك النعت مستمراً بعد وجود العالم ايضا فهو موجوداً ابداً

بأنه بعد العدم ولا نظر الى من هو داخل في مظهره بل النظر الى المجموع من حيث المجموع استشعر به  
 احدا ولم يشعر به دريا بوجود خویش موحى داره غرس يندركه اين كش كش يا و ست ولما كان وجوده منه  
 ومتعلقا به استمكة هو قيومه لم يقدح في نعت الاحدية هو الاول والاخر والظاهر والباطن و  
 هو بكل شئ عليهم ونعت الاولية والفردية لا يتحقق في العين الا بالانفراد عما عداه وذلك بعد  
 العالم دهرًا وليس من الاول الحق الى الاخر عالم واحد متسق بل عوالم ومراتب منفصلة فيما  
 بينها كما بين الوجوب والامكان لا اتساق بينهما بالتزل شيئاً شيئاً بل طفررة وكسرات الحكومة  
 في الشاهد يدور الشئ في تلك المواطن بنحو تحول لا بان يكون كل مادة حاملة للاخر فاعلم ذلك  
 فلعلك لا تجزع ثم ان قيل ان مستند الزمان هو الدهر فكيف يستقيم عدمه فيزاج بما قرره  
 السيد الباقر بالاعدام الدهرية للموجودات الزمانية ايضا وان للحوادث الزمانية اعداء  
 دهرية والمعية الدهرية لها تقع بدل ذلك العدم لا بعده فلا يلزم امتداده وتقدرة  
 وان لم تكن تلك الحوادث قدام دهرية عنده وفي حاشية العنصرية للملاء نظام الدين ان  
 عند الاشراقية حوادث دهرية ثم ان الدهر هل هو الزمان باعتبار وصف حضوره كله كما  
 يظهر من كلام بعضهم مثل الصدر الشيرازي في المبدأ والمعاد في علم الباري عند الاشراق  
 فاذن لا استبعد في الاعدام الدهرية ويكون ذلك مختصا بالاشراق فانه القائل بالعلم  
 الحضورى له تعالى والاشراقى هو الذى نفى الصورة في علمه تعالى وارجعه الى البصر والرؤية  
 واحتاج الى جعل المحلولات حاضرة في ظرف الدهر اى الواقع وهذا المقتضى قد ذكره المحاكم  
 ايضا في علمه تعالى وقد يذكره الدواني ايضا في الاعدام الماضية انما غيبويات تجلأ المستقبل  
 وقد يذكره المتكلمون مع انكارهم للمعينة الدهرية فكانه لا يختص بمن يقول بها او هو تقرير  
 على حدة ليس مبنيا عليها ولذا فرق الدواني بين الماضية والمستقبل ولكن مع كل ذلك لابد  
 انهم راعوا فيها احاطة العلم وفي العلم سعة وهناك وجود كالموجود العالى والتقدير رضى الارادى  
 شرعا وبالحجة ان الدهر وان لم يكن كيفية ادراكية بل ظرفا في نفسه لكنه مشمول به ومن احاط  
 العلم صير اليه ولا بد فاعلمه امر هو مبدأ بسيط كالنقطة ولكنه الواقع كله فقيه الاعدام ايضا  
 بدون تقدير امتداد بان يقع الوجود بدل العدم لا بعده وانما تعرض السيد الباقر للسبقة السنية  
 والدهرية استيفاء للمقام وليصف الحق تعالى بالسبقة الانفكاكية في الواقع فانه لا يوصف  
 بالسبقة الزمانية والا فكان يكفيه في حدوث العالم ونفى قد منه ما ذكره من وقوع رجوع الزمان  
 بدل العدم لا بعد الذى في كلامه مرانه مبدأ بسيط فيه معية الاشياء ولم يبين المشائى  
 مسألة العالم عليه مع قولهم فيها وحضور الزمان مسألة أخرى.

ثم الذي يظهر لي ان الدهر بسيط فيه الوجودات مرتبة متسقة ولم تفصل الاعداد بينها  
اذا تواصلت الوجودات والترتيب يجعل الكثير واحدا كما يذكره ابن سينا وفي الوجودات انفراد  
بعضها من بعض وانفرازة شخصاً وعدداً وهذا الانفراد ولا انفصال تحول في عالم الزمان الى الاعداد  
الزمانية المتخللة في البين ان كان في نوبها تفاصل فتلك الاعداد مرميات وفرجات في البين  
وهو ما نقل عن جعفر الصادق انه لو كان الاله اشين لكان بينهما فرجة هو ثالث وهكذا وهذا  
الذي ذكرته لا اري اشغفه منه في حادث العالم فليس الوجود متصلاً واحداً كسطح بل متفصل على  
مراتب وتلك الفرجات هناك ترتيب ضروري او استحسانى وههنا اعداد متخللة في البين زماناً  
فوقع العالم في عالم الزمان بقضه وتضيضه بعد العدم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل  
فان تصور ظرف بسيط فيه الاعداد بل ان يلزم تقدر بذلك كما يلزم بالوجودات  
مع تعددها وعدم حصرها ولا يوقع العدم رأياً بوقع الوجود بدله كما ارتفع في القديس  
بالزمان الحادث بالذات بل يبقى هو ايضاً في الواقع مع ان يقع الوجود بدله ويسد خلله وازالته  
فان المحط هو عدم التقدير لا غير لكن الاسهل هو توزيع الامور على مواطن مختلفة ثم تقدم  
العدم على الوجود لا يحجج الى اعتبار ظرف آخر ويكون ذلك بنفسه تدسماً المستكملون تقدماً  
ذاتياً فان هناك تقدمات وراء الحجة المشهورة فافهم ذلك والله الموفق

<p>از واسطها آده اس چیت چنان است ما دیت و تجرید که تقسیم چنان است از واسطه و منشأ تکلیف همان است توحید در افعال باین عقده نهان است بی واسطه ممکن و ربطی است که آن است از طفره بدیه آنچه زمان است مکان است افئاده تجلی که چو پیرایه شأن است</p>	<p>آن چیز که از حضرت تقدیس نشاید ایجاب و اراده و تدرم و نیز حدوث ای که عجب آنچه بلا واسطه نماید علی که بادی است نه چون فوق نه چون شتم آن واسطه را فاعل مختار نتان گفت بر طور تحول زمعانی سواشکال یا مثل تحول بمرایا سواشباح</p>
--	---

واذا علمت هذا فما قرره من ان كل حادث زمني مسبوق بالمادة ساقط بل قد يكون حادثاً  
دهرياً ايضاً وما قرره ايضاً ان الحادث الزمني مسبوق بالمادة ساقط ايضاً وانما يحتاج الفاعل  
الى المادة فيما وقع الفعل على مفعول فاعل آخر كالنجار في ايقاع الهيأة السهرية على الخشب  
يحتاج اليه لانه يوقع فعلاً رابعاً لا بد ان يسبقه ثالث وهو الخشب بخلاف حركة النجار نفسه  
فانه فعل ثان له لا يحتاج الا الى الفاعل لا الى المادة فالمادة ظرت ومحل ايقاع الفعل لا غير  
وانما تقوم للفعل بنفس الفاعل لا غير وقد يقال ان وجود الفاعل هو وجود الفعل وجوداً



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

جميعا فاذا كان منه ثانيا لم يحجج الى محل ايقاعه اصلا والعالم كله فعل الله -  
 ثم الوجه في استحالة التسلسل عندى هو تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات وذلك لما  
 يكون في تسلسل العلل كذلك في تسلسل الشرائط ونحوها وما يذكره ابن رشد ان التسلسل  
 اذا كان تابعا لدوام فاعل دائر بان ادام الفعل وكان ترتب بعض الافعال على بعض ترتيبا  
 بالعرض وتوقفا كذلك فهو جائز لزم ما بالعرض من دوام الفاعل ودوام فعله فهذا عندى  
 لا ينطبق على مذهب الفلاسفة والتوقف عندهم ليس بالعرض بل توقف طبعه وقد ناقض نفسه  
 في تقرير خرق العوائد والغاء الاسباب الطبيعية وانه عندهم مستحيل والذي ذكره من التوقف  
 بالعرض اشبه بمذهب المتكلمين ونظر ذهني لا يفترق في الواقع عن التوقف الطبع وقد فات  
 الاعتدال من الناس في انهم اذا وضعوا العلية والمعلولية بين الاشياء غلب الالحجاب اذا  
 وضعوا الاختيار ضعفت العلية وصعب التعديل وحفظ المراتب والذي ذكره قاصدا على تخرجه  
 مع الغفلة من موانع آخر وقد ذكروا ان الشئ قد يكون ممكنا بالنظر الى عنوانه متبعا بالنظر الى  
 عنوان آخر وكذلك يفعل ابن رشد في تقرير مذهب الفلاسفة يخرج في صدد نفيحه الى غير  
 مذهبهم ثم يعود اليه في موضع آخر - ويرد عليه ايضا من جانب المتكلمين وجود الحادث الزماني  
 في الازل وليس بمحقق ثم ازل استناد التسلسل باجمعها الى الواجب لا يدفع تحقق ما بالعرض بدون  
 ما بالذات واستعارة متسلسلة بدون ملك اصلا اذا كان هناك توقف واقعه لان التسلسل في  
 نفسها غير واقعة عند حدوث مجموعها وان استندت الى الواجب فهو محاذ وفي الواقع كما قيل  
 عُلِقَتْهَا غَرْضًا وَعُلِقَتْ رَجُلًا فِي غَيْرِي وَعُلِقَتْ أُخْرَى فِي لَكَ الرَّجُلُ  
 فالواجب ان ادخل في سلسلة العلل صارت محصورة بين الحاصرين وتناهت وان لاحظ  
 على حادثة لزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات ولذا منعوا تسلسل العلل الاربع ولهم فيكم اشترط  
 عدم الاستناد هذا والله اعلم بحقائق الامور -  
 ووجه الامر ان السلسلة ان لوحظت بوصف انها حوادث لا اول لها كما ان الواجب لا اول له  
 تساويا في هذا الوصف وكان كل سابق موقوفا عليه للاحق ذلك تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات  
 وان لوحظت بوصف انها مستندة الى الواجب فان تناهت به فذلك والا ان قيل انها غير متناهية  
 مع هذا فخصر بين الحاصرين وهو جمع بين المتناهيين ومستحيل برأسه وان لم يتناه ولم يلزم خلاف  
 المفروض فقدم العالم يستلزم امورا غير معقولة كوجود الحادث الزماني في الازل وتقوم القبة  
 بالحوادث وتحقق ما بالعرض بدون ما بالذات بخلاف حادثة فهو لا يجوز الا الى تصور تحول الحادث  
 البسيط بدون نقله الى الوجود له نظائر فخذ به نظر استوفيا للاطراف الجوانب الله الى التحقيق الذي

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

الَّذِي يَرِى الْقَعْبَيْنِ يَقَابِلُكَ الْخَيْرُ

# نِكَاحُ الْفَرْقِ قَدْ رُفِعَ مَسْأَلَةُ زَوْجِ الْيَتِيمِ

لِلْأَسَاذَةِ مُحَمَّدِ النُّورِ شَاهِ الْكَشْمِيرِ (مُسْتَعْنَا اللّهُ طَوْلَ حَيَاتِهِ)

شَيْخُ الْحَدِيثِ يَا كَامِلُ الْأَسْبَابِ يَا كَامِلُ الْبَيْتِ

— (١٣٥٠ هـ) —

مِنْ مَطْبَعَةِ مَجَلَّةِ الْخَلِيسِ سَلَمَى

جَيْدِ بَرَقِي پَرِسِ دِهْلِي

من نية

كتمان نية

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَرَّمَنِي بِكَرْمِيٍّ وَكَدَّأَ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرٌّ يَكْفِي الْمَلِكِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ  
مِنَ الدُّنْيَا وَكَثِيرُهُ تَكْبِيرًا ، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً  
وَاصِيلًا ، فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا ، وَتَجَهَّيْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا مُسْلِمًا ، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي  
وَمُحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ  
اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ ، ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ  
بِذَنْبِي فَاعْفُرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا ، لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ  
لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ  
لَبِيكَ وَسَعْدِيكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ ،  
تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ، الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ وَتَقْلُبُكَ  
فِي السَّجْدَيْنِ ، وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ وَخَيْرَتِهِ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ مُحَمَّدًا نَبِيًّا  
وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا كَثِيرًا **أَمَّا يَعْلُ** فهذه نبذة في مسألة رفع اليدين قبل الركوع  
وبعد دو بين السجدين وبعد الركعتين ، وما يدور من النظر والمعنى فيها في البين  
سميتها (نيل الفرقدين في مسألة رفع اليدين) ، ما قصدت بها إجمال أحد  
الطرفين ، ولا استطيعه ذو عيني ، وإنما أردت بها أن بيد كل واحد

من الفريقين ، وجهها من الوجهين ، وهما على الحق من الجانبين ، وليس  
 الاختلاف اختلاف النقيضين ، بل اختلاف تنوع في العبادة من الوجهتين ،  
 وكل سنة ثابتة عن رسول الثقلين ، تواتر العمل بهما من عهد الصحابة والتابعين  
 واتباعهم على كلا النحويين ، وانما بقى الاختلاف في الافضل من الامرين ، ولو  
 لم يكن للمرء ضيق صدر لو سمر الجنبين ، وقد بين الصبر لذى عينين ، واذا  
 تقاعس واحد وتفارط آخر حل البين في البين ، ومن سلك طريق الجدول حج  
 بحجة حنين وقد اتعب الناس موانعهم الداخلية فصره هو ذلك عن تعديل  
 الكفتين ، هذا ومن لى بالهين اللين ، يستن مع الانصاف شرفا وشرفين  
 ويجارى معه طلقا وطلقين ، والله الموفق وبه نستعين ، ثم اني اكثرت  
 من الاحالة على كتب الحديث وان لم انقل من لفظها ، الا من بعضها ، وذلك  
 يستحسن في الحديث لاكثر المحتاج ، وان اخبر الناظر الى مراجعة من خارج  
 فان شاء احد فليراجع ، والا فلا ينزع ، ولم اكثر من نقل كلامهم في الرجال  
 وما فيه من كثرة القيل والقال ، لانه ليس له عندي كبير ميزان في الاعتدال  
 وبعضهم يسكت عند الوفاق ويجرح عند الخلاف واذا دُعيت نزال ، وهذا  
 صنيع لا يشفي ولا يكتفي وانما هو سبيل الجلال ، نعوذ عنيت بتعيينهم و  
 وافادة معرفة عنهم فيطيع الناظر من المراجعة والمطالعة . ويمكن من  
 تخمير رأيه لا بالمسارعة ، وحسبى الله ونعم الوكيل ، وكان ذلك سنة  
 خمسين من المائة الرابعة عشر حين اقامتني بمدرسة تعليم الذين يداومون  
 في نحو من شهر الفقه من قطعات كانت اجتمعت عندي والله ولي المومنين

**فصل في معنى رفع اليدين** أي ما قصد به وجعل كاسباً له من الحقيقة  
 لا كاشتغال العلة الاصولية وهي الفاعلية على الحكمة وهي الغاية يا فادتها اياها وترتجها  
 عليها بل كاشتغال الصورة على الحقيقة وجمالها اياها فاعلم انه يحصل من تعبير  
 بعض السلف عنه انه تكبير فعلى وذلك في جزء البخاري عن عبد الرزاق عن ابن جريج  
 عن نافع بن ابن عمر رضي الله عنهما كان يكبر بيديه حين يستقم وحين يركع وحين  
 يقول سمع الله من حماد وحين يرفع رأسه من الركوع وحين يستوي قائماً قلت لنافع  
 اكان ابن عمر يجعل الاول ارفعهم قال لا وفي المحلى عن عبد الرزاق عن ابن جريج  
 ايضاً قلت لعطاء رأيتك تكبر بيديك حين تستقم وحين تركع وحين ترفع رأسك  
 من الركعة وحين ترفع رأسك من السجدة الاولى ومن الاخرة وحين تستوي من مثنة  
 قال اجل قلت تخلف باليدين الاذنين قال لا قد بلغني ذلك عن عثمان انه كان يرفع  
 بيديه اذنيه قال ابن جريج قلت لعطاء وفي التطوع من التكبير باليدين قال نعم  
 في كل صلاة وفي جزء البخاري ايضاً عن عبد الله بن المبارك عن الاوزاعي حدثني  
 حسان بن عطية عن القاسم بن مخيمرة قال رفع الايدي للتكبير قال اراه حين ينحني  
 الظاهر ان قائل اراه حين ينحني هو الاوزاعي اراد ان لا يقتصر به احد على الافتتاح  
 وهو خلاف مذهب الاوزاعي فوسعه وفي عبارة الشافعي في اختلاف مالك والشافعي  
 انه تعظيم فعلى فقلت للشافعي فما معنى رفع اليدين عند الركوع فقال مثل معنى رفعهما  
 عند الافتتاح تعظيمهما لله وسنة متبعة يرجى فيها ثواب الله ومثل رفع اليدين على الصفا  
 والمرورة وغيرهما ونحوه عنه في جواب محمد بن الحسن حين صلى عنده وراى ذكره في  
 المجموع شرح المذهب وجعله بعضه رتبة للصلاة كما في جزء البخاري عن سعيد بن جابر

والنعمان بن ابى عيتاش وعند ابى عمر عن ابن عمر سعيد بن جبير يذكر هذا فى صدر  
تخفيف امر الرفع فانه ذكره فى التكبير ايضا كما سياتى من العدة وقد كان لا يتم التكبير  
كما فيها وكذا ابن عمر ذكره فى الرفع والتكبير كليهما كما عند الزهري وسياق وكان قد يتقص  
التكبير فيكون قوله ايضا فى تخفيف امر بل الذى يظهر ان سعيد بن جبير انما تعلمه  
منه وقد ساقه ابو عمر عنه فى صفة تخفيف امر التكبير فاعلمه فانهم فهموا قولهم هذا فى صفة  
التاكيد الامر بالعمى لذا زاد سعيد لفظه انما فقال انما هو شئ يزوين به الرجل صلوة  
قاله كذلك فى التكبير ولا بد ان يكون معناه كذا لك عند فى الرفع وقد جمع ابن عمر كليهما  
والوجه من حيث المعنى فى ترك الرفع فى الركوع والرفع منه ان اليدين تركعتان  
ايضا عند ركوع البدن وان لمسا حظا منه كما ان لهما قيا ما عند القيام واستقبالا عند  
الاستقبال كما فى شرح الموطأ عن بعضهم ١٢٣ وفى كتاب الصلوة لابن القيم نحوه فى تركه  
عند السجود وعلله بانهما تسجدان وتخطان فلا محل للرفع عند السجود وكأنه اذن يشرح  
حديث مالك بن الحويرث بالرفع فى القومة ثانيا عند الخروج للسجود لا بعد ما شرع فى الانحطاط  
فيتكرر حينئذ الرفع وكذا فى الهمدى راجعا على ابن حزم وفهم منه انه يحل الحديث على  
التكرار ولم يتعرض لحديث مالك بن الحويرث بالكلام وانما تكلم فى سياق كل  
خفض ورفع فراجع وكذا فى المواهب شرح من صفة سجدة ضيقة وان لهما وقفا  
فى حالتها فى القيام وعند القومة من الركوع وان كان قياما ولكن ليس تجدد بعدة  
ولذا كان ذكره التميع فلا يجزى فيه ما فى شرح الموطأ ١٢٤ عن ابن المنير (فيكبر كلما  
خفض ورفع) تجدد يال للبعد فى اثناء الصلوة بالتكبير الذى هو شعارة التبدل المأمور  
فى اول الصلوة مقترنة بالتكبير التى كان من حقها ان تستعمل الى اخر الصلوة قاله

الناصر بن المنير اعني انه ليس قياماً الى الصلوة بل ليترتب عليه السجود ويتميز  
 احدهما من الآخر كالجلسة ولذا كان في القومة ارسال اليدين عندهما وعندهم  
 قد ترك الشافعي بين السجدين معللاً بأنه ليس قياماً كما في كتاب الامر ولعل عليه  
 ترك ما ذكره عند الركوع في الموطأ وكذا في الامر نقلًا عن مالك وكذا في مرسل شعبة  
 في شرحه <sup>١٢٥</sup> مع ما في الديباج <sup>١٢٦</sup> مع ما توجهه عبارة المصنف في رواية سليمان  
 ابن يسار والاعتبار للشرع كاستقبال الركاب عند التحريمة عند الشافعي والقيام عند  
 الشرع عند الحنابلة للإمام فيما قد بعد بعد كما في الفتح <sup>١٢٧</sup> وكسجة التلاوة  
 الصلوية عندهم لا رفع لها وقد ذكر في حديث الترمذي <sup>١٢٨</sup> وغيره مطابقة بين  
 الأذكار والأفعال فعند القيام وجهت وجهي وعند الركوع اللهم لك  
 ركعت وعند السجود اللهم لك سجدت وكذا في الزوائد <sup>١٢٩</sup> والكنز <sup>١٣٠</sup> سجدة لك  
 سوادى وخيالى ولم يصف فعل القومة ولا نحوه رفع اليدين وذلك لان رفع اليدين  
 للدخول في الصلوة فقط وراجع <sup>١٣١</sup> من الكنز وقد جاء عن ابن عمر <sup>١٣٢</sup> الى هزيمة ترك التكبير  
 في الخفض لا معتبر بها في الكنز <sup>١٣٣</sup> فانه منكر ويعلم من الحمد الذي شرع في القومة  
 انها شبه بزمان الاستفتاح للخروج من الركوع ولم يكن التكبير ليعلم القوم انها  
 موضع الحمد لما لم يكن في التسميع حمد من جانب الجهد <sup>١٣٤</sup> انما يليق ان يكون التسميع من جانب الله  
 قال عندهم فان الله قال على لسان نبيه ولم يكن بين السجدين لازماً اثنتين  
 منهما في حكم واحدة وراجع مواضع الأدعية في الصلوة من آخر التشهد من المواهب  
 ولم ار في مصيبت ابن عباس عند ميمنة الا الاستفتاح ودعاء النور لعل الحمد في القومة  
 ليتدارك المسبوق صفاته من الحمد كما ذكره في الفتح للقنوت ثم رأيت في البحري عن

البرماني ١٢٣ وهو الطف ولعل اصله ما في الكنز ٢٥٢ وحاشية الدارقطني ١٣٢  
 فان كان كذا فقد تدارك الذكر فقط ولو كان نموذجاً من القيام لا تدارك الركعة بآدراكه  
 والذي حل عليه حديث علي ان رفع اليدين للتوجيه وقد تروى بالاستقبال ولذا سمي العلم  
 استفتاحاً وتوجيهاً وفي الهدي من اذكار القومة ما عند البخاري من الاستفتاح و  
 عند مسلم بعضه من القومة وفي الفقه ٥٢٢ من اذعية التشهد <sup>والله اعلم</sup> الاذكار وراجع الكنز  
 ١٢٥ و١٢٦ عن ابني عمار اذا قام العبد في صلاته ذرا البر على رأسه حتى يركع فاذا ركع  
 عتله رحمة الله حتى يسجد والتسجد يسجد على قدمي الله فليسأل في يرغب ص عن  
 ابني عمار مرسل يريد بالذرا النشار كشار الزهر على رأس القائم وبعلو الرحمة غنياً  
 اياه وهو في السراج المنير عن ابني عمار واسمه قيس وصححه عن شيخه ولينه المناوي  
 وجعله اباعمارة وهو في النسخ ابو عمار ولعله غير قيس كشار بن عبد الله او غيره من  
 كنيته هذا -

كما في رواية الديلمي عن ابني هريفة في الكنز ٩٠ اذا ركع احدكم فليضع يديه  
 على ركبتيه ثم يمكث حتى يطأ ثلثي كل عضو في مفاصله ثم يسبح ثلاث مرات فانه يسبح  
 في جسده مثل ذلك وابن عمر فيه من ٩٩ وينبغي ان يستدل على اصل المسألة بالحد  
 القولي واذا كان قولاً لا يزد عليه الرفع هناك وهو اذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك  
 ٩٠ ولعله يلائم حديثاً فاذا ركعت فاعظموا فيه من ٩٠ وعند مسلم من حديث ابن عباس  
 وراجع حديث ابن عمر عن ابن حبان ٩١ تلخيص ١٩ تجزيه وحديث رفاعه  
 في الكنز ٩٠ وابن عمر اذا استقم احدكم فليرفع يديه ليستقبل بباطنهما القبلة فان الله  
 تعالى امامه طس ٩٢ من فائدة رفع اليدين وقته وعلى ملخصه كان التطبيق والاستقبال





بوضع اليدين على الركبتين في الركوع ووضعهما في السجود ليس لفائدة ترجع الى المصلحة  
من حيث التسهيل عليه ولا لاستيفاء المقام بل لانهما تركعان وتسجدان ولليدين وقفاً  
وركوعاً وسجوداً وقعوداً في الصلوة ولا استقبال للكفين الا في التحريمة فاذا نزع الرفع للاستقبال  
وابان من وفد عبد القيس في الاصابة ولم اعرف رجال اسأله نعم رأيت في العدة <sup>٣٥٩</sup>  
والاصابة ان الحكمين حيان في اسأله من جملة الوافدين نقله في العدة عن ابى عبيدة  
معمر بن المثنى اللغوي وابو عبيدة العتكي في الاسناد وهى جماعة بن الزبير كما في الانساب للسمعاني  
من الجندى يابورى لا ما ذكره في الاصابة ثم ان لفظ الحديث عن رفاعة في الكنز <sup>٩٣</sup>  
حتى يرجع كل عضو منك امرأى الى موضعه وحتى يأخذ كل عظم مأخذه مبني على الترك  
عند الرفع فليس موضع اليد الا عدم الرفع لكن لم اجد بهذا اللفظ عند كل من عزاله انما  
هو في المستدرک <sup>٣٢٢</sup> ومعناه متكرر في حديث المسئى وحديث ابن عمر <sup>٩٩</sup> وان شئت  
قلت في العبارة ليس مبنياً على الفعل -

ولا يرد ما في حديث ابى حميد عند الترمذى من هذا اللفظ مع ذكر رفع اليدين فيه لانه  
انما اطلق هذا اللفظ ايضاً بعدما نزع الرفع اى كان عند بعضهم ذكر هذا اللفظ لا ذكر رفع  
اليدين وعند آخرين ذكر الرفع مع لفظ آخر لا يلائمه وكان تبادلاً فجاء عبد الحميد وجمع و  
حديث المسئى قولى يكتفى بها بقدر ما قال ناله النطق ولا يزد عليه فان القول تسمية والفعل  
اشارة كما في الفقه <sup>٢٣٧</sup> وعقد اليدين بعد الرفع للتحريم والتكبير لان احرامها التكبير  
وهو اى التحريم والاحرام والاستقبال واحد من اول الصلوة الى الاحلال بالتسليم  
فكان التكبير كالنبلية تكون فرضاً في الابتداء ومنذوبة بعده والرفع كقول الهدى في التقلية  
والاشعار -

ويراجع سياق البيهقي من رفع اليدين ونحو منه عند إتيان أو دقا لو أفاخر ضلنا  
 قال فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يجاذي بهما  
 منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عضو من موضعه معتدلاً ثم يقرأ ثم يكبر ويرفع يديه حتى  
 يجاذي بهما منكبيه ثم يكبر ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يعتدل ولا ينصب رأسه ولا  
 يقنع ثم يرفع رأسه فيقول سمع الله لمن حمده ثم يرفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه حتى  
 يعود كل عظم منه إلى موضعه معتدلاً ثم يقول الله أكبر ثم يجوي إلى الأرض فيجافي  
 يديه عن جنبيه ثم يرفع رأسه فيثني رجله اليسرى فيقعد عليها ويفترق أصابع رجله إذا  
 سجد ثم يعود ثم يرفع فيقول الله أكبر ثم يثني برجله فيقعد عليها معتدلاً حتى يرجع  
 أو يقر كل عظم موضعه معتدلاً ثم يصنع في الركعة الأخرى مثل ذلك الحديث  
 وعند الترمذي إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه قوله ثم يكبر حتى يقر  
 كل عضو من موضعه معتدلاً ويريد به قرار كل عضو في موضعه بعد تمام الرفع  
 وعود اليدين في موضعهما وهو ههنا العقد لأن الأرسال ليس حالة طبيعية لهما  
 دائماً حتى يدخل في عنوان قرار كل في مقروم والرفع حالة غير طبيعية فأنما يصدق  
 ذلك العنوان بعد الفراغ منه قوله يعتدل ولا ينصب رأسه ولا يقنع يريده تسوية  
 الظهر بعد الركوع قوله ثم يرفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه هذا باعتبار حاله مكاناً  
 قوله حتى يعود كل عظم منه إلى موضعه هذا باعتبار حاله زماناً فإذا أدريت مودى الفاظ  
 فعود كل عضو إلى موضعه أنما يصدق بعد اختتام الرفع كما هو في سياق الحميد بن حبيب  
 ههنا أو مع علمه وهو في الفاظ حديث المسئلة صلوة قال ثم إذا انت كعت فأنبت يدك  
 على ركبتيك حتى يطمأن كل عضو منك ثم إذا رفعت رأسك فاعتدل حتى يرجع كل عضو

منك لا دليل على ادخال رفع اليدين بين هذا الشرط والجزاء وعنوان عود كل عضو الى موضعه لا يلائمه بل لا يصدق عليه فهذه المطلقات عندك على اطلاقها لا دليل على تقييدها اذا كانت قولية ولم يذكر الرفع وكان الرفع الترك كلاهما ثابتين في الخارج فكل حديث سرور فيه الراوى صفة الصلوة ولم يذكر الرفع فهو على اطلاقه لا دليل على تقييده به سيما اذا كان قوليا ولا سيما اذا كانت تركيب شرط وجزاء وفاء الجزاء فيها قولاً ذكره ابو حيان في شرح التمهيد وعندى انها في الجزاء للتعقيب وهو هذا التعقيب الذي لا الزمانى وهو في اللغة ثابت عندى وان انكره المتكلمون في العقليات فهذا الذى ذكرته اردت بقولى ان حديث المسئى مبنى على الترك فافهمه - ثم قال في حديث السنن ثم اذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه كما فعل وكبر عند افتتاح الصلوة فاشار الى ان هذا الرفع فى المعنى كرفع الاحرام فادرك هذا ولا تنسب الى ما لم ارد ولا توجه قول القائل بما لم يقل هو به ولا تقوله ما لم يقل وقد اندرج فى ثلثنا جواب نحو ما يؤخذ من نيل الاوطار ويقرر ههنا حيث قال واجتمع القائلون بالارسال بحديث جابر بن سمرق المتقدم بلفظ ما الى اراكم رافعى ايديكم وقد عرفت ان حديث جابر وارود على سبب خاص فان قلت العبارة بعوم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا ان صدق على الوضع معنى الرفع فلا اقل من صلاحية لحادث الباب لتخصيص ذلك العمود وان لم يصدق عليه معنى الرفع لم يصح الاحتجاج على عدم شرعيته بحديث جابر المذكور ام فان الارسال لما لم يثبت فهذا الجواب هناك صحيح وكذا جوابه عن ايراد حديث جابر فى مسألة ترك رفع اليدين صحيح ايضا بخلاف حديث المسئى صلوة ونحوه فان ايراده فى مسألة الترك منا هو فى محله لثبوت الترك و الرفع عليه ما ههنا فلا دليل على التقييد فادرك الفرق والى الله ترجع الامور -

قال في بدلائل الفوائد من م<sup>٢٢٢</sup>

(فائدة) قولهم لا عمر لا يستلزم الاخص عينا وانما يستلزم مطلق الاخص ضرورة وقوعه في الوجود ولا بد في هذا من تفصيل وهو ان الحقيقة العامة تارة تقع في رتب متساوية فهذه تستلزم الاخص عينا ولا بد كما اذا قال افعل كذا فانه اعم من مرة ومرات وهو يستلزم للمرة الواحدة عينا وانفق ما لا يستلزم اقل القليل عينا وتارة يقع في رتب غير متساوية كالحيوان والعدد فانهما لا يستلزمان احدا نواعهما عينا والله سبحانه وتعالى اعلم - (فائدة) حمل المطلق على المقيد بشرط بان لا يقيد بقيد من متناهيين فان قيد بقيد من متناهيين امتنع الحمل وبقية على اطلاقه وعلما ان القيد من تمثيل لا تقيد مثاله قوله صلى الله عليه وسلم في لو غر الكلب فليغسله سبع مرات احدهن بالتراب مطلق وفي لفظ اولاهن وهذا مقيد بالاولى وفي لفظ اخرهن وهذا مقيد بالآخرة فلا يحل على احدهما بل يبقى على اطلاقه -

(فائدة) انما يحل المطلق على المقيد اذا لم يستلزم حمله تاخير البيان عن وقت الحاجة فان استلزمه حمل على اطلاقه وله مثالا ان احدهما قوله صلى الله عليه وسلم يعرفات لمن لم يجد نعالين فليلبس خفين ولم يشرط قطعاً وقال بالمدينة على المنابر لمن سأل ما يلبس المحرم (من لم يجد نعالين فليلبس خفين وليقطعهما اسفل من كعبيه) فهذا مقيد ولا يحل عليه ذلك المطلق لان الحاضر من يعرفات من اهل اليمن ومكة والبوادي لم يشهد خطبته بالمدينة فلو كان القطع شرطاً لبيّنه لهم لعدم علمهم به ولا يمكن اكتفاؤهم بما تقدم من خطبته بالمدينة ومن ههنا قال احمد ومن تابعه ان القطع منسوخ باطلا يعرفات اللبس لم يأمروا في اعظم اوقات الحاجة امثال الثاني قوله لمن سألته عن دم



ليترتب السجود على القيام كما ترتب عليه الركوع لا على الركوع ولذا جاء فيه الحمد في القنوت  
الركعة للسبوق لقنوت الركوع وكونه بقية كما ذكره الباجي في القيام الى الثالثة ١٣٣ وان  
كان عودا قال بقائه لا ابتدائه فاعلم ذلك والله اعلم وهو كالقيام الثاني في الكسوف عند  
الباجي ٣٢٦ عودا لا استيناف -

ولعل ملخص الحنفية ان رفع اليدين اما للتحريم فعلا كتحويل الوجه عند التسليم للتحلل  
فعلا واما للاستقبال وهذا قد كفي مرة وان كان لبيان الفصل الانتقال فسنه غير مقصودة  
كجملته الاستراحة والاضطجاع بعد سنة الفجر فاختاروا الترك لهذا واما غيرهم فلعله  
عندهم للتعظيم فناسا التكرار كونه للقنوت اذا كان قبل الركوع كما ذكره في معاني الآثار من باب الرفع عند رؤية  
البيت يدل على انه للفصل عندهم من جعل القنوت بعد الركوع رفع كالدعاء وانما جعل بعد الركوع لئلا  
يخرج الى الفصل ولذا وضع الحنفية لانه منفصل والظاهر ان الرفع للاخذ في الفعل الشرعي فيه  
ذكره الشيخ ابن الهمام من تكبيرات الجنارة عن ابي يوسف انه عند الشافعي فعل تعظيمي كما في شرح المهذب  
عند قول محمد بن الحسن اياه وكذا في الجوهري الثقي في رفع اليدين في تكبير العيد عند الحنفية للافتتاح كما في الفتوح من اسلام الحجة  
والرفع مرة فقط وانما دخل فيه الاجتهاد من حيث عاية المعنى وكان ينبغي فيه الاعتماد  
على العمل فقط لوقوع الاختلاف في مواضعه وسيما بين السجدين مرفوعا ومن عمل بعض  
السلف مع دخول خمول فيه وقد اسقطه الشافعي بالمعنى تدل عليه عبارته في الامر  
فانسحب على الجنس عند الحنفية ولهذا تعلل فيه ظاهرة هذا العصر في المواضع الآخر  
وبالحجة الترك مبني على التردد لا على الجزم بجانب وجه دخول التقية فيه قد ذكرناه  
وانه ليس الترك على عدم الاصل بل لليدين فيه وظائف ايضا وصار الترك افضل  
عندهم كترك الترجيع في الاذان ولكنه كان لفائدة حاضرة عندهم لا دافعة وكترك

تعدد الركوع في الكسوف فاته كان عندهم لو ارد وقتي وقد قال لنا في المستقبل كاحداث  
صلوة صليتموها من المكتوبة -

ثم لو وجدت هينين كينين ايسار ابنى سير لقلت ان رفع اليدين شعار التكبير خارج  
الصلوة ايضا وعليه رفعه صلى الله عليه وسلم يديه عند اجرائه في زقاق خيبر مع التكبير  
وقد يوجب عليه البخاري باب التكبير عند الحرب خصه من كراهة رفع الصوت بالدعاء ونحوه  
وكان معروفا عندهم وان قل وهو كتسميتهم بالمسحاة مسحة ليس هذه التسمية باعتبار  
التشهد فقط بل كان كثيرا عندهم وخل وكذلك الاشارة بالمسحة كثيرة في العرب عند  
زيارتهم مشاهدا الحرمين يستودعون عندها شهادة ان لا اله الا الله ويشيرون بالمسحة  
الى السماء ثم لما حمل ذلك خارج الصلوة لعدم الاعتناء سري ذلك داخلها ايضا وصار  
عند كثيره ليس بمهم وسري حكم الجنس الى ما يجانسه فهذا فقه المقام والله الولي المنع  
ويستحسن فيه حالة القيام وهيأة اداء كلمة الله ولبعض ذلك الرفع في الاذان لا داخل  
الاصبعين في الصماخين <sup>نقط</sup> وسما عندهم من جعل باطن الكف الى الكف عند الافتتاح كما  
في العمرة عن حاوي الماوردى ورحم الله البوصيري حيث قال -

رافعا راسه وفي ذلك الوقع الى كل سودد ايماء  
فاممتا طرفه السماء ومصرعى كل من شأنه العلاء العلاء

قال البخاري باب التكبير عند الحرب حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان بن

ايوب عن محمد بن اسر رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم خيبر قد خرجوا بالحق  
على اعناقهم فلما رأوه قالوا هذا محمد بن النخيس فالحشوا الى الحصن فرفع النبي  
صلى الله عليه وسلم يديه وقال الله اكبر خربت خيبر انا اذانزلنا بساحة قومك صبح المنذر  
واصبنا جمر افطحنها فنادى منادى النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ورسوله يخفيكم



عن لحم الحمر فأكفئت القدر بما فيها تابعه على عن سفيان رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه وكذا عدة في أخر علامات النبوة -

قال في الفقر والغرض من حديث ابن عمر قوله فيه كلما أوفى على ثنية أو ند فذكر ثلاثا قال المحدث تكبيره صلى الله عليه وسلم عند الارتفاع استشعارا لكبرياء الله عز وجل وعند ما يقع عليه العين من عظيم خلقه أنه أكبر من كل شيء وتبيحه في بطون الأودية مستنبط من قصة يونس فإن تبيحه في بطون الحوت نجاة الله من الظلمات فبسم النبي صلى الله عليه وسلم في بطون الأودية لينجيه الله منها وقيل مناسبة التبيح في الأماكن المنخفضة من جهة أن التبيح هو التنازيه فناسب تنزيه الله عز صفات الانخفاض كما ناسب تكبيره عند الأماكن المرتفعة ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالاً على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحق ولذلك ورد في صفته العالی والعلی المتعالی ولحم يرد ضد ذلك وإن كان قد لحاظ بكل شيء علماً بجل وعزاه -

والإشارة على وجه إشارة بالمسح في التشهد على المعروف للاخلاص التوحيد وإشارة بها في دعاء المسألة ذكرها في العمدة عن أبي يوسف في باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة وإشارة بها مع رفع اليد إلى المنكب رد مرفوعاً في الخطبة وعن سهل بن سعد قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهراً يديه قط يدعو على منبر ولا غايماً ما كان يدعو إلا يضع يده حذو منكبيه ويشير بإصبعه إشارة رواة أحمد وأبو داود وقال فيه لكن آيته يقول هكذا وأشار بالسبابة وعقل الوسطى بالأيها من منتهى الأخبار من الجمعة وفي الفتوى عن الأوزاعي ذكرها ابن نصر في قيام الليل ورفع اليد للاستقبال ورفعها مع التكبير خارج الصلاة ورفعها للسؤال خذاء الصدأ والابتهاال وهو رفعها رفعاً بليغاً ومدّها

والاستجارة بجعل ظهورهما الى السماء كما ذكره في الاستسقاء ونقلوا في كتب الفقه  
عن ابي يوسف من عمله في قنوت الوتر رفع اليدين كدعاء المسألة وهو كذلك عندنا <sup>فصيحة</sup>  
وقد اطلق الرواة على أكثرها لفظ الدعاء ارادوا به دعاء النداء الذي يعبر عنه بالفارسية  
بخواندن لادعاء السؤال الذي يعبر عنه بخواستن وهو المراد بقوله تعالى قل ادعوا الله  
ادعوا الرحمن اياما تدعونه الاسماء الحسنى من دعوت زيد لا قال قائلهم  
وداع دعائيا من يجيب الى النداء \* فلم يستجبه عند ذلك مجيب  
فقلت له اقدم وارفع الصلوة \* لعل ابي المغوار منك قريب  
وراجع ما في السعاية من الاعان ابن جرد في ملا عن الضحاك في الثناء والتبيان  
من الثناء والذكر المنثور من الطوران المراد من "وسبح بحمدك" حين تقوم الثناء عن  
ابن المسيب وفي الناسم عن ابن زيد - **ثُمَّ يَلْعُوْكُمْ فَتَسْتَجِيْبُوْنَ بِحَمْدِهِ** -

ولعل غرض الشريعة كون الرفع في ابتداء القيام والركوع والسجود الاول و  
في الزواجر وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند التكبير للركوع وهذا المستحسن حين يسجد ساجدا رواه الطبراني في  
الثاني فينتظم والله اعلم ذلك ما ذكره في السجود فعل مثل ذلك آة ١٢

وعند النسائي باب رفع اليدين بين المجدتين تلقاء الوجه وهو عند الدلائل  
واعله الحافظ ابواحمد النيسابوري كما في شرح المنتقى ٢٠٠ وابن طاهر في التذكرة  
٢٠٠ وما في التروائد ١٩٥ ففيه محمد بن جرد ليس بالقوى وله من اكبر وفي سياقه بعض شيك  
ورأيت في العمدة ٢٠٠ ان ابن القطان قد صحح حديثا اخر لطاؤس انه كان يرفع يديه  
حتى يجاوز بهما رأسه آة ولعل الصواب حتى يجاذي بهما ويكون من غير طرية النضر  
ابن كثير - يدل عليه ما في جزء البخاري عنه ٢٠٠ وما

ولما كان عدمها لم يتعرض الرواة لنفيه في أكثر الاحاديث كما قرره ابن تيمية

في ذكرهم جهر بسبح الله وسكوتهم في أكثرها فاوهم كثرة وقوعه وليس الامر كذلك متعينا  
وهذا الجلسلة الاستراحة فيما ذكره عن احمد في الجهر النقي <sup>١٣٤</sup> ولاحظ ما ذكرناه في <sup>١٣٥</sup>  
من تعليقنا في حديث جابر بن سمره يوهان للاصبع اشارة بالسلام مع ما في الجهر النقي <sup>١٣٥</sup>  
لكن شرحه ما في الكنز من ابرفرج بلفظه ثم وتثنية اليدين فالاشارة اشارة الصلوة  
في لفظ البيهقي في الجهر النقي <sup>١٣٦</sup> ابي اود لا اشارة السلام او اراد بقوله انها يكفي احكم  
ان يقول هكذا واشار يا صبعه ويل على اخيه الاشارة الى وضع اليدين على الفخذين  
لا اشارة الصلوة وبدا عند ابن جبان قوله ان يقول هكذا واشار يا صبعه بقوله ان  
يضع يديه على فخذيته <sup>١٣٧</sup> ونحوه عند سلم ولكن ان يضع يده بالافراد، ومنغري الكلام  
ان اليدين مشغولتان بوظائف عند الترك ايضا وانما قل النقل في الترك لكونه من  
الترك مع كونه كثيرا في نفسه كاخفاء بسم الله واتخاء امين وترك جلسة الاستراحة  
وانما تردد فيه من اختار الرفع مذهبيا او كان من عادته ترجيح جانب من الاختلاف  
المباح ايضا كالبخاري على خلاف عادة الآخرين كالنسائي وابي اود والترمذي

**فصل** في ما فهمه بعض السلف من معنى التكبير وموضعه ومنه <sup>١٣٨</sup>  
برفع الصوت والاعلان واذا علا شرفا وفي العاكر كما في العمدة عن الطبري من باب  
الذكر بعد الصلوة وكذا عند ابن ماجه فتح قسطنطينية بالتكبير ورفع الفارق الصلوة في  
ليلة التعرير ويؤب البخاري باب التكبير عند الحرب ونحوه كراهة رفع الصوت بالدعاء <sup>١٣٩</sup>  
ورفع اليدين عند وانه شعار فحذف فيه بعض السلف اولا ثم اتفقوا على تأكده في الصلوة

باب اتمام التكبير في الركوع <sup>١٤٠</sup> من عمدة القاري

(ذكر ما استفاد منه) فيه ان التكبير في كل خفض ورفع واليه ذهب عطاء بن ابي ياح

والحسن البصري ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي والثوري والأوزاعي والبخاري ومالك  
والشافعي وأحمد وأصحابهم ويحكي ذلك عن ابن مسعود وأبي هريرة وجابر وقيس بن عباد  
والآخرين وكان عمر بن عبد العزيز ومحمد بن سيرين والقاسم وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير قتادة  
لا يكبرون في الصلوة إذا خفضوا وقال ابن الجشية في مصنفه حدثنا أبو داود عن شعبة عن  
الحسن بن عمران أن عمر بن عبد العزيز كان لا يتم التكبير حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عمر  
قال صليت خلف القاسم سألنا لا يتمان التكبير حدثنا غندر عن شعبة عن عمر بن مرة  
قال صليت مع سعيد بن جبير فكان لا يتم التكبير حدثنا عباد بن سليمان عن مسعر عن زيد  
الفقيه قال كان ابن عمر ينقص التكبير في الصلوة وقال مسعر إذا انخط بعد الركوع للسجود لم يكبر  
فإذا أراد أن يسجد الثانية لم يكبر ويحكي عن عمر بن الخطاب أيضا وأخرج عبد الرزاق في  
مصنفه عن اسمعيل بن عبد الله بن أبي الوليد قال أخبرني شعبة بن الحجاج عن رجل عن  
ابن أبي رزق أن عمر بن الخطاب أمرهم فأكبر هذا التكبير ويحكي عن ابن عباس أيضا  
وأخرج عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال صليت مع ابن عباس  
بالبصرة فلم يكبر هذا التكبير بالرفع والخفض قلت المشهور عن هؤلاء التكبير في الخفض والرفع  
وروايات هؤلاء محمولة على أنهم تركوه أحيانا بآنا للجواز أو الراوي لم يسمع ذلك منهم  
لخفاء الصوت وكانت بنو أمية يتركون التكبير في الخفض وهم مثل معاوية وزيد وعمر بن  
عبد العزيز قال ابن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال أول من نقص التكبير  
زيد وقال الطبري أن أبا هريرة سئل من أول من ترك التكبير إذا رفع رأسه إذا وضعه قال  
معاوية وقال أبو عبد الله العدني في مسنده حدثنا بشر بن الحارث حدثنا إسرائيل عن ثوير  
عن أبيه عن عبد الله قال أول من نقص التكبير الوليد بن عقبة فقال عبد الله نقصوها

نقصهما الله فقد رآيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر كلما ركع وكلما سجد وكلما ذفعا  
وعن بعض السلف انه كان لا يكبر سوى تكبيرة الاحرام وفرق بعضهم بين المنفر وغيره  
فان قلت ما تقول في حديث عبد الرحمن بن ابي الخزاعي انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم وكان لا يقرأ التكبير رواه ابو داود والطحاوي قلت قالوا انه ضعيف معلول بالجن  
ابن عمران احد رواه قال الطبري هو مجهول لا يجوز الاحتجاج به وقال البخاري في تاريخه  
عن ابي داود الطيالسي انه حديث باطل وقد ذكرناه عن قريب فان قلت سكوت ابي داود الطيالسي  
يدل على الصحة عندهما قلت لا اثر بملنا صحة فاجاب ذكرناه عن قريب تاوله الكرخي على  
حذفه ذلك نقصا نصفه لا نقصا على اجاب الطحاوي ان الاثر المتواتر على خلافه وان  
العمل على غيره فان قلت تكبيرة الانتقال سنة ام واجبة قلت تختلفوا فيه فقال قوم هي  
سنة قال ابن المنذوب قال ابو بكر الصديق وعمر وجابر قيس بن عباد والشعبه والاوزاعي  
وسعيد بن عبد العزيز ومالك الشافعي وابو حنيفة ونقلنا من بطال ايضا عن عثمان وعلم وابن  
وابن عمر وابي هريرة وابي الزبير ومكحول والفتح وابي ثور وقالت الظاهرية واحمد في رواية كلما  
واجبة وقال ابو عمر قد قال قوم من اهل العلم ان التكبير انما هو اذن بحركات الامام وشعار  
الصلوة وليس بسنة الا في الجملة فاما من صلى وحده فلا بأس عليه ان لا يكبر وقال سعيد  
ابن جبيرة انما هو شيء يزين به الرجل صلوته، انتهى - وعند ابي داود من باب ما يقول الرجل  
اذا سافر من الجهاد عن علي الازدى ان ابن عمر علمه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا  
استوى على غيره خارجا الى سفر كبر ثلاثا ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين

له وعندى انه عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحسن بن عمران هو الراوى في كليهما فوهم بعض الرواة في  
الرفع ثم هو الراوى ايضا عن عمر بن عبد العزيز نقصه فيلتبس العملان ايضا ثم المروى بالنقص تركه دل عليه إطلاق  
السلف فيه وفي اتمامه وابواب البخاري وتراجمة لاحد من المذاهب بسطه على الانتقال -

وانا الى ربنا منقلبون اللهم اني اسألك في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما ترضى اللهم  
هون علينا سفرنا هذا اللهم اطولنا البعد اللهم انت الصالح في السفر والخليفة في الاهل و  
المال واذا رجع قالهن وزاد فيهن ابنوز قاتبوز عابدين لربنا حمدون وكان النبي صلى الله عليه  
وجيوشه اذا علوا الثنايا كبروا واذا هبطوا سبحوا فوضعت الصلابة على ذلك ام ولعله على هذا  
المعنى تركه بعضهم عند الخفض للجمود ولم يتركه ابن عمر عند الخفض للركوع لمكان رفع اليدين  
فيه وهو شعار التكبير وتكبير فعلى دلالة على مضاه من الدلالة الوضعية غير اللفظية على  
اصطلاح النظار كالذوال الاربع عندهم والتكبير القول وشعار الملة الحنيفة يميزها عن غيرها  
فوضع في موضع الشعار كما لا سلام والرمي الذبح وفي شريع العبادات اعلما بانها عبادة  
الحنفلة لا عبادة المشركين والوجه في التكبير للجمود انه ليس للخفض وان كان معه ابتداء  
في القومة والجلطة في هيئة مناسبة له ثم امتد على الخفض لضربة الموالاة والعبارة للشرع  
قال الراغب واكبرت الشيء رأيت كبراً قال فلما رأيت كبراً وتكبير يقال لذلك لتعظيم  
الله تعالى بقولهم الله اكبر وعبادتهم واستشعار تعظيمه وعلى ذلك والتكبير والله على ما  
هدى سكونه - وكبره تكبيراً -

باب التكبير ايام منى واذا غدا الى عرفة <sup>٣٥</sup> من العمدة ايضا

(ذكر ما يستفاد منه) قال الخطابي وابن بطال معنى التكبير في هذه الايام ان الجاهلية كانوا  
يذبحون لطاغيتهم فجعلوا التكبير استشعار للذبح لله تعالى حتى لا يذكر في ايام الذبح غير  
انتى - وفي المغني من تكبيرات العيد ولائها تكبيرات حال القيام فاستحب ان يتخللها ذكر  
كتكبيرات الجنائز وتفارق التبيح لانه ذكر يخفف ولا يظهر بخلاف التكبيراته وفي الكنز <sup>٣٦</sup>  
اذا سمعتم الرعد فسبحوا ولا تكبروا وفي مراسيله وفي المغني ايضا ما ذكره في اذان الراعي المنفرد

والمسافر وفي البيت من معني الشعار وفيه والمدونة وكان اي ابن عمر يقول انما الاذان  
على الامير والامام الذي يجمع الناس <sup>٣٣٦</sup> وكالجمعة لو تحقق احد معني الشعار فيها.

**فصل** في احاديث الرفع نقلنا فيه عبارة تلخيص الحبير فانه اتى على جملها وليرى  
الا نزيير، وليعلم ان الرفع متواتر اسنادا وعملا لا يشك فيه ولم ينسخ ولا حرف منه وانما  
بقي الكلام في الافضلية وصرح ابو بكر الجصاص في احكام القرآن من مسائل رؤية الهلال  
بذلك وانه من الاختلاف المباح ولما التزمنا حديثه قليلة ومع هذا هو ثابت بلا مرد وهو  
متواتر عملا لا اسنادا عند اهل الكوفة وقد كان في سائر البلاد تاركون وكثير من التاركين في  
المدينة في عهد مالك وعليه بنى مختاره وكان اهل مكة يرفعون فبنى عليه الشافعي مذهبه  
وكانوا تعلموه من ابن الزبير وكان يرفع وتعلمه اهل الكوفة من ابن مسعود وعلى ورحلوا الى  
لتعلم الصلوة ايضا فروا وتركه واستمر عليه والتواتر على النجاء، تواتر اسنادا وتواتر طبقة  
وتواتر توارث وتعامل وتواتر قد المشترك وكله تواتر في القاطع. ثم من ذكر ان رواية  
الرفع نحو خمسين صحابيا فهو قد ادرج فيه رواية الرفع عند الافتتاح نقط ايضا والافرواة  
الرفع نحو عشرين كما في الدار المصنفة للشوكاني ويجري فيه النقد ايضا ولا يرى بغير  
الا نحو خمسة عشرة او اقل منهم كما سأتى من البحث في بعض وقفاء رنعا ثم ان من مختار  
جانبا يري خلافة قليلا وذلك من الجانبين فلم يبقوا فيه تاريخا ونقلا واضحا وانما هناك  
مخائل وقرائن فعل اهل المدينة نقله المالكية واعترف به ابن القيم في اعلام الموقعين  
وان لم يحججه حجة وتأتى عبارات من كتب الشافعي يقلل خلافة خلاف المالكية -  
قال حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حتى يرى منكبيه  
اذا افتتح الصلوة متفق عليه بزيادة واذا اكبر للرفع واذا رفع راسه من الركوع رفعها كذلك

فقال سمع الله من حمد زاد البيهقي فما زالت تلك صلوة حتى لقي الله وفي رواية البخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد لاحين يرفع رأسه من السجود قال بن المديني في حديث الزهري عن سالم عن ابيه هذا الحديث عندى حجة على الخلق كل من سمعه فعليه ان يجعل به لانه ليس في اسناده شيء -

حديث وائل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم لما كبر رفع يديه حذ منكبيه الشافعي واحد من رواية عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل به -

قوله روى انه صلى الله عليه وسلم رفع يديه الى شحمة اذنيه رواه ابو داود والنسائي وابن حبان من حديث وائل ايضا ولفظ يرفع ابهاميه الى شحمة اذنيه وللنسائي حتى تكاد ابهاماه تحاذي شحمة اذنيه وفي رواية لابن اود وحاذى بابهاميه اذنيه وفي المتك والدارقطني من طريق عاصم لا حول عن انس قال ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر فخاذى بابهاميه اذنيه ثم ركع حتى استقر كل مفصل الحديث ومن طريق حميد عن انس كان اذا افتتح الصلوة كبر ثم يرفع يديه حتى يجاذى بابهاميه اذنيه ،

قوله يرفع غير مكبر ثم يتدئ التكبير مع ابتداء الارسال وينتهي مع انتهائه روي ذلك عن ابى حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري والاربعة ولفظ ابى اود كان اذا قمر الى الصلوة رفع يديه حتى يجاذى بهما منكبيه ثم كبر حتى يقر كل عظم في موضعه معتدلا -

قوله وقيل يتدئ بالرفع مع ابتداء التكبير يروي ذلك عن وائل بن حجر هو ظاهر سياق رواية احمد بن حنبل ابى اود حيث قال عن وائل انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يدين مع التكبير وللبيهقي من وجه اخر عن عبد الرحمن بن عامر الليصبي عن وائل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كبر رفع يديه مع التكبير -



قوله وقيل يرفع غير مكبر ثم يكبر ويده قارتان ثم يُرسلهما فيكون التكبير بين الرفع والإرسال  
روى ذلك عن ابن عمر لم يره من حديث ابن عمر هذه الكيفية لكن لفظ رواية أبي داود إذا قام إلى  
الصلوة رفع يديه حتى يكونا خذ منكبيه ثم يكبر وهذا كذلك وفي الباب عن مالك  
ابن الحويرث متفق عليه -

وعن علي رواه أبو داود والترمذي وصححه أحمد في أحكامه الخلال وعن محمد بن عبد بن عطاء أنه  
سمع أبا حميد في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة يقول أنا أعلمكم بصلوة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فاعرض فقال كان إذا قام إلى الصلوة اعتدل قائما ورفع يديه  
حتى يجاذى بهما منكبيه رواه أبو داود والترمذي وصححه -

وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا دخل في الصلوة وإذا ركع وإذا رفع رأسه  
من الركوع رواه ابن خزيمة في صحيحه هكذا رواه البخاري في جزئه ابن ماجه البيهقي -  
وعن جابر نحوه رواه الحاكم وقال لم نكتبه من حديث سفيان عن أبي الزبير عنه إلا من حديث  
شيخنا أبي الجاسر المجبوبي وهو ثقة تامون وإنما نعرفه من حديث إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير  
انتهى ومن حديث إبراهيم بن خزيمة ابن ماجه وصححه البيهقي -

وعن أبي بكر الصديق أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلوة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع  
وقال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مثله رواه البيهقي ورجاله ثقات  
وعن عمر بن الخطاب رواه الدارقطني في غرائب مالك والبيهقي وقال الحاكم أنه محفوظ  
وعن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر للصلوة جعل يديه حذاء  
منكبيه وإذا ركع فعل مثل ذلك وإذا رفع للجمود فعل مثل ذلك وإذا قام من الركعتين فعل  
مثل ذلك رواه أبو داود ورجاله رجال الصحيح

وقال الدارقطني في العلل روى عمرو بن علي عن ابن البرقي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أنه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول أنا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم -

وعن أبي موسى قال أرىكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه للركوع ثم قال سمع الله من حمد ورفع يديه ثم قال هكذا فاصنعوا ولا يرفع بين السجدين رواه الدارقطني ورجال له ثقات -

وعن عبد الله بن الزبير أنه صلى بهم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض فقال ابن عباس من أحب أن ينظر إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليقتد بأبي الزبير -

وعن طاووس عن ابن عباس في الرفع رواه أبو داود والنسائي -

وعن عبيد بن عمير عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلاة المكتوبة رواه ابن ماجه -

وعن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه وإذا أراد أن يركع وإذا رفع من الركوع رواه الحاكم والبيهقي -

وعن حميد بن هلال قال حدثني من سمع الأعرابي يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيرفع رواه أبو نعيم في الصلاة وروى مالك في الموطأ عن سليمان بن يسار مسنداً مثله وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن مسنداً مثله وقال الشافعي روى الرفع جمع من الصحابة لحاله لم يرو قط حديث بعد أكثر منهم وقال ابن المنذر لم يختلف أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه وقال البخاري في جزء رفع اليدين روى

الرفع سبعة عشر نفساً من الصحابة وسرح البيهقي في السنن وفي الخلائق أسماء من روى  
الرفع عن نحو من ثلاثين صحابياً وقال سمعت الحاكم يقول اتفق على رواية هذا السنة  
العشرة المشهود لهم بالجنة ومن بعدهم من أكابر الصحابة - قال البيهقي وهو كما قال وروى  
ابن عساكر في تاريخه من طريق أبي سلمة الأعرج قال أدركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل  
خفض ورفع وقال البخاري في الجزء المشهور قال الحسن وحيد بن هلال كان أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم ولو يستثن أحداً منهم قال البخاري ولم يثبت عن أحد  
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه -

وروى الإمام أحمد بسنده عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رأى مصلياً لا يرفع حصة رواه  
البخاري في جزئه بلفظ "رماه بالحصى" وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول يروى  
عن عقبة بن عامر أنه قال في من رفع يديه في الصلاة له بكل إشارة عشر حسنات -  
وروى ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز قال ان كنا لتؤدب عليها يعني على ترك الرفع  
وقال محمد بن سيرين هو من تمام الصلوة رواه الأثرم وقال سعيد بن جبير هو شئ يزين به  
الرجل صلواته رواه البيهقي -

وعن النعمان بن أبي عياش مثله رواه الأثرم وقال عبد المزيق اخذت ذلك عن ابن  
جريح واخذه ابن جريح عن عطاء واخذه عطاء عن ابن الزبير واخذه ابن الزبير عن أبي بكر  
واخذه أبو بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم -

قلت أما حديث ابن عمر فهو حجة على الخلق كما ذكره عن ابن المديني وزيادة فما زالت  
تلك صلواته حتى لقي الله كذب قال الشيخ النيموي قلت قال الزبيعي في نصب الرأية قال  
الشيخ في الإمام ويزيل هذا التوهم يعني دعوى النسخ ما رواه البيهقي في سننه من جهة

الحسن بن عبد الله بن حمدان الرقي ثنا عصمة بن محمد الانصاري ثنا موسى بن عقبة عن يافع  
عن ابن عمر ثم ساق الحديث ثم قال رواه عن ابي عبد الله الحافظ عن جعفر بن محمد بن نصر  
عن عبد الرحمن بن قريش بن خزيمة الهروي عن عبد الله بن احمد الدحجي عن الحزبي انتهى  
واخرجه الحافظ في البداية ثم قال قال البيهقي هذا يدل على خطأ الرواية التي جاءت عن  
مجاهد يعني المتقدمة انتهى كلامه - قلت العجب منهم كيف اوردوه في تصانيفهم وسكتوا  
عنه مع ان بعض رجاله من ائمه بوضع الحديث قال الذهبي في الميزان عبد الرحمن بن قريش بن  
خزيمة هروي سكن بغداد ائمه السليمان بوضع الحديث انتهى وقال في ترجمة عصمة بن محمد  
الانصاري قال ابو حاتم ليس بالقوي وقال يحيى كذاب يضع الحديث وقال العقيلي يحدث  
بالبواطيل عن الثقات وقال الدارقطني وغيره مذكور انتهى -

فان قلت قال العلامة الفيروز آبادي في سفر السعادة بعد ساق الكلام على اثبات الرفع  
في المواضع الثلاثة وروى العشرة المبشرة انه صلى الله عليه وسلم لم يزل على هذه الكيفية حتى  
رحل عن هذا العالم قلت رده العلامة هاشم السندي في رسالته كشف اليرين بان  
نقله الفيروز آبادي عن العشرة المبشرة في دوام فعله صلى الله عليه وسلم الرفع الى وقت فاته  
فلم يصح فيه حديث واحد فضلا عن رواية العشرة نعم وقع ذلك في رواية واحدة عن  
ابن عمر مذكورة في سنن البيهقي لكن سند غير صحيح ومزاد على صحته وصحة غيره فعليه البيان  
انتهى - قلت وكأنه دخلت الراوي رواية في رواية وهي في الموطأ عن علي بن الحسين <sup>سأله</sup>  
<sup>وقد اختلفت العبارة شيئا وما قال في سفر السعادة بعده وقد صح في هذا الباب ما لا يخبرنا آفة فباطل لا اقبل لاصلا ١٢٠</sup>  
وعند البخاري في باب يهوى بالتكبير حين يسجد وراجع المدونة ص ١٠١ وسنن الى داود  
والنسائي ١٤٣ -

ومع كون حديث ابن عمر في هذه الغاية اعتد منه المالكية بما يأتى في عبارة الزرقاني

وروي علي وجوه بترك ذكر الرفع في كلا الموضعين وذكره عند الافتتاح فقط وهو في المدة  
الكبرى عن مالك وسره صدقوها في أدلة الترك وبترك ذكر الرفع عند الركوع وهو عن مالك  
أيضاً في الموطأ وبترك ذكر الرفع في كلا الموضعين وهو عن مالك خارج الموطأ وبالاختلاف بين سالم و  
نافع فيه في الرفع والوقف وبترك بعد الركعتين أو عدمه وبذكر السجود فيه مرفوعاً عند  
النجاري في جزئه ومن عمل ابن عمر فقهه عند ابن حزم قال في الفقه قال للشافعي في كتابه  
والقنبي سر جماعة من رواية الموطأ فلم يذكر فيه الرفع عند الركوع قال حدثني عن مالك  
في غير الموطأ ابن المبارك وابن مهدي والقطان وغيرهم بأشباته وقال ابن عبد البر كل  
رواه عن ابن شهاب أثبتته غير ما لك في الموطأ خاصة اهـ - كذا نقل عن ابن عبد البر  
وهو في جزء النجاري ان كانت النسخة صحيحة من طريق بعضهم غير ما لك عن الزهري أيضاً  
بترك ذكره عند الركوع ففيه عن سفيان بن عيينة عنه عن سالم عن أبيه قال أيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع رأسه من الركوع ولا يفعل ذلك بين السجدة  
اهـ - إلا ان يريد إذا كبر في مرتين وفيه من طريق يونس عن ابن شهاب به إذا قام إلى  
الصلوة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر ويفعل حين يرفع رأسه من الركوع  
ويقول سمع الله من حمده وأعادته في موضع آخر كذا من طريق آخر عن يونس ولا يثنى فيه  
التوجيه المذكور وأخرجه عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً كان إذا كبر رفع يديه وإذا رفع رأسه  
من الركوع من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عنه في الموضع الأول وذكره معه ثانياً  
ولم تكن بعد هذا انتشاراً بل كنا نحمله على الاختصار ولكن ثبت التنوع في هذه المسألة  
ثبوتاً لا مراً له فلا تحمله إلا على التنوع -

وقال فيه وزاد وكيع عن العلاء عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه

كان يرفع يديه اذا ركع واذا سجد آه ثم ذكر كلاما فيه يدل على انه فهم منه التكرار والعمرى  
 في نافع ثقة عندهم كما في كتب الرجال واخرج في موضع اخر عمل ابن عمر وهو عند ابن حزم  
 من عمله بحيث لا يشبه فيه تأويل قال باسناد عنه انه كان يرفع يديه اذا دخل في الصلوة و  
 اذا ركع واذا قال سمع الله لمن حمده واذا سجد وبين الركعتين يرفعهما الى ثدييه آه وقال هذا  
 اسناد لا داخله فيه فاما الاختلاف بين سالم حيث رفعه ونافع حيث يقفه فقد قال في الخبر  
 عن ابن عبد البر والقول فيما قول سالم ولم يلتفت الناس فيها الى نافع ام قلت هذا بالنسبة  
 الى الاختلاف في ما بينهما وقد اختلف على نافع نفسه في الوقت الرفع ايضا والرأي فيه مختلف  
 الى الان فخرج البخاري في صحيحه رفعه ورجح ابو داود وقفه وذكر ما يؤيده انيد من البخاري ثم رقى  
 طريق نافع لفظ اخر مرفوعا عند الطحاوي في مشكلة ذكره في الفخر كان يرفع يديه في كل خفض ورفع  
 وركوع وسجود وتيامم وقعود وبين السجدين ويذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ام  
 ثم قال وهذه رواية شاذة آه قلت قد حصلت متابعتها من مجموع ما ورد في المسألة مرفوعا  
 ونعائلا وقد جوزه احمد بن حنبل كما في المغني وبدائع الفوائد عنه وكل ذلك الانتشار لاختلاف  
 العمل فيه ولا يمكن الكارة وانما يضيّق الامر فيه على بعض الناس حيث انهم شددوا في الرفع  
 لم يستطيعوا العمل بكل ما ورد فجعلوا يتعلمون فيه بكل ما امكنهم واما من اخذه جائزا غيرهم فلا يضيّق  
 عليه ولا يضطر الى اعلال الأحاديث وقد قيل اذا اتسع الامر ضاق واذا ضاق اتسع -  
 ثم في العمدة وقال جماعة ان الاسقاط انما اتى من مالك وهو الذي كان اوهم فيه نقله  
 ابن عبد البر ايهام بمعنى الاسقاط من القراءة او الكتابة واما الوهم من باب علم فمعنى  
 الغلط ومن باب ضرب فمعنى ذهاب الوهم الى شئ وما قالوه لا يبعد ان يكون من مالك لا غلطاً  
 بل لاختلاف العمل وتنوع الصور وليس ذلك يقتصر عليه في هذه المسألة بل فعله اخرون

ايضا فيها ولا يخفى ذلك على من له مراجعة وانما يكون ذلك عند اختلاف العمل فيمشي كل على فختاره كما فعله البخاري في حديث الايتام بحجة واذا قرأ فانصتوا اعلمها وتركها من بين الجمل بخلاف مسلم صححها واخرجها وكذا فعلوا في زيادة فصاعدا في حديث القراءة وامثله كثيرة عند هم وكذا فعلوا في ركوع الكسوف -

وهذه عبارة الزرقاني في شرح الموطأ في ما اعتذر رواه في حديث ابن عمر  
وقال صاحب الهداية من الحنفية الاصح يرفع ثم يكبر لان الرفع صفة نفى الكبرياء عن غير الله والتكبير اثبات ذلك له والتقى سابق على الاثبات كما في كلمة الشهادة قال الحافظ وهذا مبني على ان حكمة الرفع ما ذكر وقد قال فريق من العلماء الحكمة في اقتراحها انه يراه الاصم ويسمعه الاعلى وقيل الاشارة الى طرح الدنيا والاقبال بكلية على العبادة وقيل الى الاستسلام والالتحاق ولينا سب فعله قوله الله اكبر وقيل الى استعظام ما دخل فيه وقيل الى تمام القيام وقيل الى رفع الحجاب بين العبد والمعبود وقيل ليستقبل بجميع بدن قال القرطبي هذا اشبهها وقال الزبيدي قلت للشافعي ما معنى رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنة نبيه انتهى - وقال ابن عبد البر يرفع اليدين معناه عند اهل العلم تعظيم الله وعبادة له لاجل حال اليه واستسلام له وخضوع في حالة الوقوف بين يديه واتباع لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر يقول لكل شئ زينة وزينة الصلوة التكبير ورفع الايدي وقال عتبة بن عامر له بكل اشارة عشر حركات بكل اصبع حنة انتهى - وهذا رواه الطبراني بسند حسن عن عتبة بن عامر قال يكتب في كل اشارة يشارها الرجل بيده في الصلوة بكل اصبع حنة او درجة موقوف لفظا مرفوعا حكما اذ لا دخل للرأي فيه وهذا الرفع مستحب عند جمهور العلماء عند افتتاح الصلوة لا واجب كما قال الاوزاعي والحميد شيخ البخاري وابن خزيمة وداود

ولبعض الشافعية والمالكية قال ابن عبد البر وكل من نقل<sup>عن</sup> الوجوب لا يبطل الصلوة  
بتركه إلا في رواية عن الأوزاعي والحميدي وهو شذوذ وخطأ وقيل لا يثبت حكاة الباجي  
عن كثير من المالكية ونقله النخعي رواية عن مالك ولذا كان أسلم العبارات قول أبي عمر  
اجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلوة وقول ابن المنذر لم يختلفوا أنه  
صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلوة (وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما)  
أي يديه (كذلك) أي حذو منكبيه (أيضا) كذا ليحيى والقعنبي والشافعية ومعن<sup>يحيى</sup>  
والنيسابوري وابن نافع وجماعة فلم يذكروا الرفع عند الخطأ للركوع ورواه ابن وهب  
وابن القاسم<sup>البيهقي</sup> ابن مهدي ومحمد بن الحسن وعبد الله بن يوسف وابن نافع وجماعة غيرهم في  
الموطأ بإثباته فقالوا وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضا قال  
ابن عبد البر وهو الصواب وكذلك لسائر من رواه عن ابن شهاب قال جماعة إن ترك  
ذكر الرفع عند الخطأ إنما أتى من مالك وهو الذي ربما أوهم فيه لأن جماعة حفاظا  
روا عنه الوجهين جميعا واختلف في مشروعيته فروى ابن القاسم عن مالك لا يرفع في  
غير الإحرام وبه قال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين وروى أبو مصعب ابن وهب<sup>ثعلبي</sup> أشهب  
 وغيرهم عن مالك أنه كان يرفع إذا ركع وإذا رفع منه على حديث ابن عمر وبه قال الأوزاعي  
 والشافعية وأحمد واسحق والطبري وجماعة أهل الحديث وكل من روى عنه من الصحابة<sup>ترك</sup>  
الرفع فيما روى عنه فعله إلا ابن مسعود وقال محمد بن عبد الحكم لم يرو واحد عن مالك ترك  
الرفع فيما إلا ابن القاسم والذي نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر انتهى كلام ابن عبد البر  
وقال الأصيلي لم يأخذ به مالك لأن نافعاً وقفه على ابن عمر وهو أحد الأربعة التي  
اختلف فيها سلم ونافع ثانيهما من باع عبداً وله مال فماله للبايع والثالث الناس كابل



مائة لا تكاد تجد فيها راحلة والرابع فيما سقت السماء والعيون العشر فرغ الأربعة سالماً وقمها نافع انتهى - وبه يعلم تحمل الحافظ في قوله لم ار للمالكية دليلاً على تركه الاهتمام الا قول ابن القاسم انتهى، لان سالماً ونافعاً لما اختلفا في رفعه ووقفه ترك ما لك في المشهور القول باستحباب ذلك لان الاصل صيانة الصلوة عن الافعال -

(مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار) احدا الفقهاء التابعي (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الصلوة) رواه شعبة عن يحيى بن سعيد عن سليمان كذلك مرسل بلفظ كان يرفع يديه اذ اكبر لا فتتح الصلوة واذا رفع رأسه من الركوع علم واما حديث مالك بن الحويرث ففيه الرفع بعد الرفع من الركوع وثانياً عند السجود عند النسائي من طريق سعيد بن ابى عمرو عن قتادة وشعبة في النسخة غلط يعلم ذلك من الفتح وقال فيه وهو صحيح ما وقفت عليه فيه وفيه الرفع بين السجدين ايضاً ولا بد ولا سبيل الى اعلاله كما فعله بعض الناس مجازفة منه فقد ساعدته شواهد تعامل السلف ايضاً ومثله لا يمكن ان يعمل ومساعدة التعامل اكبر شاهد للصحة فوق الاسناد وعند من له بصيرة فليكن ذلك ايضاً وجهاً وان قل بالنسبة الى الموضوعين ولكن لا بد من تسليمه ايضاً عقل الخلائق في المقاصع قائلان : وانا اعتقدت بكل ما اعتقدته

ولفظه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في صلوته واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع واذا سجد واذا رفع رأسه من السجود حتى يجازي بها فروع اذنيه ام - فهذا ايضاً فعل مرة وشرك اخرى وهو كحديث ابى ذر الصلوة خير موضوع فليقل منها اوليكثرا - وكذلك اختلاف اللفاظ والمواضع في حديث وائل لا يخفى وراجع فتح المغيب فلعله اشار اليه -



وبين شيخه واسطة اما الزيادة في الحديث واما ليثبت فيه وقد صرح محمد بن عمر المذکور  
بمعاده فتكون رواية علي بن عيسى عن من الزيد في متصل الاسانيد اما الثاني فالمتعارف فيه قول بعض  
اهل التاريخ ان ابا قتادة مات في خلافة علي وصلى عليه علي وكان قتل علي سنة اربعين  
وان محمد بن عمرو بن عطاء مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة فعلى هذا  
لمزيد كـ ابا قتادة والجواب ان ابا قتادة اختلف في وقت موته ف قيل مات سنة اربع و  
خمسين وعلى هذا فلقاء محمد ممكن وعلى الاول فلعل من ذكر مقدار عمر او وقت فاته  
وهو الذي سمي ابا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسميته ولا يلزم من ذلك  
ان يكون الحديث الذي رواه غلط لان غيره ممن رواه معه عن محمد بن عمرو بن عطاء  
عن عباس بن سهل قد وافقه.

(فائدة) سمي من النفر المذكورين في رواية نعيم عن عباس بن سهل مع ابي حميد ابو العباس  
سهل بن سعد ابواسيد الساعدي ومحمد بن مسلمة اخرجها احمد وغيره وسمي منهم في رواية  
عيسى بن عبد الله عن عباس المذكورون سوى محمد بن مسلمة فذكر بدلته ابو هريرة اخرجها  
ابوداود وغيره وسمي منهم في رواية ابن اسحق عن عبيد بن عبد الله بن خزيمة وفي رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد  
ابن عمرو بن عطاء عند ابوداود الترمذي ابو قتادة وفي رواية عبد الحميد المذكورة انهم كانوا عشرة كما تقدم واقف  
على تسمية الباقرين قد اشتمل حديث ابي حميد هذا على جملة كثيرة من صفة الصلوة وسائر ما في رواية غير اللبث  
الزيادة ناسبا لكل زيادة المخرجها ان شاء الله تعالى وقد اشرت قبل الى مخارج الحديث ليكن سياقا لللبث  
فيه حكاية ابي حميد لصفة الصلوة بالقول كذا في رواية كل من رواه عن محمد بن عمرو بن  
حلمة ونحوه رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ووافقه فيها فيهم عن عباس  
ابن سهل وخالف الجميع عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس فحكم ان ابا حميد

وصنفها بالفعل ولفظة غذا الطحاوي وابن حبان قالوا فارقا فقام يصلي وهو ينظرون  
فبدأ فذكر الحديث ويمكن الجمع بين الروايتين بأن يكون وصفها مرة بالقول ومرة بالفعل  
وهذا يؤيد ما جمعا به أولا فان عيسى المذكور هو الذي زاد عباس بن سهل بن محمد بن عمرو  
ابن عطاء وابي حميد فكان محمد شاهد هو وعباس حكاية ابي حميد بالقول فحلها عنه من  
تقدم ذكره وكان عباسا شاهد ها وحده بالفعل فسمع ذلك منه محمد بن عمرو بن عطاء فحدث  
بها كذلك وقد وافق عيسى ايضا عنه عطاف بن خالد لكنه اجهم عباس بن سهل اخبره  
الطحاوي ايضا ويقوى ذلك ان ابن خزيمة اخبر من طريق ابن اسحق ان عباس بن سهل  
حدثه فساق الحديث بصفة الفعل ايضا والله اعلم

وقال في التلخيص حديث ابي حميد الساعدي في صفة صلوة النبي صلى الله عليه  
ابوداود والترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو  
ابن عطاء سمعت ابا حميد الساعدي في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
منهم ابو قتادة قال ابو حميد انا اعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه قالوا فاعلموا  
فوالله ما كنت باكثر ناله تبعة ولا اقدمنا له صجدة قال بلى قالوا فاعرض قال كان رسول الله  
صلى الله عليه اذا قام الى الصلوة يرفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر  
كل عظم موضعه الحديث بطوله واعله الطحاوي وابن محمد بن عمرو لم يدرك ابا قتادة  
قال يزيد ذلك بيانا فان عطاف بن خالد رواه عن محمد بن عمرو قال حدثني رجل انه  
وجل عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه لم جلوسا وقال ابن حبان سمع هذا الحديث  
محمد بن عمرو من ابي حميد وسمعه من عباس بن سهل بن سعد فالطريقان محفوظان -  
قلت السياق يأتى في ذلك كل الالباء والتحقيق عندي ان محمد بن عمرو الذي رواه عطا

ابن خالد عنه هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني وهو لم يلق أبا قتادة ولا قارب ذلك إنما يروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين وأما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن عطاء تابعي كبير جزم البخاري بأنه سمع من أبي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه للحديث طرق عن أبي حميد سمى في بعضها من العشرة محمد بن مسلمة وإبراهيم بن سعيد وسهل بن سعد وهذه رواية ابن ماجه من حديث عباس بن سهل بن سعد ورواها ابن خزيمة من طرق أيضاً -

وقال في الجوهر النقي - ثم ذكر حديث عبد الحميد بن جعفر (حدثني محمد بن عمرو بن عطاء سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من الصحابة فيهم أبو قتادة والحديث قلت عبد الحميد مطعون في حديثه كذا قال يحيى بن سعيد وهو أمان الناس في هذا الباب وقال الطحاوي لم يسمع محمد بن عمرو من أبي حميد ولا من أبي قتادة لأن سنة لا يحتمل هذا لأن أبا قتادة قتل مع علي وصلى عليه علي وكذا قال الهيثم بن عدي وقال ابن عتبة <sup>البر</sup> هو الصحيح وفي الكمال وقيل توفي بالكوفة سنة ثمان وثلاثين ولهذا قال ابن حزم ولعله وهم فيه يعني عبد الحميد وإيضاً قلنا اضطرب سند هذا الحديث ومتنه فرواه العطاء بن خالد فادخل بين محمد بن عمرو وبين النفر من الصحابة رجلاً مجهولاً والعطاء وثقه ابن معين وفي رواية قال صالح وفي رواية ليس به بأس وقال أحمد بن حنبل من أهل مكة ثقة صحيح الحديث ذكر ذلك صاحب الكمال ويدل على أن بينهما واسطة أن أبا حاتم بن حبان أخرج هذا الحديث في صحيحه من طريق عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو عن عباس بن سهل الساعدي أنه كان في مجلس فيه أبوه وأبو هريرة وأبو أسيد

وابن حميد الساعدي الحديث وذكر المزي وعبد بن طاهر المقدسي في اطرافهما از ابا داود  
 اخرجيه من هذا الطريق واخرجه البيهقي في باب الجود على اليدين والركبتين من طريق  
 الحسن بن الحر (حدثني عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء احد بني مالك  
 عن عياش او عباس بن سهل) الحديث ثم قال (وروي عتبة بن ابي حكيم عن عيسى بن  
 عبد الله عن العباس بن سهل عن ابي حميد) لم يذكر محمدا في اسناده وقال البيهقي  
 في باب القعود على الرجل اليسرى بين السجدين (وقد قيل في اسناده عن عيسى بن  
 عبد الله سمعه عن عباس بن سهل انه حضر ابا حميد) ثم في رواية عبد الحميد ايضا انه  
 رفع عند القيام من الركعتين وقد تقدم ان يلزم الشافعي وفيها ايضا التورك في  
 الجملة الثانية وفي رواية عباس بن سهل التي ذكرها البيهقي بعد هذه الرواية خلاف  
 ولفظها حتى فرغ ثم جلس فافترش رجليه اليسرى واقبل بصدرا يمينه على قبلته  
 فظهر بهذا ان الحديث مضطرب الاسناد والماتن -

قال الجيد الضعيف ، هذه قطعة كتبتها مستقلة في حديث ابي حميد اوردتها  
 ههنا - بحث حديث ابي حميد الساعدي

فاما الذي ذكره في الفقه في جواب الطحاوي فيه وقد افق الطحاوي ابن القطان وابن  
 دقيق العيد وسقطت عبارته من نسخة التخریج ههنا وقد لحال عليها من مسألة الجلس  
 وكذلك وافقه ابن حزم شيئا فقد رده هو في التلخيص وقال ان السياق يأبى عنه كل  
 الالباء وهو كما قال ثم ما ذكره هناك ان محمد بن عمرو في طريق العطاء بن خالد هو محمد  
 ابن عمرو بن علقمة لا محمد بن عمرو بن عطاء وانما هو في غير طريقه فقد صرح في طريق العطاء  
 عند الطحاوي انه محمد بن عمرو بن عطاء وعند ابي داود من طريق عيسى بن عبد الله ان

السامع من عباس بن سهل بن سعد هو محمد بن عمرو بن عطاء وكذلك عند الطحاوي  
 والبيهقي من طريق عيسى فالرجل المسمى عند الطحاوي في طريق العطاء هو علي بن أبي الفتح  
 عباس بن سهل واتفق اثنان ان بين محمد بن عمرو بن حميد عباس بن سهل وهما عطاء  
 وعيسى بن عبد الله وقال الطحاوي وابن ابي مريم سماعه من العطاء قد يحرر هكذا في العمدة  
 ونصب الراية وهو الصواب لا كما وقع في النسخة المطبوعة من كتاب الطحاوي وكذا وقع في  
 نسخته غلطاً عيسى بن عبد الرحمن وانما هو عيسى بن عبد الله بن مالك وهو عدوي  
 لان جده مولد عمر كما في التهذيب وكذا وقع غلطاً من النسخ عبد الله بن عيسى في طريق  
 عتبة بن ابي حكيم عند ابي اود وكذا وقع غلطاً في نسخة البيهقي من باب السجود ١٠٢ على اليد  
 والركبتين ونقله في الجوهر النقي في باب رفع اليدين عنه على الصواب عبارة التهذيب  
 تدل على انه وهم من بعض الرواة لا غلط من النسخ وكذا من سنن البيهقي من باب  
 يفرج بين رجله ١٥١ وكذا وقعت الاغلاط في قول الرواة في محمد بن عمرو بن عطاء انه  
 اخذني مالك نسبة الى جده وصحفه الناسخون حديثي مالك ثم الذي يظهر بالانصاف  
 ان انتقاد الطحاوي طريقة عبد الحميد بن جعفر وبالنسبة اليه صواب وان القائل سمعت  
 وشهدت كما في جزء القراءة اي ابا حميد هو عباس بن سهل لا محمد بن عمرو بن عطاء  
 وقد سقط اسم العباس بعد محمد بن عمرو عند بعض الرواة يعلم ذلك بالمرابعة في ما  
 نسبوه من الالفاظ لمحمد بن عمرو من نحو الشهود والسماع ومثلها من نحو الحضور والجلوس  
 وهو عند الطحاوي للعباس بن سهل فالحديث في الوصف بالفعل له سمعه منه محمد بن  
 عمرو وسمعه منه عيسى بن عبد الله ومن العباس بن سهل أيضاً كما عند ابي اود و  
 وكذا فليح من العباس ومن عيسى عنه كما عند ابي اود ايضاً وكان محمد بن عمرو اراد بقوله

سمعت في طريقة عبد الحميد ان تأولناه ولم نجعله تليفا اي سمعت واقعة كما في  
شعر الكتاب هـ

سمعت الناس يتبعون غيثا ٥ نقلت لصيدح انبجج بلا لا

وشهدت هو مقولة عباس لا محمد بن عمر كما عند الطحاوي عن عطف عن محمد بن عجل  
وهو العباس انه وجد عشرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا ولم يذكر طريق  
عطف غيره وليس عند الأخوين فيحكر له فانه في غاية الاستبعاد ان يكون البوقاة  
عند كلا الوصفين كما يلزم مما في الفتح ومثل هذا رجع عنه في التلخيص وخطر الطحاوي  
طريق عطف بالايراد لان عيسى عن محمد بن عمر لم يذكر شهودا وطريقة عطف هي  
التي لا تلتئم مع طريقة عبد الحميد بن جعفر ولذا ذكر البخاري طريق محمد بن حنبل عن محمد  
ابن عمر في صحيحه وترك طريقة عبد الحميد وزعم طريقة ابن حنبل خالية من العلة ليس  
فيه ذكر شهوده ابا حميد في عشرة فنيه وصف قولي قد سمعته وظاهر كلام الطحاوي ان في  
طريق عطف صفانا بقول وظاهرهما في الفتح انه بالفعل فيادرمه ان يكون البوقاة عند  
الوصفين في عشرة عشرة وهذه احتمالات لا تتبع ولا تبخ والله ولي الامور

ثم ان عند الطحاوي من الجزء الثاني من طريق الوليد بن شجاع الكوفي عن ابيه  
فساق الحديث وكان في مجلس فيه ابوه وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفي المجلس ابو هريرة وابو اسيد وابو حميد السعدي والانصار رضي الله عنهم كذا بالعطف  
في قوله والانصار وكذا في المختصر وساقه في الجزء الاول من طريق شجاع بن الوليد لا بوا  
ابنه الوليد بن شجاع عنه وفيه من الانصار ريدون العطف وساقه ابو داود واختصره  
وساقه البيهقي في باب القعود مالا على الرجل اليسر بين المجدتين ثم قال نقل



في اسناده عن عيسى بن عبد الله سمعه من عباس بن سهل انه حضر ابا حميد ابا أسيد  
 ورجالا منهم في الصلوة آه وعلى هذا فالذي قال ان العشرة من الاصحاب سقط  
 منه المعطوف وهو "والانصار" فالعشرة من الاصحاب وغير الاصحاب من الانصار مجموعا  
 والعطف ارجح لان الابن لا يهتم بذكر نسب ابيه وهو سهل بن سعد وعمر ابيه وهو  
 ابو حميد كما في التهذيب وسيما عند المدنيين العارفين وهو محمد بن عمر بن عطاء و  
 ايضا هو من طريق الوليد بن شجاع عن ابيه والابن اعرف بحدث ابيه من غيره فحصل  
 ان العشرة من الاصحاب بعضهم وهم المسمون في الحديث ابو هريرة وابو حميد وابو أسيد  
 وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة والخمسة الباقون من الانصار كما من الاصحاب فسقط  
 خمسة من العدد او اربعة ان عددنا ابا قتادة ايضا وحدث عيسى بن عبد الله اخرجه  
 ابن حبان ايضا في صحيحه كما في الجوهر النقي ولعل ابن خزيمة ايضا يكره اخرجه قال  
 في التلخيص ورواها ابن خزيمة من طرق ايضا اه وذكر قبله طريق فيلم بن سليمان عن  
 عباس بن سهل عن ابن ماجة وهو قد يرويه عن عيسى بن عبد الله عنه كما عند ابى  
 داود وثي في الفقه ايضا عن ابن حبان وعن ابن خزيمة ولكن من طريق ابن اسحاق  
 عن عباس وعد ابا قتادة وهو عند البخاري في جزئه حدثنا عبيد بن يعقوب حدثنا  
 يونس بن بكير انا ابن اسحق هكذا الصواب كما في نسخته عن العباس بن سهل  
 الساعدي قال كنت بالسوق مع ابى قتادة وابى أسيد وابى حميد كلهم يقولون انا  
 اعلمكم بصلة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لاحد هم صل فكبر وركع فقالوا  
 اصبحت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا كان فيه ذكر ابى قتادة من غير طريق  
 محمد بن عمر كما في الطريقة المذكورة عن عباس بن سهل ومحمد بن عمر لوليد ابا قتادة

على ما هو الصواب وقد رجع اليه الحافظ في التلخيص بعد ما ناضل عنه في الفتح والتحرير  
من محمد بن عمرو بن عطاء وهكذا يتفق الامر في التثمين لما لا يمشي قال في التلخيص من الجناح  
وعنه اي عن علي أنه صلى على ابي قتادة فذكر عليه سبعة رواه البيهقي وقال انه غلط  
لان ابا قتادة عاش بعد ذلك قلت وهذه علة غير قاضية لانه قد قيل ان ابا قتادة  
مات في خلافة علي وهذا هو الراجح ام فاذا ن الحديث الذي فيه ذكر العشرة وذكر ابي  
قتادة وهو طريقة عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو وفيه شهاده ابا حميد في عشرة  
للعباس بن سهل ومنه اخذه من اخيه لا لمحمد بن عمرو وخفت امر التورك ايضا في الجالوس  
الاخير فانه ليس عند آخرين عن عباس بل يذكر خلافه فليح عنه عند ابي داود وغيره  
وسما اذا اخذنا الافتراض بمعنى اتخاذ الفرائض لا بمعنى الثني فقط ويظهر ايضا ان عيسى  
ابن عبد الله اخذه من محمد بن عمرو ومن العباس بن داود واسطة ببيان فليح ذلك عند ابي  
داود مع قصته فدل على التثبت فيه على ما قالوا ان الراوي اذا جاء بقصة دل على  
التثبت قال ابو داود ورواه ابن المبارك انا فليح سمعت عباس بن سهل يحدث فلم  
احفظه فحدثني اراه ذكر عيسى بن عبد الله انه سمعه من عباس بن سهل قال حضرت  
ابا حميد الساعدي ام واخذه فليح من عيسى كما عند ابي داود وهو مرة من محمد بن عمرو  
فرجع حديثهم الى محمد بن عمرو ايضا عن العباس وعنده ذكر رفع اليد بن لا عند ابن اسحق  
عن العباس فتساويا فيه وقد ترك ذكره في طريقة البخاري ايضا عن محمد بن عمرو وقد  
يجري الناطق في مثله مما هو ثابت في الاصل على القياس فيذكر وان لم يكن قد لا يقتضيه  
الساكت فيسكت وان كان فبقي هذا ايضا في زاوية الاحتمال ان يكون عيسى قد اخذه  
من كليهما كان لما روى ما اخذه من محمد بن عمرو ذكر المرفع كما كان عنده وما روى ما

اخذه من عباس لم يتيقيد بلفظه وجعل اللقطين واحدا ولفق بينهما كما عند الطحاوي  
 ولم يتيقيد ايضا في روايته عن محمد بن عمر بلفظه المخصوص في هذا وهو قوله حتى يعود كل  
 نقار مكانه وهو تعبير غريب منه غير معروف اختلفوا في تحريكه لغة وشرحا وبدا بعضهم  
 عنه بقوله هر كل عضو وكل عظم وهو تعبير قد اشتهر في بيان التعديل بخلاف تعبير الذي  
 انشأه فانه لا يذهب الذهن اليه اذا جرى على المعروف ولفح صرح عند ابى داود انه  
 انما حفظه من عيسى ويكون ينسبه الى عباس ايضا لانه سمعه منه وان لم يحفظ منه  
 فاحتمل ان يكون سياقة ايضا ملفقا كما احتمل في عيسى ويدور ذكر رفع اليدين على  
 محمد بن عمر او يختلف عليه ايضا فيه وتلخص ان الحاضر الواقعة والوصف الفعل انما  
 هو عباس كما ذكره ابن اسحق عنه ووافقه عيسى ومحمد بن عمر لم يحضر تلك الواقعة لذا  
 عبر بالوصف القولي فقط اذا لم يذكر العباس واذا ذكره وذكر الوصف بالقول عنه كما  
 هو ظاهر كلام الطحاوي حيث احال طريقة عطف على طريقة ابى عاصم سواء وهو يصف  
 بالقول فاستنبطنا من الفعل وافرغا له في صيغة القول لان ابا حميد لما ارى بالفعل  
 صفة صلواته صلى الله عليه وسلم انتهى الامر الى انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذا وكذا  
 وان انتقاد الطحاوي انما يتعين وروده على طريقة محمد بن جعفر عن محمد بن عمر وعبد الحميد  
 قالوا ربما وهم في الحديث بخلاف طريق ابن حنبل عن محمد بن عمر عند البخاري في صحيحه  
 فانه لا يتعين وروده عليه ويكون كما ذكره الحافظ وصفا بالقول سمع محمد بن عمر  
 من ابي حميد فانه ليس فيه تلفيق مما سمعه منه وما سمعه من عباس بخلاف طريقة  
 عبد الحميد تفرد ايضا هو بذكر العشرة فوافقنا الحافظ فانه سمع وصفا قويا من ابي حميد  
 وخالفنا في توجيهه طريقة عبد الحميد انما هو وهم وتلفيق وخالفنا ايضا من جرى انتقاد



الى ابي بكر ثم الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم الى جابريل ثم الى خالق السموات والارضين  
فكله تعبیر من اختاره وكأنه يذكر اسناد الدين المحمدي ويوصله الى الله تعالى استدلالاً  
منه لا نقلاً جزئياً ههنا ولم يكن البحث والسؤال عن الرفع في عهد ابي بكر ولا عمر ولا بن مسعود  
وعليٍّ وانما كان الامر على الارسال الاطلاق والاختيار رُفِعَ او تُرِكَ ثم وقع البحث بُعِيدَ  
ذلك وهل يلصق بالقلب ان وقع الاختلاف فيه في عهد ابي بكر ثم لم ينفصل ولم يثبت  
قدم في امر الصلوة واختلط فتساءلوا عن النبأ العظيم حتى انتهى الامر الى ان عبد الله  
ابن الزبير وهو ابن اثنتي عشرة سنة عند وفاة ابي بكر حققه عنه وتخلص من الخلاف و  
كان الحجة الامر الى ذلك بل الواقع انه اخذ بالمشاهدة فقط وهكذا يقع الامر للصغار في تعلم  
الصلوة ومن يقيمهم عليها ثم هذا الاخذ ايضاً من ابي بكر لا يكون في كل شيء من الصلوة  
بل في اقامة بنيتها وتقويم هياتها في الصغر قد تعلم اهل مكة منه جهر بسم الله القنوت  
في الفجر فاستمر عليه الى زمان الشافعي وغيره اخذ هو ذلك ولم يكن ذلك في عهد الكبار كذلك  
جهر ايمان اخذوه منه وكان اكثر الصحابة والتابعين على الاخفاء ذكره في الجوهر النافع عن  
الطبري في تهذيب الآثار وكذلك كان ابن الزبير يؤذن ويقيم للعديد من كفا في الفقه واشياء  
أخرى وارسال اليدين كما في المغنّة فذوّقه فان من لم يدق لم يدق قد عرّج تسلسل الغنّة  
في الاوهام وخذ بما يقع في الشاهد في اخذ اهل البلاد من علمائها والناس عن كبارهم  
مشاهدة وتوارثاً وطبقة بعد طبقة كاستوا الاخصوصيين في ما لم يكن وقع الاختلاف فيه  
بعد السائل في اسناد هذه الرواية كأنه علم في الغيب ما سيقع من بعد لقد صدق  
من قال سه ثبت العرش اولا ثم انقش

قال البيهقي في سننه (اخبرنا) ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو عبد الله محمد بن عبد الله الصنف والزهدي املاء من اصل كتابه قال قال ابو اسماعيل محمد بن اسمعيل السلمي صليت خلف ابي النعمان محمد بن الفضل فرجع يديه حين افتتح الصلاة حين ركم وحين رفع رأسه من الركوع فسألته عن ذلك فقال صليت خلف حماد بن زيد فرجع يديه حين افتتح الصلاة وحين ركم وحين رفع رأسه من الركوع فسألته عن ذلك فقال صليت خلف ايوب السخيتاني فكان يرفع اذا افتتح الصلاة واذا ركم واذا رفع رأسه من الركوع فسألته فقال رأيت عطاء بن ابي جراح يرفع يديه اذا افتتح الصلاة واذا ركم واذا رفع رأسه من الركوع فلتنا فقال صليت خلف عبد الله بن الزبير فكان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة واذا ركم واذا رفع رأسه من الركوع فسألته فقال عبد الله بن الزبير صليت خلف ابي بكر الصديق رضي الله عنه فكان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة واذا ركم واذا رفع رأسه من الركوع وقال ابو بكر صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة واذا ركم واذا رفع رأسه من الركوع. رواه ثقات (واخبرنا) ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو بكر احمد بن اسحق بن ايوب انبا محمد بن صالح بن عبد الله ابو جعفر الكيليني الحافظ ثنا سلمة بن شبيب قال سمعت عبد الرزاق يقول اخذ اهل مكة الصلاة من ابن جريح واخذ ابن جريح من عطاء واخذ عطاء من ابن الزبير واخذ ابن الزبير من ابي بكر الصديق رضي الله عنه واخذ ابو بكر من النبي صلى الله عليه وسلم قال سلمة (وشنا) احمد بن حنبل عن عبد الرزاق وزادنيه واخذ النبي صلى الله عليه وسلم من جبريل عليه السلام واخذ جبريل عليه السلام من الله تبارك وتعالى قال عبد الرزاق وكان ابن جريح يرفع يديه. قال في الجوهر النقي. قلت السلمي تكلم فيه ابو حاتم قال الدارقطني ثقة صدوق تكلم فيه ابو حاتم وقال ابن ابي حاتم تكلموا فيه ومحمد بن الفضل حارم تغير واختلط باخرة وقال

أبراهين انظره قلنا<sup>١٣</sup> وراجع الرواد<sup>١٤</sup> وأصله في السند<sup>١٥</sup> والتهذيب<sup>١٦</sup> والفتاوى<sup>١٧</sup> استجدوا<sup>١٨</sup> المكي رخصه عبد الله<sup>١٩</sup> قال ابن كثير<sup>٢٠</sup> وفي<sup>٢١</sup> الكفر<sup>٢٢</sup> وفي<sup>٢٣</sup> الكفر<sup>٢٤</sup> وفي<sup>٢٥</sup> الكفر<sup>٢٦</sup> وفي<sup>٢٧</sup> الكفر<sup>٢٨</sup> وفي<sup>٢٩</sup> الكفر<sup>٣٠</sup> وفي<sup>٣١</sup> الكفر<sup>٣٢</sup> وفي<sup>٣٣</sup> الكفر<sup>٣٤</sup> وفي<sup>٣٥</sup> الكفر<sup>٣٦</sup> وفي<sup>٣٧</sup> الكفر<sup>٣٨</sup> وفي<sup>٣٩</sup> الكفر<sup>٤٠</sup> وفي<sup>٤١</sup> الكفر<sup>٤٢</sup> وفي<sup>٤٣</sup> الكفر<sup>٤٤</sup> وفي<sup>٤٥</sup> الكفر<sup>٤٦</sup> وفي<sup>٤٧</sup> الكفر<sup>٤٨</sup> وفي<sup>٤٩</sup> الكفر<sup>٥٠</sup> وفي<sup>٥١</sup> الكفر<sup>٥٢</sup> وفي<sup>٥٣</sup> الكفر<sup>٥٤</sup> وفي<sup>٥٥</sup> الكفر<sup>٥٦</sup> وفي<sup>٥٧</sup> الكفر<sup>٥٨</sup> وفي<sup>٥٩</sup> الكفر<sup>٦٠</sup> وفي<sup>٦١</sup> الكفر<sup>٦٢</sup> وفي<sup>٦٣</sup> الكفر<sup>٦٤</sup> وفي<sup>٦٥</sup> الكفر<sup>٦٦</sup> وفي<sup>٦٧</sup> الكفر<sup>٦٨</sup> وفي<sup>٦٩</sup> الكفر<sup>٧٠</sup> وفي<sup>٧١</sup> الكفر<sup>٧٢</sup> وفي<sup>٧٣</sup> الكفر<sup>٧٤</sup> وفي<sup>٧٥</sup> الكفر<sup>٧٦</sup> وفي<sup>٧٧</sup> الكفر<sup>٧٨</sup> وفي<sup>٧٩</sup> الكفر<sup>٨٠</sup> وفي<sup>٨١</sup> الكفر<sup>٨٢</sup> وفي<sup>٨٣</sup> الكفر<sup>٨٤</sup> وفي<sup>٨٥</sup> الكفر<sup>٨٦</sup> وفي<sup>٨٧</sup> الكفر<sup>٨٨</sup> وفي<sup>٨٩</sup> الكفر<sup>٩٠</sup> وفي<sup>٩١</sup> الكفر<sup>٩٢</sup> وفي<sup>٩٣</sup> الكفر<sup>٩٤</sup> وفي<sup>٩٥</sup> الكفر<sup>٩٦</sup> وفي<sup>٩٧</sup> الكفر<sup>٩٨</sup> وفي<sup>٩٩</sup> الكفر<sup>١٠٠</sup> وفي<sup>١٠١</sup> الكفر<sup>١٠٢</sup> وفي<sup>١٠٣</sup> الكفر<sup>١٠٤</sup> وفي<sup>١٠٥</sup> الكفر<sup>١٠٦</sup> وفي<sup>١٠٧</sup> الكفر<sup>١٠٨</sup> وفي<sup>١٠٩</sup> الكفر<sup>١١٠</sup> وفي<sup>١١١</sup> الكفر<sup>١١٢</sup> وفي<sup>١١٣</sup> الكفر<sup>١١٤</sup> وفي<sup>١١٥</sup> الكفر<sup>١١٦</sup> وفي<sup>١١٧</sup> الكفر<sup>١١٨</sup> وفي<sup>١١٩</sup> الكفر<sup>١٢٠</sup> وفي<sup>١٢١</sup> الكفر<sup>١٢٢</sup> وفي<sup>١٢٣</sup> الكفر<sup>١٢٤</sup> وفي<sup>١٢٥</sup> الكفر<sup>١٢٦</sup> وفي<sup>١٢٧</sup> الكفر<sup>١٢٨</sup> وفي<sup>١٢٩</sup> الكفر<sup>١٣٠</sup> وفي<sup>١٣١</sup> الكفر<sup>١٣٢</sup> وفي<sup>١٣٣</sup> الكفر<sup>١٣٤</sup> وفي<sup>١٣٥</sup> الكفر<sup>١٣٦</sup> وفي<sup>١٣٧</sup> الكفر<sup>١٣٨</sup> وفي<sup>١٣٩</sup> الكفر<sup>١٤٠</sup> وفي<sup>١٤١</sup> الكفر<sup>١٤٢</sup> وفي<sup>١٤٣</sup> الكفر<sup>١٤٤</sup> وفي<sup>١٤٥</sup> الكفر<sup>١٤٦</sup> وفي<sup>١٤٧</sup> الكفر<sup>١٤٨</sup> وفي<sup>١٤٩</sup> الكفر<sup>١٥٠</sup> وفي<sup>١٥١</sup> الكفر<sup>١٥٢</sup> وفي<sup>١٥٣</sup> الكفر<sup>١٥٤</sup> وفي<sup>١٥٥</sup> الكفر<sup>١٥٦</sup> وفي<sup>١٥٧</sup> الكفر<sup>١٥٨</sup> وفي<sup>١٥٩</sup> الكفر<sup>١٦٠</sup> وفي<sup>١٦١</sup> الكفر<sup>١٦٢</sup> وفي<sup>١٦٣</sup> الكفر<sup>١٦٤</sup> وفي<sup>١٦٥</sup> الكفر<sup>١٦٦</sup> وفي<sup>١٦٧</sup> الكفر<sup>١٦٨</sup> وفي<sup>١٦٩</sup> الكفر<sup>١٧٠</sup> وفي<sup>١٧١</sup> الكفر<sup>١٧٢</sup> وفي<sup>١٧٣</sup> الكفر<sup>١٧٤</sup> وفي<sup>١٧٥</sup> الكفر<sup>١٧٦</sup> وفي<sup>١٧٧</sup> الكفر<sup>١٧٨</sup> وفي<sup>١٧٩</sup> الكفر<sup>١٨٠</sup> وفي<sup>١٨١</sup> الكفر<sup>١٨٢</sup> وفي<sup>١٨٣</sup> الكفر<sup>١٨٤</sup> وفي<sup>١٨٥</sup> الكفر<sup>١٨٦</sup> وفي<sup>١٨٧</sup> الكفر<sup>١٨٨</sup> وفي<sup>١٨٩</sup> الكفر<sup>١٩٠</sup> وفي<sup>١٩١</sup> الكفر<sup>١٩٢</sup> وفي<sup>١٩٣</sup> الكفر<sup>١٩٤</sup> وفي<sup>١٩٥</sup> الكفر<sup>١٩٦</sup> وفي<sup>١٩٧</sup> الكفر<sup>١٩٨</sup> وفي<sup>١٩٩</sup> الكفر<sup>٢٠٠</sup> وفي<sup>٢٠١</sup> الكفر<sup>٢٠٢</sup> وفي<sup>٢٠٣</sup> الكفر<sup>٢٠٤</sup> وفي<sup>٢٠٥</sup> الكفر<sup>٢٠٦</sup> وفي<sup>٢٠٧</sup> الكفر<sup>٢٠٨</sup> وفي<sup>٢٠٩</sup> الكفر<sup>٢١٠</sup> وفي<sup>٢١١</sup> الكفر<sup>٢١٢</sup> وفي<sup>٢١٣</sup> الكفر<sup>٢١٤</sup> وفي<sup>٢١٥</sup> الكفر<sup>٢١٦</sup> وفي<sup>٢١٧</sup> الكفر<sup>٢١٨</sup> وفي<sup>٢١٩</sup> الكفر<sup>٢٢٠</sup> وفي<sup>٢٢١</sup> الكفر<sup>٢٢٢</sup> وفي<sup>٢٢٣</sup> الكفر<sup>٢٢٤</sup> وفي<sup>٢٢٥</sup> الكفر<sup>٢٢٦</sup> وفي<sup>٢٢٧</sup> الكفر<sup>٢٢٨</sup> وفي<sup>٢٢٩</sup> الكفر<sup>٢٣٠</sup> وفي<sup>٢٣١</sup> الكفر<sup>٢٣٢</sup> وفي<sup>٢٣٣</sup> الكفر<sup>٢٣٤</sup> وفي<sup>٢٣٥</sup> الكفر<sup>٢٣٦</sup> وفي<sup>٢٣٧</sup> الكفر<sup>٢٣٨</sup> وفي<sup>٢٣٩</sup> الكفر<sup>٢٤٠</sup> وفي<sup>٢٤١</sup> الكفر<sup>٢٤٢</sup> وفي<sup>٢٤٣</sup> الكفر<sup>٢٤٤</sup> وفي<sup>٢٤٥</sup> الكفر<sup>٢٤٦</sup> وفي<sup>٢٤٧</sup> الكفر<sup>٢٤٨</sup> وفي<sup>٢٤٩</sup> الكفر<sup>٢٥٠</sup> وفي<sup>٢٥١</sup> الكفر<sup>٢٥٢</sup> وفي<sup>٢٥٣</sup> الكفر<sup>٢٥٤</sup> وفي<sup>٢٥٥</sup> الكفر<sup>٢٥٦</sup> وفي<sup>٢٥٧</sup> الكفر<sup>٢٥٨</sup> وفي<sup>٢٥٩</sup> الكفر<sup>٢٦٠</sup> وفي<sup>٢٦١</sup> الكفر<sup>٢٦٢</sup> وفي<sup>٢٦٣</sup> الكفر<sup>٢٦٤</sup> وفي<sup>٢٦٥</sup> الكفر<sup>٢٦٦</sup> وفي<sup>٢٦٧</sup> الكفر<sup>٢٦٨</sup> وفي<sup>٢٦٩</sup> الكفر<sup>٢٧٠</sup> وفي<sup>٢٧١</sup> الكفر<sup>٢٧٢</sup> وفي<sup>٢٧٣</sup> الكفر<sup>٢٧٤</sup> وفي<sup>٢٧٥</sup> الكفر<sup>٢٧٦</sup> وفي<sup>٢٧٧</sup> الكفر<sup>٢٧٨</sup> وفي<sup>٢٧٩</sup> الكفر<sup>٢٨٠</sup> وفي<sup>٢٨١</sup> الكفر<sup>٢٨٢</sup> وفي<sup>٢٨٣</sup> الكفر<sup>٢٨٤</sup> وفي<sup>٢٨٥</sup> الكفر<sup>٢٨٦</sup> وفي<sup>٢٨٧</sup> الكفر<sup>٢٨٨</sup> وفي<sup>٢٨٩</sup> الكفر<sup>٢٩٠</sup> وفي<sup>٢٩١</sup> الكفر<sup>٢٩٢</sup> وفي<sup>٢٩٣</sup> الكفر<sup>٢٩٤</sup> وفي<sup>٢٩٥</sup> الكفر<sup>٢٩٦</sup> وفي<sup>٢٩٧</sup> الكفر<sup>٢٩٨</sup> وفي<sup>٢٩٩</sup> الكفر<sup>٣٠٠</sup> وفي<sup>٣٠١</sup> الكفر<sup>٣٠٢</sup> وفي<sup>٣٠٣</sup> الكفر<sup>٣٠٤</sup> وفي<sup>٣٠٥</sup> الكفر<sup>٣٠٦</sup> وفي<sup>٣٠٧</sup> الكفر<sup>٣٠٨</sup> وفي<sup>٣٠٩</sup> الكفر<sup>٣١٠</sup> وفي<sup>٣١١</sup> الكفر<sup>٣١٢</sup> وفي<sup>٣١٣</sup> الكفر<sup>٣١٤</sup> وفي<sup>٣١٥</sup> الكفر<sup>٣١٦</sup> وفي<sup>٣١٧</sup> الكفر<sup>٣١٨</sup> وفي<sup>٣١٩</sup> الكفر<sup>٣٢٠</sup> وفي<sup>٣٢١</sup> الكفر<sup>٣٢٢</sup> وفي<sup>٣٢٣</sup> الكفر<sup>٣٢٤</sup> وفي<sup>٣٢٥</sup> الكفر<sup>٣٢٦</sup> وفي<

ابن حبان تخير حتى كان لا يدري ما يحدث به فوقع في حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنكب  
عن حديثه فيما رواه المتأخرون فاذا المرع لم يزل هذا ترك الكل ولا يحجج بشئ منها انتهى  
كلامه ثم لو سلمنا ان رواة ثقات فلا بد من الاتصال الصغار لم يصبح بالتحديث عن السلف  
وحديث ابن جريح ذكره في الكنز <sup>٢٣٤</sup> وقال عن الدارقطني تفرد به عبد الرزاق  
عن ابن جريح وكذا في <sup>٢٣٥</sup> منه -

فهذا ما عندهم وعندي ان ما ذكره عبد الرزاق هو الواقعة من ذكر سلسلة <sup>خذ</sup> الا  
لا غير ولا في كل شئ ولا في خصوص الرفع ثوبان ان ابن جريح كان يرفع حتى يرجي انه  
تحت ذلك الاخذ - واما الاسناد الاول فهو يهيئ عدة وعده الما كان في عهد  
ابي بكر في كثر الغيب وهو وقوع الاختلاف في هذه المسألة في ما بعد فيأتي بنسابة في ما  
لم يأت بعد حيناً راه قدأتي والاختلاف انما يقع اذا كان في الاول ارسال اطلاق فيقع  
بعد بحث في الترجيح والتنزيل فتساءل ، لان يكون من اول الامر فيأتي الخلف فيفقده  
معد ما لم يخفق ه ليخافك النطف التي لم تخفق

ثم انه لا ننكر ان يكون ابو بكر قد رفع ولو مات من المرات وانما الكلام في النقل  
عنه بالطريقة المذكورة بحيث يفهم منه ان الراوي في ذهنه ما وقع بعد من الاختلاف  
فحمل ابا بكر رفعه من قبل اي رفع الخلاف وفصله وقوله وقال ابو بكر صليت خلف  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان آة انما يليق هذا السياق به ان لو كان شئ فيذكر له  
اخذه من النبي صلى الله عليه وسلم والسؤال انما كان ان يكون بعد توجه الاذهان الى  
الخلاف وفصله ولو قال وقال ابو بكر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع آة لكان له  
بعض اتجاه فادر الفرق بالامحاز وهل مثل ابي بكر يحتاج ان يقول صليت خلف رسول الله





ونحوهما في عبارة العراقي عبارة ابن عبد البر نفسه عند الرزقا في فاحذا السقطا  
وبالجملة فقد افقنا ابن بطال ان عمل عمر هو الترك ولم يثبت عنه الرقع وهو ابلغ مما  
قاله الطحاوي ثبت ذلك اي الترك عن عمر فاعلمه ولا يجوز لك التشبيب في الباب بل ان  
مراجعة وممارسة - وفيه ايضا وقال الطحاوي وهذا مما لا اختلاف عن ابن مسعود  
فيه آه - وهذا حتى قد وافقه على نقله ابن عبد البر على خلاف ما اصر عليه البخاري انه  
لم يثبت عن احد من الصحابة فان ذلك خلاف لتواتر النقل من الكوف ان العمل كان  
مختلفا من عهد الصحابة والتابعين فاحفظه -

وكذا عند الكوفيين عن علي اثبت مما عند خصومهم فانه تفرد بالرفع عنه ابن ابي  
الزناد وخالف سائر الرواة في حديث الاذاكار وقد تكلموا في ابن ابي الزناد كلاما منتشرا  
وتحلف فيه احمد فتصحيحه الذي نقلوه عنه عن علي الخلال انها هي بالنسبة الى الحديث الاذاكار  
ان شاء الله فسرده في الرقع بناء على وحلة الحديث عندهم وليس هذا الصنيع بصواب  
وراوى الترك عنه لم يخالف احدا فيه روى رواية مستقلة وظهر ان ما نقله في الجوهر النقي  
عن الطحاوي في كتابه المسمى بالرد على الكوايبي الصحيح مما كان عليه علي بعد النبي صلى  
الله عليه وسلم يعني الكوفة ترك الرقع في شيء من الصلوة غير التكبير الاولى آه حتى هو  
وهو الذي عرفت من اصر في الكوفة كما في مختصر المشكل ولاحق لاحد في الكلام في نقله  
عنه وتوارثوه حين كونه بين ظهريهم ومن زاحمهم فيه فقد عدا طور الحق وسلك  
سبيل العسف والخسف واما علم ابن مسعود فمهر فيه منفرد ولا يشاركهم فيه احد  
واما ما عن ابن عمر فهو عند المدنيين اثبت مما عند الكوفيين ومع هذا لا وجه لرد  
ما روي عنه من الترك ايضا فخذ هذا ملخصا محققا فقد وقع في المبحثين كثير مما يؤولون بسره

يسمى اسماء من يعمل لانه لم يختره وتعمل فيه بغير تصفة ولا حول ولا قوة الا بالله -  
وليس من الانصاف ان يقتصر في الباب على نقول الشافية فقط وما سلوا وما ردوا  
فان للمالكية ايضا شرط من العلم والنقل والله الموفق -  
هذا وفي الزوائد عن عبد الله بن الزبير قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتتح  
الصلاة فرفع يديه حتى جاوز بهما أذنيه رواه احمد الطبراني في الكبير وفيه الاحتجاج بن  
ارطاة واختلف في الاحتجاج به ام -

واما حديث عمر فقد اشار اليه البخاري في الجزء في موضعين منه واشار اليه الترمذي  
والذي قال فيه الحاكم انه محفوظ فهو من طريق طاوس عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب  
عبارة الجوهر النقي والتخريج فيه عن احمد والدارقطني انه غير محفوظ وهو ولا بد وامامنا عند  
الدارقطني في غرائب مالك عن عمر فقد نقل في التخريج عنه قال الدارقطني هكذا قال عن عمر  
ولم يتابع عليه ام وهو من طريق سالم عن ابن عمر عن عمر قد اندرج في نفى ابي عمر  
في التمهيد ان يكون شيء فيه من طريق سالم عن ابن عمر وهناك حديث اخر عن عمر بن الخطاب  
ادخله الشيخ تقي الدين في الرفع عن عمر وليس فيه شيء صحيح انما هو لفظ مبهم -

فهذه الروايات الثلاث مرفوعة عنه واثر اخر عن عمر من فعله في التخريج فيه  
رشد بن بن سعد لا راشد بن سعد فانه متقدم وحال راشد بن معروف محمد بن سماعة  
وبالجملة لم يأت عن عمر فيه شيء اقوى مما عند الكوفيين عنه من الترك وان  
كان يرفع ايضا لا حجت لنا الى انكاره لكن لم ينقل -

واما حديث ابي هريرة من رواية ابي او دمر فوعا فاعله الدارقطني في علله وقال انه في  
التكبير لا في الرفع كما يأتي من التخريج وامامنا رواه في العلل من طريق عمر بن علي عن ابي هريرة

مرفوعاً فقد اعله الدارقطني هناك بنفسه ثروفيه الرفع في كل خفض رفع - قال في التلخيص  
 حديث أخر رواه ابوداؤد أخرجه ابن ماجه ايضا عن اسمعيل بن عياش عن صالح بن كيسان  
 عن عبد الرحمن الأعرج عن ابى هريرة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في الصلوة  
 حذو منكبيه حين يفتتح الصلوة وحين يسجد انتهى قال الطحاوي وهذا لا يحتج به لأنه  
 من رواية اسمعيل بن عياش عن غير الشاميين انتهى وأخرجه ابوداؤد عن يحيى بن ايوب  
 عن عبد الملك بن جريح عن الزهري عن عزالى بكر بن الحارث عن ابى هريرة مرفوعاً نحوه زاد  
 فيه وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك قال الشيخ في الأما هو لا يصح وقد تابع يحيى بن ايوب  
 على هذا المتن عثمان بن الحكم الحزامي عن ابن جريح ذكره الدارقطني في علله وكذلك تابعه  
 صالح بن ابى الاخير عن ابن جريح رواه ابن ابى حاتم في علله ايضا لكن ضعف الدارقطني  
 الاول والو حاتم الثاني - قال الدارقطني وقد خالفه عبد الرزاق فرواه عن ابن جريح بلفظ  
 التكبير دون الرفع وهو الصحيح - وقال ابن ابى حاتم سألت ابى عن حديث رواه صالح بن ابى  
 الاخير عن ابى بكر بن الحارث قال صلى بنا ابو هريرة فكان يرفع يديه اذا سجد اذا حضر  
 من الركعتين وقال انى اشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابى هذا خطأ  
 انما كان هو يكبر فقط ليس فيه رفع اليدين انتهى - وله طريق اخر عند الدارقطني في العلل  
 أخرجه عن عمرو بن على عن ابن ابى عدى عن محمد بن عمرو عن ابى سلمة عن ابى هريرة انه  
 كان يرفع يديه في كل خفض رفع ويقول انا اشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال الدارقطني لم يتابع غيرى على ذلك وغيره يرويه بلفظ التكبير وليس فيه  
 واعلم ان الدارقطني انما اعل بعض هذا لغاية لفظه لم يهيه من حيث زيادة  
 الرفع اليدين وهو الصحيح - انتهى - العبد دانه في كل خفض رفع او انه للسجود ولذا اعل لفظ ولا يرفع باليدين  
 وصوابه لا يرفع بعد ذلك وفي السجود كما في الامتياز من مسالك الرفع  
 واما حديث ابى موسى فاختلف في رفعه وفضله والظاهر انه موقوف عليه وهذا  
 والله اعلم بالصواب

عبارة التخيُّرج حديث أخرجه الدارقطني في سننه عن اسحاق بن راهوية عن النضر بن  
شميل عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن حطان بن عبد الله عن أبي موسى الأشعري  
قال هل أرىكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه للركوع  
ثم قال سمع الله من حملة ورفع يديه ثم قال هكذا فاصنعوا ولا ترفع بين السجدين انتهى  
وأخرجه البيهقي عن محمد بن حميد الرازي عن زيد بن الحجاب عن حماد بن سلمة قال الشيخ في إمام  
فها تان الروايتان مرفوعتان ورواه ابن المبارك عن حماد بن سلمة فوقفه عن أبي موسى أنه  
توضاً ثم قال هلموا أرىكم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه ثم قال هكذا فاصنعوا ولم يرفع  
في السجود أخرجه البيهقي، انتهى ولعله إلى هذا أشار الدارقطني رفعه فهذا عن حماد  
وقفه غيرهما عنه أم فالأكثر على وقفه وجعله ابن حزم موقوفاً في المحلى -

وأما حديث عبد الله بن الزبير من رواية أبي داود ففيه ابن لهيعة وحاله معلوم  
ثم يموت الملك فيقول لابن عباس اني رأيت ابن الزبير يصلي صلاة لم أرا أحدا يصليها  
ووصفت له هذه الإشارة آه فهذا ان كان دل على ترك الجمهور -

وأما حديث ابن عباس من رواية أبي داود والنسائي مرفوعاً ففيه النضر بن كثير  
التعليل تكلموا فيه وقد اعلمه الحافظ ابوالحسن النيسابوري كما في نيل الأوطار وقدم -

وأما حديث عمير بن حبيب عن ابن ماجه فقد ذكره في التهذيب من عمير بن ربيعة  
ابن قضاة واستقطه وأنه منكروصوب في نسب عمير أنه عمير بن قتادة الليثي وال  
ابن ماجه وهم فيه ثم فيه يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلاة -

وأما حديث البراء بن عازب من طريق إبراهيم بن إسماعيل وفيه الرفع شجعي في أدلة الترتيب  
من جانبنا ان شاء الله تعالى ويوضح هناك ان الرفع فيه وهو من إبراهيم وأحمد فهنا أيضاً

ابتغوا السمحة من الحريف عند الاداء وتحروا الانتقاد عند اخذ حقهم فاجلبوا على  
رواية البراء بلفظ يوافق الحنفية وسكتوا على لفظ يوافقهم فيه وهذا من بحس الاضاف  
واما حديث حميد بن هلال قال حدثني من سمع الاعرابي فقد ذكر في التهذيب  
انه كان يأخذ من كل ضرب وكذا الحسن ذكره من ترجمة حميد ايضا ثم لا يخفى ما قالوه في  
مراسيله ذكره في تدريبات الراوي وغيره وفضلوا اسرائيل ابراهيم على مراسيله وقول الحسن  
عند ابى داود في حديث وائل يدل على ان هناك تاركين ايضا ومن هم سوى الصحابة <sup>بمعنى</sup> الثابتين  
حيث لا يثبت ان حميدا وهلالا كلاهما من اهل البصرة وعندهم الرفع اخذوه من ابى موسى  
حين ولي البصرة او ممن شاءوا فهم يعتقدون الامر كذلك وقد قابلهم رجال الكوفة و  
عارضوهم بمثله فقال ابراهيم في الرفع بالنسبة الى الترك انه نسبة الواحد الى الخمسين  
ثم ان ابا موسى بعد ذلك نزل الكوفة ولم يجبر بعد منه فيه ذكر وقد رأهم لا يرفعون فلم  
ينقل شئ منه فيه فكان الامر على الارسال الاطلاق وابن سيرين من اهل البصرة ايضا  
يقول ان الرفع من تمام الصلوة فكل على مختاره.

واما ما ذكره ههنا وفي الفتح عن جزء البخاري انه لم يثبت عن احد من اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه وفي موضع اخر منه ولم يثبت عن احد من  
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يرفع يديه وليس ساينده صح من رفع الايدي امر كذا  
قال ههنا وقد نقل العلماء واحدا بعد واحد انه قد قال به غير واحد من الصحابة <sup>بمعنى</sup> الثابتين  
كما سيأتي من عبارة الترمذي وابن نصر ولفظ في تعليق الموطأ عن الاستدكار لا نعلم  
مصرا من الامصار تركوا باجماعهم رفع اليدين عند الخفض والرفع الا اهل الكوفة ام  
وهذه العبارة استوعبت كل اهل الكوفة تكفينا عهدا استقرارهم ناقض عبارة البخاري

وهكذا يقع الامر في المبالغات وتظهر ان في غير الكوفة من الامصار شاركهم تواركون  
وفيه عن ابى عمر لم يرو عن احد من الصحابة ترك الرفع ممن لم يختلف عنه فيه الا ابن مسعود  
وحده وروى الكوفيون عن علي مثل ذلك وروى المدنيون عنه الرفع من حديث علي<sup>الله</sup>  
ابن ابى رافع وكذا لك اختلف عن ابى هريرة أم

واما تعداد الصحابة فلهنا هذا العدد وفي الفتح نحو خمسين فقد سقط منه نحو  
نصف من كلام الشوكاني وقد مر وهو كذلك في عبارة الاستدكار نحو ثلاثة وعشرين  
رجلاً وفيهم نقد ايضاً وخلص من كلام البيهقي اخر الميزان وقد مر في النصف الباقي  
ايضاً اشياء وقد اسقطنا في حديث ابى حميد اربعة من عشرة ونقل في التخريج من كلام  
البيهقي خمسة عشر بما ينسب صحبة ليحج بها وقد مر الكلام في الحديث عن ابى بكر وعمر<sup>رضي</sup>  
واذا الصواب انه موقوف في حديث انس ايضاً وكذلك الظاهر في حديث ابى موسى فبقى  
نحو اثني عشر لا يزيد فذهب في المبالغات نحو ثلاثة ارباع وبقى نحو ربع وحصلنا من  
التحسين على نحو اثني عشر وان اخذنا بلفظ كل خفض ورفع فعلى الرفع ازيد منه<sup>والرفع كثير</sup> وهو  
خلص من عدد الاحاديث نحو خمسة اوستة حديث علي مع اختلاف في ذكر الرفع والترك  
اثبت وحديث ابن عمر مالك بن الحويرث على وجهيهما وحديث وائل على اختلاف في الظاهر  
وحديث ابى حميد على اختلاف في الذكر وعدمه وحديث جابر ونحو هذا العدد من الجانب  
الاخر ايضاً كما سيظهر ان شاء الله تعالى نعم طرقتها قليلة

وهذه عبارة التخريج - وقال البيهقي وقد روينا الرفع في الصلوة من حديث  
ابى بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابن عمر مالك بن الحويرث وائل بن  
واى حميد الساعدي في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من امر ابوقتا<sup>ظ</sup>دة وابو هريرة

ومحمد بن مسلمة وإبراهيم وسهل بن سعد وعن أبي موسى الأشعري والنس بن مالك وجابر  
ابن عبد الله بن أسيد صحبة صحيحة بحجة بها قال وسمعت أبا عبد الله الحافظ يقول لا يعلم سنة اتفق  
على روايتها عن النبي صلى الله عليه وسلم الخلفاء الأربعة ثم العشرة فمن بعدهم من الكبار  
الصحابة على تفرقهم في البلاد الشاسعة غير هذه السنة انتهى - وقال الشيخ في الإمام وجزم  
الحاكم برواية العشرة ليس عندى بجيد فإن الجزم إنما يكون حيث ثبت الحديث ويصح لعله  
لا يصح عن جملة العشرة انتهى -

وأما ما رواه ابن عساكر في تاريخه من طريق أبي مسلمة الأعرج القاص فعندى قطعة  
من مبانى الأخبار شرح معانى الآثار للشيخ بد الدين الحيني استكتبتهم مكتبة النظام  
خالد الله ملكه وقد وقعت العبارة فيه هكذا، أدركت القاص لا أدركت الناس ألف في  
مسألة الصلوة قليل من كثير لا أن يعتد - ويقال -

تعيزنا أنا قليل عديدنا \* فقلت لها أن الكرام قليل  
ثم اولى الأعرج هذا أنه شاعرا يجرى بكل خفض ورفع ذكره في المنه  
وقد وقع التصحيف كثيرا فالله أعلم بالصواب - والراوى مشهور من معنى هناك شاعرا قال مجبول -

وأما رمى ابن عمر بالجص من لم يرفع فيكون كاصارة على الجهر بسم الله وإن  
كان ذلك في الصلوة الأولى خاملا وهذه أذواق ثم إذا كان يصنع برمى الجص أن كان أراد  
أن يرفع في الوقت فإني زمان يتمادى في الترك حتى يتداركه التارك وإن كان تقلهم  
فأراد التنبيه أذن فأنهم على هذا لم يطيعوه في الأمر فكان عندهم على الأباة لا غير  
أو أراد التنبيه أن هذا موضعه حتى لا يتركه في ما يستقبل ثم إن ابن عمر لو آراه قليلا  
من النبي صلى الله عليه وسلم والترضه هو لا يستقام له لأنه وحجة عبادته وكما التزم الله  
أكبر كبراً وإن قاله رجل عند الافتتاح مرة وأبداه الملائكة كما عند الناس من القول

الذي يفتح به الصلوة وكالاتزامه نزول منازل نزلها النبي صلى الله عليه وسلم في السفر اتفاقاً والله اعلم-

واما ما يروى عن عتبة بن عامر انه قال في من رفع يديه في الصلوة له بكل اشارة عشر حنات فلفظ في من رفع يديه من فهم ضرورة وقد مر في عبارة الزرقاني وهو اثبت في النقل عن ابن عبد البر ابي عمر لانه من اهل مذهبه وقد حذفه في نقل عبارته وقاله بكل اشارة عشر حنات آه ولفظه من رواية الطبراني قال يكتب في كل اشارة يشيرها الرجل بيده في الصلوة بكل اصبع حنة او درجة ام بافرايد اليد ونحوه في الكثر من ميم او عناه للمؤمل بن اهاب في جزئه والحاكم في تاريخه فقد علم اللفظ وادخله في باب الاشارة في التشهد وهو المتبادر من لفظ الاشارة فقد تعرفت في لفظ الاشارة عن الرواية في عدة من الاحاديث اشارة التشهد لا الرفع وكان حكم اليمين قد اتسب على اليسر ايضا المكان الازدواج واما الرفع فالدخل فيه لليد لا للاصابع-

وما في الزوائد ١٨٢ عن عتبة بن عامر انه يكتب في كل اشارة يشير بها الرجل بيده في الصلوة لكل اصبع حنة وقال اسادة حسن وادخله في باب رفع اليدين وادخله في الكثر في ميم في اشارة المسبحة مع ما في الفتح ١٢١ والعدة ٣٢٢ وباب رفع الايدي عند الفتي من قيام الليل يقال ان في اشارة المسبحة عملاً للاصابع الاربع عقداً ثم اتسب على اليسر تبعاً لحكم اليمين للجنسية ولعلم في الكثر ٧٣ عن ابن عباس في الدعاء كحديث اخيه عند الترمذي وفي المصنف ١٢٤ عن عطاء التعبير بالاشارة عن الرفع فهو اشارة الى شيء كاشارة التشهد تلك ايضا واحدة وفي التلخيص عن ابن مسعود ان الفجر ليس الذي يقول هكذا وجمع اصابعه ثم نكسها الى الارض ولكن الذي يقول هكذا ووضع المسبحة على المسبحة ومديده



فمروا اليسرى أيضاً مسبحة للجنسية ولما كانت الإشارة دلالة غير لفظية اطلقت العرب  
القول على الإشارة كثيراً وقالت له العينان سمعا وطلعة

وأما واقعة عمر بن عبد العزيز مع عبد الله بن عامر واطنه ابن يزيد بن تميم كما في  
التهذيب فإن عبد الله بن العلاء بن زريقاً ذكره وأخو عبد الله بن عامر عبد الرحمن بن جلال  
التهذيب أيضاً فلم يثبتين موده ويمكن أن يكون المراد الرفع في الخطبة يوم الجمعة فقد كان  
بنو أمية أحد ثوره وهو في المسند ٢١٣ والفقه ٢١٣ وقد وقع في مسألة الرفع تخليط من الجانيين

يسردون لفظاً في غير موده - أنا قد جئنا الناس على ربح اليدى على النبر لم نجد على القصص بل الصبح والعصر فقال أما انما اشل بكم  
عندى دست بكم الى شئ منها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أحدث قوم بركة الا رفع من السنة مثلهما  
واما كونه زينة فهو في عبارة الزرقاني في مجموع التكبير والرفع لافيه وحده واذا افرق  
فقد مر غرضهم به انه في مرتبة التبرع وفاضل نحو قوله نعم لتركبوها وزينة وكحديث زينوا

القران يا صوا تكم - زينوا العيدين بالتهليل والتكبير والتحميد والتقديس (زاهر بن طاهر في تحفة العبد الفطر حل عن ابن  
كز ٣١٥)

**فصل** في احاديث ترك رفع اليدين ونبز من الآثار وقد نقلت فيه شيئاً من  
التعليق الحسن للشيخ النيموى مع ما زدت عليه وقد كان الشيخ المرحوم حزين تاليفه ذلك الكتاب  
يرسل الى قطعة قطعة حتى انى كنته مرافقاه وزدت عليه اشياء كثيرة بعد فمنها حديث  
عبد الله بن مسعود وهو صحيح بقراش قطعية ستأتى -

عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود لا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل  
بشرعنا الى الكوفة ليحللهم الله ويهيم ثم ولله عثمان عليه السلام في المصاحبة وعلى تصادهم دببت ما هم كمنزلة ٣١٥ وتخريج ١٩٩  
فلم يرفع يديه الا في اول مرة رواه الثلاثة وهو حديث صحيح -

له ويلبغى ان يعد من دلائلنا رواية كل من استقصى صفة الصلاة ولم يذكر رفع اليدين

وصح من الفتاوى لابن تيمية وراجع فيه ما في الفقه ٢١٣ والمسند ٢١٣ ٣١٥ ١١٩  
كحديث تعليم مسئ الصلاة وحديث ابى مسعود عند ابى داود ١٢٥ وكيف السلام على النبي  
(باقى في صفحة ٥٧)

قوله وهو حديث صحيح قلت صححه ابن حزم وقال الترمذي حديث ابن مسعود حديث حسن  
يقول غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وهو قول مسند  
ابن ابراهيم (متعلقه) من النسائي او من حديث محمد بن جابر في الزوائد ١٥٢ و ١٩٢ و حديث عبد الرحمن  
ابن ابراهيم فيه ٢٢٢ و حديث ابي هريرة اني لا قر بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عند البخاري وقد كان ابو هريرة قد لا يرفع ذكره في الاستدكار وذكره ابو جعفر القاري عنه ان  
الرفع كافي الاستدكار وجعل قوله اني لا شبهه بغيره وليس في الموطأ كذلك و حديث ابي مالك  
الاشعري عند احمد و حديث انس في الكنز ١٦١ مع فتح القدير و حديث الشافعي ٢٢٢ و قول علي ٢٣٥  
واذكاره ٢٣٢ و حديث ربيعة الكل من الكنز و حديث انس ٢٢١ و ٢٢٥ من المسند السنن طبع  
ولا يخفى في حديث ابن مسعود ما قيل في حديث ابي هريرة قال لا قر بين صلوة النبي صلى الله  
عليه وسلم آة كافي الفتح ٢٢٢ لاتصال العمل بالترك ايضا من لدن عصر النبوة الى يومنا هذا  
القنوت فكان العمل والتوارث هو الفاصل -

وفي الا ... لان رشد هذا ان السبب لرواية الترك عن مالك هو عمل المدينة اذ ذاك  
... عن ابن عمر في جزء رفع اليدين من ذلك ووضح منه عند ابن ابي شيبة ومالك  
... ان ثبت وسكت عليه ابو داود مع ما في الفتح ١٩٢ ومثله سؤال الحكم في التحريم قول  
... هيد عند الطحاوي لويده ابن مسعود ولا اصحابه يريد باصحابه اصحاب الصحابة لا اصحابه  
التابعين كما لا يخفى ، اذا يريد من يرى رفع النبي صلى الله عليه وسلم لا الرفع مطلقا ،  
وفي اختلاف الحديث ٢١٢ و وضعه في اختلاف مالك الشافعي ايضا قال الشافعي وقيل عن بعض  
اهلنا حديثنا انه لم يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليدين في الافتتاح وعند  
من الركوع وما هو بالمعمول به آة والظاهر من عبارات ان المراد به مالك واستفيد منه  
(وفي نسخة آية)

واهل الكوفة انتهى فان قلت قال الترمذى قال عبد الله بن المبارك قد ثبت حديث من  
 (بسم الله الرحمن الرحيم) ان هذا ايضا وجه كما فى الموطأ لا اختصار وان مالكاً يقول انه غير  
 معمول به - وكان من اعل زبادة ثم لا يعود انتقل من حديث البراء الى حديث ابن مسعود  
 لكون الراوى هناك ايضا سفيان ووكيعا -

قال الزركشى فى تخرجه ونقل الاتفاق ليس بجيد فقد صححه ابن حزم والدارقطنى وابن القطان  
 وغيرهم آه الاولى ثم نقل عز الدارقطنى اختلاف نقل عنه فيه -

ثم ظهر ان اكثرهم صححه وانما اعلوا زيادة ثم لم يعيد وجوابه ان هذا اللفظ وفى اول مرة  
 ومرة واحدة "والأمة" علمها بمعنى واحد،

وقد صححه من اختار التزم كما فى المدونة او توسط كل من حزم وابن القطان وابن دقيق<sup>الصد</sup>  
 او ابن تيمية والنسائى والترمذى وجمهور المالكية والحنفية من حيث المذهب جمهور اهل الكوفة  
 من حيث العمل، وابن القيم فى الهدى فى قوله وهذا من الاختلاف المباح الذى لا يغتفر  
 من فعله ولا من تركه وهذا كرفع اليدين فى الصلوة وتركه وناقضه فى فصل الركوع و  
 كذا لعله صححه شيخه فى فتاواه<sup>١٢٦</sup> مع ما عده<sup>١٢٧</sup> وكذا فى رسالته فى سنة الجمعة من رسائله<sup>١٢٨</sup>  
 وترك الرفع مذهب سفيان ذكره فى تعليق الموطأ نقلا عن الاستدكار هذا يفيد القطع بكونه  
 محفوظا له وفى جزء رفع اليدين وكان الثورى ووكيع وبعض الكوفيين لا يرفعون ايديهم آه<sup>١٢٩</sup>  
 وكذا ذكره الترمذى عنه - وما فى أخر جزء البخارى ان سفيان كان يرفع فهو ابن عيينة لان  
 ابن المدينى لم يذكرها روايته عن الثورى -

وكذا مناظرته مع الاوزاعى يدل على ان الحديث انما اعل بعد زمانهم ولا انه فهمه من  
 الشكوت فانه ما ادراه او يدريه بذلك - (بقية برصحة آينده)

يرفع وذكر حديث الزهري عن سالم عن ابيه ولم يثبت حديث ابن مسعود ان النبي صلى  
 (سنة ١٢٨٠) ورواية ابراهيم النخعي عن الطحاوي والدارقطني في ترك ابن مسعود وتوجيهه  
 على حديث وائل يقطع ظن الوهم على رواية الترمذي، وخالد بن عبد الله الواسطي عن الطحاوي  
 قد سمع من حصين قبل الاختلاط وجير بن حازم كما عند الدارقطني اخرج له مسلم عنه  
 وهشيم عنه اخرج له عنه كما في شرح الالفية وم ١١٩ من الصحيح ولما روى ابراهيم ما في  
 التدريب الكنز م ٣، والعلماء بعد الصحابة الشيعة في زمانه والثوري في زمانه كما في  
 التهذيب والتذكرة وفي التهذيب عن ابن معين قال لمخالفة احد سفيان في شيء الا كان  
 القول قوله وابن اديب نفسه في المسند لا يورد على غيره وانما يبرئ ذمته فقط فكان الادل  
 بخلافه منه بلا امتنان وحكما بدون تحكيم ودعوى وتضارفا بعد مضمع الحرب - ١٢

(حاشية ١٥ متعلقة م ٥) وراجع ما في الفتح انه قائل بوجوب الرفع واجم للموضع وليس  
 في غير التحريمية لينأتى له الايراد بحديث ابن مسعود على الوجوب بعد مع قوله في التلخيص م ٣  
 ولا يمشى في عبارته ان يقال انه يوجب عند التحريمية فقط فانه لا يرد عليه على هذا  
 مانه وسأتي ما يرد عليه في ذلك في الباب الذي يليه ام ثم انه يلزم الحافظ لهذا  
 الكلام تصحيح حديث ابن مسعود ولا يرد في العمدة م ١١ وقال ابن حزم رفع اليدين في اقل  
 الصلوة فرض لا تجزئ الصلوة الا بهام واجاب في الفتح عن حديث ابن مسعود بانه يلى  
 عدم الوجوب لعدم الاستحباب وراجع لرأى ابن خزيمة م ١٥٠،

ثو ظهران القائل بالوجوب او من حكى عنه الوجوب كاحمد وداود والقائل هو الاوزاعي  
 والحميدي وابن خزيمة وابن سيار وابن حزم لا يقولون بالوجوب في غير التحريمية الا في الجملة  
 م ١١ عن القواعد ثو تكلموا في بطلان الصلوة بتركه واختلفوا فيه مع الوجوب استنبط من  
 قول (بقي من آية)

الله عليه السلام لم يرفع الآل في أول مرة انتهى قلت روى عن ابن مسعود في الباب حديثان  
 أحدهما من نعله كما أخرجه ابوداود والنسائي الترمذي وآخرون وثانيهما مرفوعاً إلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع الآل في أول مرة أو نحو ذلك كما أخرجه الطحاوي وغيره وليس هذا  
 إلا من جهة بعض الرواة نقله بالمعنى من الحديث الأول لقول ابن مسعود إلا أصلي بكم  
 صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالظاهر أن عبد الله بن المبارك إنما أنكر ما روي

(بقية صفحته) ابن خزيمة أنه ركن كما في العمدة مك وإن لم يصرح به وإيراد الحافظ علي بن

بوحدة الحكم في جنس أحاديث الآل، وراجع شرح المنتقى ٦٩ عن ابن حزم و٢٢، ١٢

له ولا يمكن إعلاله إذ لم يثبت عن ابن مسعود الرفع كما في الفتح عن ابن عمر - ١٢

له واسناده أيضاً قوى وفيه نعيم بن حنادة وهو من رجال البخاري وأعدل ما قيل فيه أنه  
 صدوق بهم كثيراً وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه وقال باقي حديثه مستقيم، تقريباً إلى

لفظ التهذيب فيه - ١٢

له وكذا ابن القطان وأبو حاتم فيما ساقى وكذلك ما نقله ابن القطان عن الدار

وقية كما في التخریج منه ٢ كله مبنى على أن الفاعل هو النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في سنن

الدارقطني عن ابن المبارك فأخذ الدارقطني منه شيئاً ثم استأنف العمل في علمه وقد نقل

المؤلف لفظاً عن علته تماماً وفيه شيء مما قاله ابن المبارك وشئ من عنده والظاهر أن ابن

القطان وعلى نقله الدارقطني إنما تكلمها في سياق تكلم فيه ابن المبارك بخلاف نقل المؤ

عن العلل فإظهارهم أنه على السياق الآخر، ونقل عن البخاري والبخاري جعل أصلاً

وإنه كان حديثاً آخر وكذا أحمد لكن لم يثبت عنه، فالبخاري وأبو حاتم رجلا حديثاً آخر

والدارقطني وابن القطان تقليلاً لابن نصر فما أنكرنا زيادة ثم لا يعود بناء على أن الفاعل

(بقي صفحته)

حديث ابن مسعود عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا ما جاء من فعل ابن مسعود وكيف كان  
 (تقييده كذا) هو النبي صلى الله عليه وسلم لا ابن مسعود وليس الأمر كذلك وإنما هو في حديث  
 ابن ادریس اذن لم يسووا شيئاً ولنزهم تصحيح حديث الترمذ من حيث لم يشأوا ولم يتر  
 مرامهم بآلال هذه الزيادة ايضاً وكان الاعلال بناءً على انهم كفوا التسع ولكن بقي الأمر  
 كما كان واصله عن ابن المبارك وهو مشى على فختارة فتعلل ولا يؤثر فان سفيان هو الراوي  
 وكيع عنه وعليه مذهبهم المعقول به في بلد قهر فلا يؤثر كلام غيرهم فيما اختاره توارثاً  
 طبقة بعد طبقة ولا حتى لاحد في التحكم عليهم فيه واحمد لم يثبت عنه كلام في حديث ابن مسعود  
 قط ولا لذكره في نحو المغني من كتبهم واصاب التليح في النقل حيث قال قال البخاري في هذا  
 اصح لان الكتاب اصح عند اهل العلم انتهى فهو كلام البخاري من عنده لا كلام احمد كما  
 فهمه في التلخيص وقد اخرج الحديث احمد في مسنده في مواضع قد جعل كتابه اصلاً في ما هو ثابت  
 او غير ثابت كما في العمدة مثلاً حيث قال في حديث جابر في استقبال القبلة عند البول  
 قلت ان اراد بقوله رده احمد العمل به فتحتمل وان اراد به الرد الصانع في غير مسلم لثبوته  
 في مسنده لم يضرب عليه كعادته في ما ليس بصحيح عنده او مردود على ما بينه الحافظ ابو موسى  
 المديني في خصائص مسنده آة وقد كثر النقل عنه انه كان يضرب على احاديث في مسنده  
 عند النقد وإنما تكلم في حديث يزيد بن زريع في حديث ابن مسعود وكان يؤثر هناك  
 بعض شيء لاهمنا فادى ذلك التخليط الى سطحية وعدم اعاز في خصوص المقام من المبارك  
 انه لم يثبت عنه ولم يجعله حديثاً اخر و البخاري وابو حاتم انه حديث اخر وابن القطان  
 والدارقطني انه صحيح إلا ما يخالف فختارهم والبيهقي في السنن انه ان كان حديث سفيان  
 هو الواقع من الأمر فهو الأمر الاول وقد جاء الرفع بعده وهذا تضارب تهافت أيضاً ابن القطان  
 (باقى برصغور آينه)

اجاب عن الشيخ العلامة ابن دقيق العيد المألكى الشافعى فى كتابه الامام ربان عن مشيخه الخ  
عند ابن المبارك لا يمنع من النظر فيه وهو يدور على حاصرين كليب وقد وثقه ابن معين  
كما قد مناه انتهى فان قلت روى فى رواية فرغ يديه فى اول تكبيرة ثم لم يعيد وفى رواية  
مرفوعة ثم لا يعود فنقله "لم يعيد" او "ثم لا يعود" غير محفوظة قال ابن القطان فى كتابه  
والايهام الذى عنده انه صحيح وانما النكرية على وكيع ثم لا يعود وقالوا انه كان يقولها  
من قبل نفسه وقارة اتبعها الحديث كانها من كلام ابن مسعود انتهى وقال الدارقطنى

رسالة غزشت) او الدارقطنى ايضا انما يعمل سياق ابن المبارك وقد تردد البيهقى فى حديث  
سفيان وابن ادريس ايها هو الامر لما استأنف سعيه لم يتبق له حاجة فى علا له كما اعله  
الآخرون وهذا يدل على ان المقصود هو الاعلال لا الهلالة ان فى الحديث شيئا والله الموفق  
(حاشية له متعلقة ٦١) سيما اذا كان نعيد تليد ابن المبارك فيكون بلغه لفظه وسيما ان  
اللفظ الذى حكاه الترمذى هو اللفظ الثانى ورواه ايضا عن محمد بن النعمان بن بشير  
المقدسى وهو ثقة متأخر ذكره فى التقريب عن يحيى بن يحيى وهو النيسابورى فانه من  
الرواة عن وكيع كما فى التهذيب ولذا قيل ابن المبارك يقول عنده كما فى الخيزم نقلا  
عن عبارة الترمذى وهو عند الدارقطنى من البيهقى. ١٢

له وهو الراوى عند ابن خزيمة زيادة على صدره فى حديث وضع اليدين ورفع اليدين  
ايضا عن وائل فلا يجر راجع المسند نصب الراية ٣٩١ وم ٢٥٥ ومشى على اوثقة اعتبار  
زيادته فى الفقه ٣٩٤ وم ٣٢٣ وم ٢٣٣، ١٢

له لعله اخذ من لفظ وكيع الا فى من اثنا الثمن فى نقل وكيع على اصحاب عبد الله وعلى وكذا لفظ  
المدونة هناك، فهذا اى كونه من كلام ابن مسعود انكره ابن القطان وهو عند الطحاوي وايضا قوله ثم لا يعود  
(باقى برصفاً آيندو)

في علله فيه لفظة ليست محفوظة ذكرها ابو حذيفة في حديثه عن الثوري وهي قوله  
 ثم لم يعد وكذا قال الحماني عن وكيع واما احمد بن حنبل وابوبكر بن ابى شيبة وابن  
 فرووه عن وكيع ولم يقولوا فيه ثم لم يعد وكذلك رواه معاوية بن هشام ايضا عن  
 الثوري مثل ما قال الجماعة عن وكيع وليس قول من قال ثم لم يعد محفوظا انتهى وقال  
 البخاري في جزء رفع اليدين ويروى عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن  
 الاسود عن علقمة قال قال ابن مسعود **الا صل لكر صلاة رسول الله صلى الله عليه**  
**فصله** ولم يرفع يديه **الامة** وقال احمد بن حنبل عن يحيى بن ادم قال نظرت في كتاب  
 عبد الله بن ادریس عن عاصم بن كليب ليس فيه ثم لم يعد فهذا اصح لان الكتاب حفظ  
 عنده اهل العلم لان الرجل يحدث بشئ ثم يرجع الى الكتاب فيكون كما في الكتاب جلنا  
 الحسن بن الربيع ثنا ابن ادریس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود ثنا علقمة ان  
 عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة فقام فكبر ورفع يديه ثم ركع  
 فطبق يديه فجعلهما بين ركبتيه فبلغ ذلك سعدا فقال صدق اخي قد كنا نفعل ذلك  
**وبعد** منه كذشته يدل على الاستمرار فانكروه - وما ذكره في التلخيص من تضعيف ابى او حديث  
 ابن مسعود فانما هو في النسخ لحديث البراء كما في التخييم وشرح المذهب. ثم رأيت عبارة التمهيد  
 نقلها بعضهم وقد نقل فيها كلام البزار في حديث ابن مسعود وهو في العمدة والتلخيص في حديث  
 يزيد فيحتاج في النقل فقد كثرت الضعيف -

له لزم الدارقطني ان احمد قد اثبت الحديث والبخاري ينكره وهذا تافه - واخرجه في  
 المدونة ولم يذكره الرقع عند الرقع والركوع وسياقها يدل على انه سرده في ادلة الترك على  
 خلاف ما في التخييم **ملا** وراجع روايات في مذهب مالك في العارضة **ملا** ،



في أول الإسلام ثم امرنا بهذا قال البخاري هذا المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد الله  
 ابن مسعود انتهى كلامه وقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل سألت أبي عن حديث رواه  
 سفیان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قام فكبّر فرفع يديه ثم لم يعد فقال ابى هذا خطأ يقال هم  
 فيه الثوري فقد رواه جماعة عن عاصم وقالوا كلهم ان النبي صلى الله عليه وسلم افتتح  
 فرفع يديه فطبق وجعلهما بين ركبتيه ولم يقل احدا ما روى الثوري انتهى قلت في  
 هذه الاقوال نظر فاما قال ابن القطان انما انكرني على وكيع فيروى بما اخرجنا النسائي في  
 سننه اخبرنا سويد بن نصر حدثنا عبد الله بن المبارك عن سفیان عن عاصم بن كليب عن  
 عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله قال الا اخبركم بصلوة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال فقام فرفع يديه اول مرة ثم لم يعد انتهى قلت وهذا اسناد صحيح وقال ابو داود  
 بعد ما اخرجنا حدثنا الحسن بن علي فاما معاوية وخالد بن عمرو وابو حذيفة قالوا ان سفیان  
 باسناده بهذا قال فرفع يديه في اول مرة وقال بعضهم مرة واحد انتهى فثبت بذلك ان  
 وكيعا لم يتفرد بذلك بل تابعه ابن المبارك وغيره من اصحاب الثوري اما ما زعم  
 له فخرج وكيع من البين وبقي سفیان فان انكر ابن القطان كونها من ابن مسعود وان يكون تعليلها  
 قوليا منه فليس الامر كذلك بل هو قول من تحته ووصف فعله منه وان اراد خصوص هذه  
 اللفظة وهو كلام الدارقطني ففي الحديث ما يساويها وان اراد معها فأي شيء صح ، وقد  
 ذهب الحديث من البين رأسا والحاصل ان كلامها غير محرر كانها لم يشعر بما يلزمها  
 وهكذا يقع اذا كان الكلام في غير محله وما وني حق المقام وبالجملة لم يسويا شيئا  
 وارادا اعلا له ولزمها تصحيحه من حيث لم يدريا اي تصحيح الترتيب ١٢٠

الدارقطني من احمد بن حنبل وابابكر بن ابى شيبة لم يقلوا فيه ثم لم يجد فمد فوج بهارواه  
 احمد في مسنده حدثنا وكيع ثنا سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة  
 قال قال ابن مسعود الا اصلي لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصل فلو يرفع يده  
 الامرة ومما اخرج ابو بكر بن ابى شيبة في مصنفه حدثنا وكيع عن سفيان عن عاصم بن  
 كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن مجاهد الله قال الا اريكو صلاة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فلو يرفع يده الامرة انتهى واما ما زعم الدارقطني من ان جماعة  
 من اصحاب وكيع لم يقولوا هكذا فباطل ايضا لانه مرانفا ان احمد وابابكر بن ابى شيبة  
 روياه عن وكيع وقالوا فيه فلو يرفع يده الامرة وهذه الكلمة في معنى قوله فرفع يده ثم لم  
 وقد تابعها جماعة عن وكيع منهم عثمان بن ابى شيبة عند ابى داود وهناد عند الترمذي  
 ومحمد بن غيلان عند النسائي ونعيم بن حماد ويحيى بن يحيى عند الطحاوي كلهم عن وكيع  
 وقالوا فيه فلو يرفع يده الامرة او ما في معناه واما ما زعم البخاري وابو حاتم من ان  
 الوهم فيه من سفيان فيجاب عنه بوجه احدها ان ما رواه ابن ادریس فهو حديث آخر  
 يدل عليه اختلاف سياقهما وثانيها ان سفيان لحفظ من ابن ادریس وقد قال الحافظ  
 في التقريب في ترجمة سفيان ثقة حافظ اما حجة انتهى فمع وثوقه وحفظه امامته  
 لا يضر مخالفة ابن ادریس له وثالثها ان هذه زيادة والزيادة من الثقة الحافظ  
 المتقن مقبولة عند اكثر الخصوم واجاب عنه العلامة الزيلعي في نصب الراية بان البخاري  
 وابو حاتم جعلوا الوهم فيه من سفيان وابن القطان وغيره يجعلون الوهم فيه من  
 وكيع وهذا اختلاف يؤدي الى طرح القولين والرجوع الى صحة الحديث لو روده عن  
 الثقات انتهى كلامه فخلاصة الكلام ان هذا الخبر مع هذه الزيادة صحيح وكل ما اورده

عليه فهو مدقوع واماماً قالوا من انه يجوز ان ابن مسعود نسي الرفع في غير الافتتاح كما  
 نسي وضع اليدين على الركب في الركوع وكذلك ما وقع له في المواضع المتعددة من النسيان  
 فنخفف جداً لانه دعوى لا دليل عليها ولا سبيل الى معرفة ان عبد الله بن مسعود علمه  
 ثم نسيه بل العقل يستغربه ولا يجوز بل الحق ان نسبة النسيان الى عبد الله بن مسعود  
 الذي كان ملازماً لصحبة النبي صلى الله عليه وسلم وخادماً الى زمان طويل في مثل رفع اليدين  
 الذي يتكرر في الصلوات صباحاً ومساءً وليلاً ونهاراً لا تخلو من اساءة الادب اماماً  
 طبق بين يديه في الركوع فلم يكن من جهة نسيانه بل كان هذا مشروفاً نسيه كما جاء  
 مصرحاً في الخبر فلم يطلع ابن مسعود على نسخته ولا يلزم من نسخ التطبيق نسخ الاقتصار  
 على الرفع في التكبيرة الاولى قلت وكذلك سائر ما وردوه مثلاً لنسيانه لم يكن لنسيانه  
 بل كان له وجه آخر قد بينوه في موضعهم واول من نسب النسيان الى عبد الله بن مسعود  
 في هذه المواضع هو ابو بكر بن اسحق نقل قوله البيهقي في سننه ثم ابن عبد الله في التتبع،  
 وقد بالغ في رد كلام ابى بكر بن اسحق هذا العلامة ابن الترمكاني في الجوهر النقي في الرد  
 على البيهقي ويراجع ٢٩٩ من الجدة -

### وهذه نبذة أخرى في تفهيم ما وقع منهم في حديث ابن مسعود

ووقع في الفتح وقال محمد بن نصر المروزي اجمع علماء الامصار على مشروعية ذلك  
 الا اهل الكوفة اى رفع اليدين في الموضعين ونقله الشوكاني في الدار المضيئة  
 انه اجمع علماء الامصار على ذلك الا اهل الكوفة اى فخرت العبارة واصلا كما في  
 التعليق المسجل عن الاستاذ كارب بن عبد البر عن محمد بن نصر وكذا في شرح الاحياء،  
 لا نعلم مصراً من الامصار تركوا باجماعهم رفع اليدين عند خفض الرفع الا اهل الكوفة

ويكون الحافظ فهم من عبارة التمهيد ان آخرها لا بن عبد البر وقد نقلها في شرح الموطأ كاملة  
وقد صرح في شرح التقریب باسم ابن عبد الله بن عبد الحكم ولم يذكر أحدًا يابا عن من اختار  
الرفع عند ذكر العلماء والعبارة الثانية من ابن نصر كما مر مستوعب كل اهل الكوفة فكيفنا عهد  
استقراء هم وناقض عبارات البخارى وهكذا يقع الامر في المبالات وتفهم ان في  
غير الكوفة من الامصار شار كهم تاركون - ثم ذكر في تعليق الموطأ عن الاستدكار لابن  
عبد البر رواية الرفع مرفوعا نحو ثلثة وعشرين رجلا وقال فيه كما ذكره جماعة من اهل  
الحديث اه فعد نحو خمسين في هذا المحل تخليط -

واعلم ان اعلال حديث ابن مسعود بلفظ الا اصلى بكم صلاة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فلم يرفع يديه الا في اول مرة اه لا يمكن لانهم قد صرحوا ان ابن مسعود  
لم يثبت عنه الرفع كما في الاستدكار والفتح فلو اعلوه لزمهم اذ علم انه كان يرفع قد  
تواتر نقل العلماء خلافه فلذا وجه عبد الله بن المبارك انكاره كما عند الترمذى اللفظ  
اخر قد روى عن ابن مسعود ايضا ان النبى صلى الله عليه وسلم لم يرفع الا في اول مرة اه  
وكذا نقله الدارقطنى عنه في سننه واصرح منه عبارة البيهقى -

وبنحو هذا اللفظ من قول ابن مسعود بناء على كونه ناقلا فعلاه صلى الله عليه وسلم  
اعلاه ابو حاتم كما نقله ابنه عنه فخرج كلاهما عما نحن فيه وهناك امر هو ان احث ابن عمر  
في الرفع اختلف في رفعه ووقفه سالم وناقض ثم وقع فرق بين سياق المردنة في حديث  
سالم وبين سياق الموطأ وسياقه خارج الموطأ حتى انقالت جماعة ان مالك هو الذى اوم  
فيه ذكره في العدة عن ابن عبد البر عن جماعة وابن المبارك روى عن مالك في هذا الحديث  
الرفع خارج الموطأ كما في الفتح وقد روى ايضا حديث ابن مسعود باللفظ الاول عند الترمذى  
لا يبعد ان يكون كذلك لا عن وجه من وجه ذلك لا اختلافان الصوفية ١٢

فعدة هذه المعلومات فاستشعرها وقال ما قال فافهمه -

واقول بل حديث ابن عمر على خمسة اوجه سياق المدونة والموطأ وخارجه وبعد الركعتين ولفظ مشكل الاثارة وحديث علي وابي حميد علي وجهين وبين السجنتين نوعاً وعلاً صحيحاً ولم يستطع البخاري الا ان يضعفه وابن حزم الا ان يبهمل الامر وكل ذلك الانتشار لاختلاف العمل -

ثم عند البيهقي م<sup>٤٩</sup> عنه قال وراة واسعاً ثم قال عبد الله كانى انظر الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يرفع يديه في الصلوة فعلم بقوله كاتى انظر نظراً وانه في فكر تصحيح الرفع بنحو استدلال منه حتى لا يسقط حديثه وانه عنده واسع فنظره الاولي الى رفع ترود كان يقع في حديث ابن عمر لاجل عبادته الدار قطنه والبيهقي عنه - ويكون عنده في حديث ابن مسعود الذي رواه هو اجماع في الاحالة فالمركين مرفوعاً صريحاً في الترك بخلاف حديث ابن عمر يدل انه لو كان صريحاً لما تردد والله اعلم -

فهذا ما صنعه ابن المبارك ثم استأنفوا العمل فالبخاري وابو حاتم وعلاء والدارقطني وابن القطان وعلاء والبيهقي عملاً كل يشأنت عمله ويستدل على من قبله فابن القطان في كتاب الوهم والايها صحح الحديث باللفظ الاول واعل ثمر لا يعود لان وكيعاً كما قالوا يقولها من قبل نفسه وتارة اتباعها الحديث كانها من كلام ابن مسعود ام

فاذا جعلها ابن القطان من وكيع نقل كلام ابن مسعود وان ضمير لا يعود عائداً على النبي صلى الله عليه وسلم امكنه اعلاؤه والا لم يمكنه وهو كما ترى وكذا انكار الدارقطني وغيره على نقل ابن القطان كما في تحريج الهداية راجع الى ان يكون ابن مسعود نقاه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم صريحاً -

وأما أن يكون قال أولا ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صل  
ولم يرفع هو اعني ابن مسعود يديه الا في اول مرة فلا يمكنهم اعلاله والا كانوا التزاموا  
خلاف الواقع من رفع ابن مسعود فاعمله وكذا ما ذكره في التلخيص ان احمد بن حنبل وشيخه  
يحيى بن ادم قالاهو ضعيف نقله البخاري عنه ما فهم من الحافظ عجلة تأخذ المرء عند  
الظفر بالمقصود -

وليس في جزء رفع اليدين الا انه قال احمد بن حنبل عن يحيى بن ادم نظرت في كتاب  
عبد الله بن ادریس عن عاصم بن كليب ليس فيه ثم لم يعد أم ثم تكلم البخاري من قبلهم

سأله شيخ النظر في مراده عند حديث الرفع في اول مرة بن ثمر لم يرد ام ليس عنده هذا الحديث راسا وعلى كلا التقديرين لا ملاقاته له  
حديث التطبيق ثم لعله لا يريد تعريضا وهو اي يحيى بن ادم الرازي كما ذكره عثمان في التهذيب ما لم يخالف من هو فوقه مثل وكذا  
سأله يقول ان سياق ابن ادریس على هذه الصورة ليس فيه لم يعد اما اذا كان السياق كسياق سفیان فلم يتعرض له نعم لم يمت  
الى وحدة المأخذ ثم هل هو تفصيل من لم يذكر او زيادة من ذكر لم يتعرض له ايضا واثبتته في المسائل لو كان تعريضا لم يتعين ونظر  
يحيى بن ادم في الكتاب وتفتته يدل من الجانب الآخر ان هذه الزيادة كانت شاعت ثوران في الحديث اشياء فكيف كان  
في الكتاب ناقضا ايضا والله اعلم فترك القيام بين الاثنين ولم يذكر الاثنين ايضا ولا ترك الاذان والاقامة والاجازة  
باذان الجماعة وهي عند مسلم وغيره وقد حملها يحيى على نقد الواقعة وان لا على العصم نعم على الظهور وليس بشي لا تحل  
السياق تماما وقد رأينا الرواية يعتنون بما هو فختارهم ازيد ولا يرغبون في غير فختارهم الا لكتمان بل لانه عندهم مرجح  
وما تقول في ترك المصنفين ما لا يختارونه كما يترك البخاري بعض الاحاديث راسا وكما جعل مالك في حديث ابن عمر  
وجوها والبخاري في فصاعدا وانتهوا وانما في الرفع بين البجديين وبين الكريتين ويلاحظ المبتدئين في كثرة تعارض  
حديثين صحيحين عند مثل مسلم فان اخذ ابن ادریس مرجحا او خصه او من فعل ابن مسعود لا نقلا للشرعية فقد  
يبني عليه تركه فلا ترتب وان في المعاذير ملند وحة وكانوا تارة يروون لتعليم ما يختارون العمل به وتارة  
لاستيقاء الواقع لا غير فليكن منك على ذكره وهون من نفسك ثوران واقعة لا ونعم عند مسلم واحدة ولا بد لقوله  
أصله هو لاه خلفكم فيما بقي واقعة المهاجرة عند ابن حازم وغيره وفي الكل القيام بين الاثنين ولا يكون متكررا  
ثم ارامة صلواته صلى الله عليه وسلم باعتبار انه كان لنفسه صلاحا في وقت والا كان علقمة والاسود قد علموا الاستساق  
قبل ذلك وشاع فاعلمهم صلاة خصوصية له صلى الله عليه وسلم في وقت خاص لا كثرة والاداة التطبيق قد يرد في  
عهد سعد وماعرف بالتأخير ولا عمار كما في المسند <sup>٢٩٩</sup> فليس في عهد الوليد كما يوهمه لا ثوران انتشارا لفظا  
لا يرتفع والرواية ينقلونه باء تبارك النذرة وتفسر ابن مسعود به وهو يكون بالتطبيق والموقف وقد كان طيق  
ولم يرفع لانه ارى هذا فقط -

ولا دخل الحمد شيخة في الجملة تعمل العجايب واصل ذلك في المسند من كتاب حديثنا عبد الله حدثني  
 إلى شايحي بن آدم ثنا عبد الله بن ادريس املاه علي من كتابه عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن  
 ابن الاسود ثنا علقمة ثنا عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة فكل يرفع  
 يديه ثم ركع وطبق بين يديه وجعلهما بين ركبتيه ام وفي آخره حدثني عاصم بن كليب عن ابي  
 وهذا يؤمى الى انه قد بلغه لفظ سفيان وشاع واخرج ابوداود وحديث ابن ادريس قبل باب  
 من لم يذكر الرفع متصلا فليس ما في بعض نسخه من العبارة مناسبة قال انه مختصر من حديث  
 طويل والمقام مقام التعريف ولو كان لكان في كل النسخ لكونه مهتما كعامة ما يقوله في كتابه ما قال  
 في حديث يزيد بن ابى زياد وقد يوب على الترك واهتم بذكر الفاظهم وان ثبت من قوله  
 فهو يزيل اختصاره فحل جعل المسوق له هو هذا المقدار فقط لا يريد الكلام على الترك فقط ولنا  
 قال على هذا المعنى -

وهذا الكتاب لعبد الله بن ادريس لا لعاصم بن كليب فلم يك هناك شيء من الاضطراب  
 وعبد الله بن ادريس كان في المسائل على فختار اهل المدينة ذكره في التهذيب فلعله لم يجمع  
 ما هو فختار اهل الكوفة بخلاف سفيان فكان ما اذا فافهموا ذكرناه مختصرا فان في الزوايا  
 خبايا وفي الناس بقايا ثم ان احمد قد اخرج في مسنده حديث ابن مسعود في مواضع وجعل  
 كما في العمدة من كتابه اصلا فيما هو ثابت وفيما هو غير ثابت وبوب عليه النسائي  
 وشرطه معلوم -

فهذا القدر من السعة في اعلاله قد طاح وعليهم ان يستأنفوا الامر نعم البخاري  
 قد ذكر انه لم يثبت عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه ثم  
 اعل حديث ابن مسعود في تركه وجعله حديث التطبيق من الرأس ولا يتركه ذلك اصلا

فقد نقلت الكافة عن الكافة عمل السلف فيه على كلا النحويين وتوارثوه قال الترمذي  
 بعد ما اخرج حديث ابن مسعود في تركه وبه يقول غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم والتابعين وهو قول سفيان واهل الكوفة ام ومالك اخذوا انه التزمه  
 الصغار وليس بمهتم به عند الكبار واما الاستفتاح فلا خلاف الادعية فيه تركه بعضهم  
 واخذوا مالك بالقدر المتفق عليه في الصلوة وجردها عن المختلف فيه وكذلك في التسمية و  
 التأيين والتسليمة والقنوت جريا على الاصل او يقال انها اشتهرت في الصغار وامنهم  
 عنده وكما يقال في القنوت ان الفعل سنة والترك سنة ولهذا التفهيم عبرة بعضهم  
 وكفى اهل المدينة العمل على التسليمة الواحدة ذكره في اعلام الموقعين وشرح المواهب  
 في الاقل والاستفتاح والوضع والتسمية وجهرها وامين وجهر وتكبيرات الخفض مع ما  
 ما في العمدة ص ٣٢ -

ثم ان تطبيق ابن مسعود قد يرد بلوغ سعدا والغالب انه حين ولايته الكوفة من  
 سبع عشرة الى احدى وعشرين راجع الفتح من التطبيق ومن القراءة وامين المؤمنين عمر بن  
 كما في العمدة عن مصنف عبد الرزاق فذكر انسخه بخلاف تركه الرفع فاستمر هو عليه ثم خرج عليه  
 اصحابه كذا علي بن ابي حمزة الكوفي ودرج عليه اصحابه كما عند ابن ابي شيبة وكذا رواه  
 اهل الكوفة عن عمر ايضا وكما رووا عنه ترك القراءة خلف الامام بخلاف المدنيين ذكره  
 في ازالة الخفاء وكم للبلاء من الافراد يختصون بها وللبلدان من الرجال ان ينقسموا فيها  
 وقد تفرد اهل الكوفة بحديث جهر امين فلا تعلق لحديث التطبيق به ريث ترك الرفع الا بجر  
 ثقل من اختار الرفع فتعلل بكل ما امكن او لم يمكن ولعل ابن مسعود وقع له نظر جهل  
 في التطبيق كما وقع لعل ذكره عنه في الفتح باسناد حسن ثم ان مذهب عاصم بن كليب كما



في العُمدَة وسفيان ووكيع ترك الرفع فيكونون اعتنوا الجديته اشد الاعتناء وبنو أمية عليه وسفيان اذ روى لهم الجهر بآيين كان احفظ الناس ثم اذا روى ترك الرفع صار انسى الناس فوهم عندهم في حديث ابن مسعود وقد ناظر الاوزاعي في الترك كما في شرح الاحياء هذا -

وترك الرفع عند الركوع والرفع عند الرفع منه ايضا وجه عند مالك ذكره في اكمال الاكمال وفي اختلاف الحديث ٢١٤ قال الشافعي وقيل عن بعض اهلنا حديثنا انه لم يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليدين في الافتتاح وعند سفيان الركوع وما هو بالمعول به ام - يريد به ما لك فظاهره في الموطأ من الاسقاط عند الركوع وجه ايضا في الحديث وفي مذهبه وليس الحديث مختصا فقط والترك عن مالك قد ذكره الشافعي ايضا عنه قال العيني في مباني الاخبار شرح معاني الآثار وروى الشافعي عن مالك انه كان لا يرفع يديه ام فليس ابن القاسم متفردا برواية الترك عنه كما ينقلونه عن ابن عبد الحكم - وكلامه في اختلاف الحديث والامر ٩ بعد يدل على انه لم يأخذ حديث مالك على انه اوهو وكذا ٢٨٧ وفي اختلاف مالك والشافعي ايضا وقد روى الشافعي عن مالك الحديث كذلك بالاسقاط عند الخفض وهو عنه في السنن للبيهقي وفي الامر ٢٣ ثم ان الشافعي في الامر نص على ان ابتداء التكبير وانتهاءه يكون مع ابتداء الرفع وانتهاءه قال من منه ويثبت يديه مرفوعتين حتى يفرغ من التكبير كله ويكون مع افتتاح التكبير وروى عن الرفع مع انقضائه آه ونص انه لو قدم التكبير وختمه لا يأتي بالرفع بعد وصرح به الزيلعي منا في شرح المكنز ايضا فانزله ان الرفع للتكبير وان الخطأ في الركوع خال منه وهو خلاف المعهود في الصلوة ونص في باب التكبير للركوع

بالمدة ٩٦ وهو خلاف الاول ولعل الاول عند الحرثية فقط والله اعلم وفي المردع  
الرفع قائم عند الركوع عسر ان قالوا انه نصر المذهب كما في شرح المذهب وقال في  
فتح الباري انه لم يذهب الى تقدير التكبير على الرفع وكذا يلزم مما ذكره الزيلعي منا  
فما في نسخ الباري والبحر الرائق من الوجه الثلاثة هو من حيث الحديث فقط والحمل على  
الوجهين فقط ثم رأيت في شرح الاحياء من <sup>٢٥٥</sup> ذكر هذا العسر من التنبيه وكذا ذكر الاشكال  
عليهم في التكبير عند جللة الاستراحة وبالجملة لما كان الرفع في حال القيام وبعد  
الركوع صلا لاخطا او خلا الخطا عن الذكر ليسا بمعهودين -

وبقاء هذه الامور في خمول لم يكلها السنة يدل على خمول اعني عدم وفاء  
بصورة العمل وان تواتر مرسلا كالدعاء خارج الصلوة والتأمين عليه ولعله عليه  
اختيار الشافعي المذكر كما في العدة من اتمام التكبير بخلاف الحنفية -

### تقرير اخر وافادة مع إعادة

ثم ان الاسود وعلقة مذهبه ما ترك الرفع وقد صليا خلف عمر في الاثار  
لمحمد اعتناء هم بحفظ صلاته <sup>٣٠٣</sup> فاشترى صحيح بلاريب من طريق الاسود عنه وكذا اثر علي  
لان عمل اصحابه كان هو الترك وكذا اثر ابن مسعود وحديثه وعمر قد اعلمنا بانهم التطبيق  
كما في العدة فلم يبق هذا هل الكوفة بل الذي يظهر ان ابن مسعود ايضا لم يكن مستمرا  
عليه بخلاف ترك الرفع فلم يتعرض عمر فيه بشئ ودل هذا من الجانب الاخر ان الرفع لم يكن  
منسوخا ولا حزن منه <sup>٢٣٦</sup> والآل لم يبق وجوه في مثل باب الصلوة وفي الكناز <sup>٢٣٦</sup> ثم لقين  
عمر صلى بنا في بيته مع <sup>٢٣٥</sup> ومعاني الآثار <sup>٢٣٥</sup> وفيه من <sup>٢٣٥</sup> ما يقتضيه تعدد الواقعة  
وكذا هو عند مسلم وليس بظاهر لاتحاد السياق تماما وفي بعض الالفاظ بذكر السؤال



ثم الوجه في سياق نحو الا اصلى بكر يا دخال الاستفهام على التقى مع ان المقصود  
التحقق هو ان الاستفهام في مثله يدخل على الجانب المروج لا الرجح وهو في الماضي المحقق  
جانب الانتفاء وكذا في المستقبل المرغوب فيه فلا يقولون اجئتني امروا فما يقولون  
المرتبئني وكذا لا يقولون ايجئني اذا رغبوا في مجيئه وانما يقولون لا تجئني -  
وبالجمله هو كقولهم لا تنزل بنا فتصيب خيرا لانكار جانب الانتفاء بمعنى  
لا ينبغي ان يكون -

وفي الجزء والمعرفة كما في تخرير الهداية تضارب لما اراد البخاري اعلال حديث  
ابن مسعود المرفوع في جزئه انكر ان يثبت الترك على من الصحابة ثم لما اراد في المعرفة  
اعلال اثر مجاهد عن ابن عمر جله ان اصله عن ابن مسعود فذاك نحو تضارب واضطرار  
في الامر وعبرة المعرفة ستأتي -

ثم ان المحدثين في باب الاعلال يتقيدون بالالفاظ شديدا فلا ينبغي ان يعدو  
الناظر الى غيرة فقد اعلوا في حديث ابن مسعود المرفوع صريحا بان يكون من ابن مسعود تعليمنا  
قوليا فلا يتعدى منه الى غيره من الوصف الفعلي -

ثم من نشأ الفرق بين وجوب الرفع عند الاحرام كما يقول به الاوزاعي وآخرون و  
استثناؤه في ما عداه حتى انه عند ابن حزم كذلك كما في التلخيص وعندى انه ليس الا  
لبث الترك وتوارثه ايضا - فلزم الحافظ في الفقه تصحيحه من حيث لم يشأ فلم يدر في الحديث  
لمجتان جهر بالاعلال في مقابلة التاركين واخفاء بالتصحيح في مقابلة الموجبين وفي الذكر  
في النفس تصرع وخيفة وقد وعد في الفقه في الباب الاول الايراد على الوجوب ثم لم يأت  
في الباب التالي الا بهذا الحديث -

ثم ان الذي ذكروا ان اكثر الرواة انما ذكروا التطبيق فليس ذلك في حديث عامم  
وانما سفيان وابن ادریس واحداً احدهما وانما هم في حديث القيام بين الاثنين وترك  
الاذان والاقامة وليس فيه الا اصله بكم كما عند مسلم وغيره وكما في المستدرك عن  
ابن الاسود وابي اسحق ومثله عن ابراهيم وعبد الله داود والنسائي عن هارون بن عتبة  
وابي اسحق وابراهيم بن عمار عن الترمذي عن ابن مسعود فهاهنا ههنا.

ثم انه كان الظاهر ان يكون واقعة ضرب ايديهما ولا يتصور الا بان يكون ابن مسعود  
بينهما واقعة واقعة سفيان وابن ادریس واقعة واقعة اخرى لا شراك الا ان يكونوا الاصل  
بكم فيها. ولكن اثر الكثر عند عبد الرزاق يدل على ان التطبيق من واقعة ضرب ايدي  
الا ان شاذي الصحيح نقلاً لفظاً مغايراً عن مصنفه يمكن ان يكون واقعة من ابن مسعود  
اخرى وكذا عند البيهقي في سننه عن خيثمة بن عبد الرحمن بن ابي سبرة الجعفي الكوفي  
ثم يتبادر من سياق ابن ادریس ان فاعل التطبيق هو النبي صلى الله عليه وسلم عليه  
بنو ابي حاتم كلامه وهو الظاهر فيه وعلى هذا هو فاعل فلم يرفع يديه الا مرة عند في لفظ  
سفيان فاعله وسفيان يجعله فعل ابن مسعود وهو اقرب وعند الحازمي عن ابن سيرين  
جعل الفاعل هو النبي صلى الله عليه وسلم ولكنها رواية مستقلة لم يروها عن ابن مسعود  
واذا كان الامر ان الفاعل في سياق ابن ادریس هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو في سياق  
سفيان ابن مسعود لم يتعارضاً وكان وصفاً قولياً في التطبيق وفعلياً في ترك الرقع فاحفظه  
ولا تنسنا. وقد نقل الآخرون من الرواة ايضاً قولاً وفعلاً منه في التطبيق فاتفقوا  
في المال ولم يبق اضطراب اصلاً والله اعلم بحقيقة الحال وهذا الذي اراده ابو داود ان  
كان في النسخة انه مختصر من حديث طويل وليس هو الصحيح على هذا المعنى يريد ان اشارة

ابن مسعود رضي الله عنه لم يكن مقتصرا ومنحطاً على ترك الرفع فقط بل فيه أمور  
 فاختصرها وهم انه مسوق للترك فقط لا انه غلط ومثله في كثير من الاحاديث كما في حديث  
 ابي اسحق في نوم الجنب لم يمس ماء ومثله لا يقال انه غلط الا اذا وقع في الغلط في عينها  
 ذكر واذا دل في ما ترك والذي يظهر ان عبارة ابي داود هذه نقل في هذا المحل ولم يتعين  
 عند النسخين مودة فالصقوها بما زعموها فيه ويصدق على حديث البراء وسفيان  
 بل اقول على حديث ابن ادریس ايضاً وقد ذكرنا في ما صرحان سفيان راو لاحاديث الرفع  
 من حديث وائل وجابر فيستحيل عادة ان لا تثبت في حديث الترك ويختاره لعله ولا يذهب  
 ذهنه الى التعارض او طلب الرجح ووجه التوفيق والله ولي التوفيق - ولكن الامر كما في  
 التخصيص عن ابن معين انما يطعن في حديث بسرة من لا يذهب اليه آة ذكوة في ترايض الوضوء  
 فان كانا اخذاً من واقعة ضرب الایدی فقد اختصر كل واحد منهما شيئاً من الاختصار  
 لكن عند البزار من طريق ابن ادریس ان الفاعل هو ابن مسعود فزال ما ذكره ابو حاتم وما قال  
 ان الاكثر انما ذكره والتطبيق قد زال ايضاً وانما يتبادر في ذلك ان ابن ادریس يقول علمنا اخباراً  
 الا احكمكم استقبلاً وعلی فهو راوی حاتم فابن ادریس هو المتقدم من بين الرواة بهذا السبيل  
 فان اكثره في الوصف الفعلي وسفيان لم يخالف احداً ذكر سفياناً مستقلاً في واقعة التطبيق  
 كان او غيرها واستخرج منها اولاً وعلى كل تقدير فلا يريد احدهما ما ينقله الآخر حتى  
 يتعارضان بان يكونا توارداً على نقل واحد منهما ما استخرج منه بل عندهما هذا القدر الذي  
 ذكرناه فقط فان كان لابن ادریس في استخراجه ابراهيم بن ابي اسحق شاهد فلهما  
 لسفيان آية شاهد ايضاً ونقل في مباحث الاخبار عن الحاكم في عاصم وكان مختصراً الاخبار  
 فيؤيدها بالمتن آه وفي المستدرک علینا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصادق قال فذكر فلهما

اراد ان يركم طبق يديه بين ركبتيه فركم آة دل قوله قال آة انه ترك شيئا فالوجه تبرئة  
وكيع وسفيان وابن ادریس كلهم وانما الاختصار من ماصو وقد املی هو ابن ادریس كذلك  
وعنده لفظ سفيان ايضا وعليه مذهبه الترك كما في الجملة -

والحاصل ان سياق ابن ادریس ليس مسرودا على واقعة ضرب الايدي في البين  
بان يكون اقتض اثرها فان كان مستنبطاً منها باعتبار المنشأ بان يكون ادى ما لزم منها  
وبني عليها فعدم ملائمة تعبير وسياق سفيان ان كان مستنبطاً منها فمطلق بالمفهوم هو او  
زيادة على المسكوت عنه او واقعة مستقلة لم يخالف احداً وراجع صنيعهم في ذلك من  
الفتح من باب يهوى بالتكبير حين يسجد وكثير مثله واختار من باب المرقية من الاجارة  
ان الطريقين محفوظان لاشتغالهما على معانيات - وان ذكرا واقعة أخرى فقد اضطرب  
ابن ادریس في الفاعل الا ان يقال ان عند سفيان نحوه عند الطحاوي وغيره لكن الأكثر  
عن سفيان الوصف الفعلي بخلاف ابن ادریس

ثم مثل هذا السياق هل اريكم عن ابي موسى عند الدارقطني والصواب انه موقوف عليه  
الرفع فيكون ابن مسعود وابو موسى ارياً كل واحد ما هو مفتاة به يكون ذلك من ابي موسى  
ولاة عمر البصرة لكون الراوي عنه حطان بن عبد الله وهو بصري اوحين ولاة عثمان الكوفة  
كما في الاصابة وعن حطان عنه حديث سالم في التشهد وهو عند علمنا صلاتنا وعند  
ابن عساكر علمنا الصلوة الحديث فساويا وقد كانا باعثهما لتعليم المصريين ذكره ابن عساكر  
من الحسن بن سليمان تبسيطه مع ما في الامور

ثم انه قد استخرج في المسألة مقدمات عن الجانبين واختصر فيهما ما وهمت  
عموماً غير مقصود في جانب الرفع في كل خفض ورفع وانه كان يرفع يديه كلما اكبر كما في

بدائع القوائد من لفظ حديث واثل عن احمد وفي المسند ص ٢١٢ قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في كل تكبيرة من الصلوة من حديث جابر وفي جانب الترك كان عبد الله بن مسعود لا يرفع يديه في شيء من الصلوة الا في الافتتاح بترديد ذكر القنوت و تكبيرات العيدين على القصص الاضافي وهو كثير الحقيقة نادر - فهذه العبارات كانتا تعبيرا في تلخيص المسألة لا اقتصاصا من ان فكلا سياق عاصم من الجانبين وهذا الذي اتعب الناس مع انه لما كان عند سفيان الوصف الفعلي فلا يتصور الا الاداء بالمعنى بخلاف ابن ادريس فانه اضطرب اعني بالاداء على المعنى ان ابن مسعود اراه بالفعل وهو اداء حكوا فعله، وعبر واعنه من عندهم وهذا كما ذكره علماء الأصول ان قول الرواة قضى وامر ونهى و رخص حكاية عن قول آخر بخلاف قال وسمعت او فعل هذا -

بقي الكلام في متابعة محمد بن جابر الكوفي اليماحي وهي عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فلم يرفعوا ايديهم الا عند استفتاح الصلوة كذا في التخریج أخرجه الدارقطني عن اسحق بن ابراهيم عن اسراييل وهو من الكبار من رجال التهذيب عن محمد بن جابر، ثم قال الدارقطني قال اسحاق وبه نأخذ في الصلوة كلها ثم قال تفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفا آة قلت قد اخذ به اسحق راويه فيقتبريه وكذا يقوله الدارقطني في روايات محمد كما في التهذيب وقال البخاري في آخر الجزء ان حديث الثوري اى عن حماد سألت ابراهيم فقال يرفع يديه مع اول تكبيرة ام اى في الصلوة أصح عند اهل العلم آة اى من حديث محمد بن جابر فلم يتجربا وزان جعل حديث الثوري أصح من محمد بن جابر لا ان حديث محمد جابر موضوع كما افترطه ابن الجوزي كما في التلخيص على عادته وما من عادته في التخریج من -



واعلم ايضا انه ليس عند البخاري في جزئه شيء عن ابن مسعود في الترك الا الحديث  
المرفوع عنه وقد اعلمه فدرج على ان الترك لم يثبت عن احد من الصحابة وانما هو عن بعض  
اهل الكوفة اي كابر اهيم ومن بعده وهو في غاية العجب فانه قد تواتر عن ابن مسعود  
واصحابه وعن علي واصحابه عند اهل الكوفة تواتر طبقة بعد طبقة وتوارث فوق كل ذي علم  
ثم ان حماد بن ابى سليمان من رجال البخاري في بعض نسخ صحيحه كما في الفقه من التشهد  
وقد املوه في الرموز في ترجمته - ثم كلما تهم في محمد بن جابر في غاية التهانت اضرب في آخر  
عمرة كما في الميزان لانه كان اعمى من الاول وابوحاتق وابوزرعة يقولان ان اصوله صحيح  
وكذا ابن المبارك ثم يقول ابو حاتم واذا في كتبه لحقا وانه يسرق ما ذكر به فيحدث به  
وقد يصعب الفرق بين الاخذ مذاكرة وهو عند البخاري في صحيحه ايضا وبين ما قالوا به  
فيه فقد لا يطرد الفرق في صيغة الاداء ايضا وفي التلقن تفصيل في شرح الالفية ختم  
الذهبي في الميزان كلامه بقوله وبها الجملة تدعى محمد بن جابر ائمة وحفاظ وكذا ابن عدي  
كما في التهذيب -

وقد ظهر انه فعل تعظيمي عندهم كما ذكره في شرح التهذيب من صلوة الشافعي  
عند محمد فسأله لم فعلته فقال فعلته اعظاما لله واتباعا لسنة نبيه وعند الكوفيين للتجمل  
والاخذ كما في فتح القدير من الجنائز عن ابى يوسف - ثم مثل هذه المناسبات لا تفصل  
الامر وانما الفاصل كثرة التعامل من النبي صلى الله عليه وسلم ثم من السلف ويبقى  
علمهم ان يكونوا اخذوا انه من القرب فتوسعوا فيه حيث رأوا كما يظهر ذلك من صنيعهم  
في ادعية في الصلوة واذكار منتشرة عملوا بها حيث رأوا راعيا للثبوت جنبها فاجروا نحوه  
فيما بين السجدين وعند النهوض للثانية كما ذكره ابن رسلان عن ابن القطان

في حديث مالك ابن الحويرث كان يرفع يديه اذا ركع واذا رفع واذا سجد واذا رفع اي اذا سجد السجدة الاولى ورفع منها فهاذن بين السجدةتين واذا رفع اي للنهوض الثانية فرفع اليدين في القومة هو للسجدة الاولى وكذا في الجلسة للسجدة الثانية وحديث وائل في الرفع بعد السجود عند ابى داود وحديث الرفع في كل خفض ورفع ان لم يكن المراد خصوص الركوع والرفع منه لان الخفض اصدق على الركوع منه على السجود وقد وقع في عبارة الشافعي في الفتح واحد في المعنى بهذا المراد والمدونة في لفظ ابى سلمة الاعرج عند ابن عساكر وحديث

له فقوله واذا سجد باعتبار انتهاء الفعل لانه قد مر باعتبار ابتداءه صريح ويحتمل ان يكون المراد اذا سجد السجدة الثانية بهذه القرينة. والذي يظهر ان لا يكرر في القومة وان هذا السياق نحو استيناف وقوله واذا رفع في الاول واذا سجد شئ واحد فلو قال اذا ركع واذا سجد واذا رفع لم تتشاكل العبارة وكذا لو قال اذا ركع واذا رفع واذا سجد واذا رفع فلو قال اذا كان في القومة فللرفع كان او للسجود هو واحد لانه يقول كان قبل الركوع وبعده وقبل السجود وبعده كالحركات الثلاثة باثنين من تدامر وخلصت فالتاني يصير اثنين سهو ولقد ثبت وانني لدنيته بمن عن عيني تارة ولما في قد كان شاع التعبير في المسألة تارة كان يرفع اذا ركع واذا رفع وتارة كان يرفع اذا ركع واذا سجد فجمع هذين التعبيرين التحال على المعرفت بينهم واذا كرر هذه الامور لم يكرر للسجدة فهو اذن هناك واحد ومثله او ازيد منه لفظ ابن جبريل عن نافع في الجوزة مثلاً ان صحت النسخة وقدم في فصل معنى رفع اليدين قال وحين يركع حين يقول سمع الله لمن حمده وحين يرفع رأسه من الركوع وحين يستوي قائماً اراد المجموع لكل واحد ومثله في حديث علي بن ابي طالب ويضع مثل ذلك اذا قرأ قراءته واذا اراد ان يركع وكذا وقع في بعض نسخ السنن للبيهقي وكذا نقله في منتقى الاخبار ونحوه عند الطحاوي بدون الواو ويضع مثل ذلك اذا قضا فتزادته اذا اراد ان يركع آه وفي الكنز ويضع ذلك اذا قضا قراءته واذا اراد ان يركع آه وفي سائر الكتب ركع بخلاف اذا في حديث علي بن هذا ونحوه في حديث انس عند الدارقطني ان لم يرد السجدة الثانية والرواية يتبادلون بين التعبيرين ففي السنن ايضا من م٢٢ عن وائل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كبر رفع يديه مع التكبير واذا ركع واذا رفع اذ قال سجد ورأيت يسلم عن يمينه وشماله.

وعند ابن نصر من نيام الليل مثلاً وقال ابو داود رأيت احمد يقنت به امامه بعد الركوع واذا فرغ من القنوت واراد ان يسجد رفع يديه كما يرفعها عند الركوع آه وهذا يدل على ان الرفع في القومة هو لحال السجدة عندهم وقدم ان به يطرأ الرفع للركوع والسجدة الاولى والسجدة الثانية مع قل في الثالث وكثرة في الموضعين الاولين وكان عليه العمل احياناً.

رفقة على نعل التهذيب لفظه وليس كذلك عند ابن ماجه ولفظ الطحاوي في الشكل  
فيظهر ان هذا اللفظ كان قد شاع تجييراً من السلف عن الركوع والقومة فان السجود اسماً  
خصوصياً ثم دخل على بعضهم في المرفوع.

واما التكبير في كل خفض ورفع فهو باعتبار حالة ابتداء الخفض للسجود فهو اذن  
خفض لا باعتبار تمامه او يكونوا اخذوه كما اخذوا اي السلف تعدد الركوع في صلاة الكسوف  
وان كان النبي صلى الله عليه وسلم انما صلى بركوعين فاكثفوا بثبوت جنس التعدد وقد ظهر  
في صلاة الكسوف ان القومة قد تعود الى القيام ثم ان الرفع للثالثة يدل على انه هناك  
للاخذ وقد ذكر في نيل المآرب من السانن الرفع لكل حركة مع ان ابن رسلان ينقل عن احمد  
لا اذهب الى حديث سالم في الرفع بعد القعود الاول ولفظ الطحاوي في مشكله كما في  
الفتح في كل خفض ورفع وركوع وسجود اي وهما هما وتيامر اي لكل ركعة بعد ما تم القيام وقعود  
اي بعد السجدة الثانية للقعود الاول والثاني والله اعلم.

وقال ابن رسلان سئل الامام احمد يرفع عند القيام من اثنتين وبين السجدين  
قال لا اذهب الى حديث سالم عن ابيه ولا حديث وائل لانه مختلف في الفاظه لعل المراد  
لا يرفع في ما سئل عنه والى اذهب الى حديث سالم فانه ليس مشهور الفاظه الرفع عند  
القيام من اثنتين وهو في حديث نافع مشهور وقوله ولا حديث وائل جاء بالواو لانه ليس  
معادلا لحديث سالم وانما هو عطف على مضمون ما قبله وقوله لانه الضمير للحديث وائل لا  
غير كذا يعلم من بدائع الفوائد <sup>١٩٩</sup> والمخنف وكذا ما نقله بعض الناس عن التهذيب عن  
احمد والذي يقع ان الرفع اشارة للاقبال على الله والتوجه لحضرتة والاشارة الى مكانته  
لانه مقدس عن الجهة والمكان وعليه وصل التوجه بلا استفتاح كدعاء النور لهم سلمت

نفسى اليك آه والمطلوب اذا كان غائباً ثم لم يشر اليه في الشاهد اصلاً كان عبادة عقلية محضة وليس من سنن الانبياء ولا شاهد عليها في الشاهد فكيف يكون بعض ذلك كسبط اليدين الله في البحر لاخذ القرض امر واحد وكما لا يقال من جانبه ما لم يلتفت المصلحة امر واحد وليس تعظيماً فقط حتى يكون مقصوداً اصلياً بل وسيلة كتحويل الراس يمنة ويسرة عند التسليم وكقوله ان تعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك هو امر واحد ومشي فيه ما ذكره العارفون في قرب التوافت انه اذا فنى عن اختياره وقصده ولم يبق فيه الا تصريف الله اياه صار هو المتصرف فيه وبقي بالله لا بان يحل تراه جزءاً للشر بل خبر الكان على حاله وبالحجة الاقبال والمواجهة واحد الذى يراك حين تقوم وتقبل في الساجدين بخلاف المناجاة والتعطيل والقرب ويدخل فيه كون التزمية ركناً او شرطاً وهذا اسهل مما ذكره في الاحياء من تفصيل ما ينبغي ان يحضر في القلب عند كل ركن وشرط

وهذا كالاختلاف في بسم الله الرحمن الرحيم اهي جزء من كل سورة او من الفاتحة او اية من القرآن اتزلت للفصل بين السور وقد كان ابن عمر يجهرها في الصلوة لم يختلف عنه فيه ذكره ابو عمر في الانصاف مع ان الاكثر فيها الاخفاء فكان له ذوق في جهرها فالتزمه ومثله كثير وكذا في آمين عنه مع انه كان الاكثر الاخفاء ونقصه التكبير ليس كثرة النقل دليلاً على كثرة فعله صلى الله عليه وسلم لان الفعل الوجودى يكثر تناقله بخلاف العدوى لا ينقل الا بدعية كما دعا اهل الكوفة ذلك فروا في نسخ التطبيق واشبات الترك بخلاف غيرهم وهناك نقل المالكية ورواية عن احمد في ترك المرأة وكان في سائر البلاد تاركون ورافعون وكان الامر على الايسر بخلاف اهل الكوفة كان جمهورهم على الترك

فناظرهم الآخرون - ثمراته جاء في التحريم قولي وفعل في الاستفتاح قولي عند البزار  
كما في العمدة وعند الطبراني في الكنز وفعل في الوضع قولي وفعل في التسمية فعل قولي  
في فضائله وفي التأمين قولي وفعل في القنوت فعل في قنوت الوتر قولي وفي تكبيرات  
الانتقالات فعل قولي عند محمد في الموطأ وفي التبيحات قولي وفعل وكذلك في التسميع <sup>والله</sup>  
وفي التشهد الدعاء قولي وفعل في الإشارة قولي عند البيهقي من باب تحليل الصلوة بالتسليم  
وفعل ان لم يكن إشارة للتحويل بمنته ويسر وكذا في التسليم والحجج قولي في الرفع في غير  
الافتتاح اصلاً وكثير من استقصى صفة الصلوة لم يذكره ولا اوصاً اليه في ادعية علي في اجزاء  
الصلوة فهل يدل ذلك انه ليس مقصوداً اصلياً النظر فيه دائر فانه قد يكون ذكر شيء تلخيصاً  
تحصيله لانه مقصود اصلي ولا يكون وايضاً بالعمل كحديث سجد رجبى للذي خلقه مع حدث  
امر ان اسجد على سبعة ارباب وحديث ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس  
انما هي التبيح والتكبير وقراءة القرآن لم يخلص منه الا عدم صلوح كلام الناس فيها  
لا لاقتضار على ما ذكر ويكون التلخيص لانه مقصود صلي وفي العمل كاحاديث من لم يذكر  
جلسته الاستراحة او التورك في الآخر فغيره وبالقيام وبالجلوس وهو كاف واف لا ينحصر  
التورك وهو في حديث كلمة التوحيد بعد صلوة الفجر عشر وهو ثمان رجلية لم يتكلم بكفى بل  
يرجح ما يسمى جلوساً فلا يحل فيها المطلق على المقييد بل المطلق يجري على اطلاقه مع ان ابن المنير  
قد ابدى في جلسته الاستراحة معنى تبعه كما في الفجر ولا يجوز الفضلاء عنه ولكن الامر ظاهر في جلته الاستراحة  
قولي في بعض طرق حكاية السنة صلواته فعل وكذلك في نقل القعدة واما في فاتحة الكتاب وضمه وكثير في تعديل  
الاركان واما الركوع والسجود وقرأ الصلوة فعد عظيم ذلك ان سعاد الناس ينقصون فيها طبعاً لعد انضباط القوة  
والجلوس يذكر متفادى ذلك الى الانتقاص والتمرد كانه مأخوذ من حر والقيام لاحد في الشاهد

ايضا بغير استواء يعد نفقا فكذا في هذه الحضرة واما القراءة فقد جاء في الحديث في  
 الخارج ما في تضييعه، فكذا في الداخل، وذلك العدد العظيم لعله مبني على ترك الرفع هناك  
 والا لانضباطه ولم يحتم الى وعيد شديد اريد بقولي صبغي ان الشارع لم يبين على تقدير  
 وجوده وهذا كما استدلال العلماء قد يمحذو الحديث المسمى صلوة على حكم ما لم يذكر فيه من باب  
 السكوت فقط وبالحكمة لا يحكم الوجدان ههنا بحمل المطلق على المقيد فليتأمل الناظر  
 البصير فانما ينبغي ذلك اذ الم يكن المطلق في المسألة عدة كثير في نفسه ولم يكن للاطلاق  
 مناسبة للحكم بتركه وهذا كما في العدة عن احمد في ترك جلسته الاستراحة قال احمد واكثر  
 الاحاديث على هذا قال الاثرم ورايت احمد ينهض بعد السجود على صدره وقدميه ولا يجلس  
 قبل ان ينهض ام - ولم يأت حديث قولي في الرفع في غير الافتتاح اصلا فلا ينبغي الاحاديث  
 المطلقة سيما القولية على اعتبارها والظاهر انه لم يرد فيها ذلك حتى تكون القولية بعد  
 ذكره وعدم اعتبارها على سنان واحد ومن سماه زينة اراد فاضلة كانه تبرع كما في حديث  
 زينوا القرآن باصواتكم وقوله تعالى لتركبوهن وزينة وكذلك احاديث وضع اليدين على الشمال  
 القولية منها عندى مطلقة تحمل على المعروف ولا تقيد بالصدر ولا بكونه تحت السترة <sup>نقطة</sup>  
 المذكور فيه الصدر المراد به عند الصدر لا غير والمراد بلفظ عند الصدر وعلى الصدر وفوق  
 الصدر واحد فهو واقعة حال لا يمتد لها ولا ياتي على المطلقات كلها وعقد اليدين ما خوذ  
 من الاحترام وشدة الاوساط كالخمر والحشم للخدمة وخفض الجناح ومنه برش باربطا  
 اوساطكم باذكركم آه من المند <sup>٢٢٢</sup> من الناسك وفي وصف هذه الامة يندون  
 اوساطهم من شرح المواهب <sup>٣٦</sup> لو لم تكن قبة الجوزاء تخد به لما رأيت عليه لمعقد <sup>نقطة</sup>  
 وينبغي ان يراجع من التلخيص من سور الكلب عا دار بين القراني وبين قاضى القضاة <sup>١٢</sup>

في مسألة حمل المطلق على المقيد قد مر أيضاً -

وجملة الكلام في ما تقدم من المرام ان ابن المبارك انكر الوصف القولي من ابن مسعود  
ولم يتعرض للوصف الفعلي بالانكار بل رواه بنفسه عند النسائي ويكون عنده فيه احتمال  
ان يكون الاحالة على صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في اشياء أخر غير ترك الرقع ولم يتعرض  
لفعل ابن مسعود بنفسه ثم جاء البخاري واراد اعلال الوصف الفعلي ايضاً واستشعر انه  
لا يمكن الا ان ينفي ثبوت الترك عن احد من الصحابة فادعاه واصر عليه فكان تصحيح  
الحديث عنده اشد من انكار الواقع فانكر الواقع ليمكنه اعلال الحديث مع ان الترك متواتر  
عن ابن مسعود وعنه عن اهل الكوفة لاحق لاحد في مزاجته لم فيه ثم جاء آخرون فقلدوا  
ولم يشعروا بما يقولون فصحا قول ابن مسعود الا اصيله بكم واذا سلم هذا القول منه ولو هذه  
الجملة فقط وكان الواقع انه لم يكن يرفع كما تواتر عنه فاذا لا يكون الرقع في تلك  
الصلوة الا اول مرة فماذا صنعوا وماذا فهموا وسواء كان الحديث على سياق سفيان  
او على سياق غيره من الوصف القولي الفعلي كليهما في التطبيق والقياس بين الاثنين  
ولكنه لا يكون رفع على كل حال فانه لم يثبت عنه وفي كلامه الى عمرانه انه لم يثبت عنه فيه  
فاذا لا يمكن الا اعلال الا ان يحجروا على ابن مسعود ان يقول في عمره الا اصيله بكم صلوة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فالنافع لهم هو حجة عن هذا القول طول عمر ثم التردد في ان  
هذا القول من الحجة اي كفى امره لا اولاد ان يحجروا على النية ايضاً حتى لا ينوي ايضاً في  
الترك احالة هذا ولهذا ستر انكر البخاري ثبوته عن احد منهم فله ما ادق مغزاه حتى  
لم يترك من تأخر مرأته ونظير هذا المقام ما عندهم في التخيير من الشفقة <sup>٢٥٥</sup> وان  
رجعوا عن تصحيح الاصيل بكم والا اريكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتذكروا

بعد مضي الحرب فكان ينبغي فيها واستأنقوا الأمر قالوا ان حديث ابن ادریس هو الحديث في الأصل  
وليس فيه الا الوصف القولي لم يصف ابن مسعود بفعله حينئذ شيئا ولا تعلق لنا برأي ابن مسعود وعمله  
في الخارج ما كان فقد خالف ابن ادریس على هذا التقدير كل الرواة من جمع بين الوصفين وخالفوه <sup>بما</sup> لا  
ابن ادریس ايضا فقد مر عن من لا يزار انه جمع بين الوصفين في لفظه وكان حاصل كلام ابن مسعود  
فعل في تلك الصلوة اشياء واحال التطبيق اوسع غيره ايضا على النبي صلى الله عليه وسلم  
وكان حاصل كلامه سفيها انه فعل في تلك الصلوة اشياء وترك الرفع ايضا بعدها كان  
قال اريكو صلواته صلى الله عليه وسلم فهل فيه تدافع ولا يمكن اعلال الجمع بالنسبة الى  
ابن ادریس ايضا فانه قد وافقه آخرون فيه -

والحاصل انه لا راحة الا بالاجرة على ابن مسعود فانه مته قال الا اريكم ثم ترك  
ثبت الترك مرفوعا وفيه المحذور فافهمه موضحا والجملة تعمل العجائب ثم لا يخفى عليك  
ما ناقض به خليفة البخاري الامام الترمذي اياه حيث قال وبه اى بترك الرفع  
قال غير واحد من الصحابة والتابعين واقول ثبت عندنا تركه عن عمر بن علي بن مسعود  
وابي هريرة وابن عمر البراء بن عازب وكعب بن عجرة عملا او تصديقا منه واخرين  
من لم يذكر اسماءهم ولم يعينوا ومن التابعين عن جل اصحاب علي بن مسعود وجماهير  
اهل الكوفة وكثير من اهل المدينة في عهد مالك او اكثر وفي سائر البلاد ايضا تاكون  
لم يسموا كما يقع كثيرا في التعامل في التوارث ان لا يأتي اسناد فيه لكونه غير عن  
المتقدمين وامر لا يثبت به حينئذ او يعوز الاسناد فيه ثم يأتي الخلف فيطلبون الاسناد  
واذا لم يجدوا التواتر العملي وكثيرا ما يفتحه ابن حزم في محله كانه لم تقع عنده  
في الدنيا وقائعها لم يكن هناك اسناد وهذا قطعي البطلان او بدعيه كانه لا يوجد



الحكى عنه ما لم توجد الحكاية فيذكر كثيرا من الاجماعيات المنقولة بالاحاد وتجرب اكثرها  
يعمر وهو ضرر عظيم -

وهذا القرآن المجيد كيف تواتر على اوجه البسيطة عند المسلمين تواتر طبقة بعد  
طبقة بحيث لا يوجد احد منهم لا يعلم ان كتابا سماويا نزل على النبي صلى الله عليه وسلم  
وانه بايدينا ومع هذا لو طلبنا تواتر اسناد كل آية منه لا عوزنا ذلك الامر وعجزنا وهكذا  
فعل ابن القيم في اعلام الموفقين في بعض نظائر مسألة الزيادة بخبر الواحد على القاطع  
كما فعل في حديث حرمة الجمع بين العمرة وابنة اخيهما وبين الخالة وابنة اختها فانه متواتر  
من حيث التوارث والتعامل خبر واحد اسنادا اثرانه ليس هو زيادة ايضا على القاطع بل  
تنقيح مناط لقوله تعالى وَكَانَ جَمْعُهُمَا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ فاعلمه ، ونظيره في  
العقليات ان الضروري عند النظر ما لا يكتسب علمه بوسط نحو ما يحصل باحد الطرق  
الست عندهم من الاوليات وقضايا قياسيةاتها ومشاهدات وفيها الحيات و  
الوجدانيات ومن المجربات والمحسنيات ومن المتواترات في افادة تحققها عن تواتر  
عنه لا في الحكم المفاد بها فانه قد يكون نظريا نعم وعلم لا تراعيات والصنف المنظمة  
الى النفس ايضا عند من لم يخص الضروري بانه لا بد ان يكون قسما من غير العلم المحصور  
بل علمه وهو عند بعض هذا قهرا والكسبي ما يحصل بوسط ثم كثيرا ما يكون عند الناس  
عدة لتحصيل النظري من المقدمات المخزونة حتى يستقدمها عند سروح الحاجة فيهيئ  
لها عدة من سابق حتى لا يعوزها عند الحاجة بخلاف البديهي فكثيرا ما لا يدخر لها عدة  
بل لا يذهب اليها ذهن فرما يكون النظري معلوما ويكون البديهي مجهولا وهذا كثير و  
الجاهل بتلك الصنعة يزعم ان ما هو بديهي فاما يكون معلوما لكل وان ما يجهل هو الذي

قد يكون نظرياً فهكذا في ما نحن فيه قد يجوز تواتر الاسناد في المتواتر العلى ولا يعلم كيف يحيى هذا على الناس ومن ثم عليه الدنيا ولا يعلمون ان هذا الصنيع يعود وبالا ويلزم ان الذين قد اخلط من الاول ولم يبق الى معرفته سبيل يوثق به وماذا يحصل ويعود بالتشكيك وذلك كما نقل عن ابن مسعود في التواتر ان تكون المعوذتان من القرآن وقد تواتر وجودهما فيه عن في الضروريات هـ ابن مسعود في الخارج من قراءته كما اوضحه في فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت وبالجملة لا يحتاج

تخالف الناس حتى لا اتفاق لهم	الا على شجب والخلف في الشجب
نفيل تخلص نفس المرء سامة	وقيل تشرك جسم المرء في العطب
ومن تفكر في الدنيا ومهجته	اقامه الفكر في عجز وفي تعب

وبعد هذا الاطناب والاسهاب بحيث يمل الناظر ويكل الخاطره بقى شئ لا بد ان يعلم وهو ان اباحا ترم في عبارته التي مرت ارجع الضمير في سياق ابن ادريس الى النبي صلى الله عليه وسلم وجعله مظهرا ولم ار في كل طريق الا مضما وكان ما فهمه هو المتبادر لو لا سياق البزار فانه صرح فيه ان الفاعل هو ابن مسعود ثم احواله على النبي صلى الله عليه وسلم فجمع بين الوصفين وكذا يشعر به سياق المستدرك ايضا وقد مر وهو الظاهر باعتبار الواقع لان التزاعل يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم اعلموا او لم يقل ذلك وقال لفظا اخرد لهم على ارادته التعليم ثم انحط تعليمه على امر التطبيق بحسب فهمهم وروا مع شئ اخر ايضا مستبعدا انما يكون عند ابن مسعود صفة صلاته صلى الله عليه وسلم كما تلقاها ثم قال لا صحابته علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة وبعد ذلك فقام اي ابن مسعود فكبر فلما اراد ان يركع طين يديه بين ركبتيه وركع اتفقت الطرق والالفاظ الى ههنا باضمار الفاعل ثم ذكر ما مر عن مسند البزار فلما صلى اي ابن مسعود قال هكذا افعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسقط هذا من لفظ الآخرين ولكن لا بد ان يشرح لفظ الآخرين ايضا

التواتر المتواتر وتواتر الطبقة الى ان كانت متواترة ولا بد ان يفهم ايضا اخبار واحاديث في ما كان مقطوعا به في الاصل بقرائن قاطعة شامخة يعلم ذلك والله اعلم -

على لفظ البزار ويبنى عليه فرجع كله الى وصف فعلى وبعد احواله فظهر في كلامه راجح  
 ذهول مضمون كذا يكون دوح عليه في لفظ سفيان وهو في غاية السماجة في لفظه  
 وكل هذه السماجة لانهم صمموا على اعلال الحديث بدون امعان بل تقليدا لمن لم يكن  
 ذلك الحديث على مختاره ونقله لما قيل بدون تأمل وهذا قد يقع عند الاسترواح وعلى كل  
 حال لا يكون ابن مسعود رفع في هذه الصلوة على معموله ولا بدان يكون قال الا اريكم  
 اولا او هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اخر الانه يريد ان يراه التطبيق الذي قد  
 نخل ولا يتم مراده بغيره فاذن اى شئ وهم فيه سفيان وان راعهم الخطا ط الراءه على  
 ترك الرفع بخصوصه في سياقه فنسالمهم فيه ونقول قد اندرج في عموم اراءه اندراج  
 الخاص تحت العام فليفعلوا ما شاءوا -

ثم اعتناء ابن مسعود بالتطبيق سياقي فيه شئ ويكون اعتنائه به ايضا لانه جرى له مع النبي  
 صلى الله عليه وسلم بخصوصه وكانوا يعتنون بمثله كعدم جزابي محدودة ناصيته لوضع  
 النبي صلى الله عليه وسلم يده الكريمة عليه وكعدم زرعياني اخرجيه لانه كان رآه صلى  
 الله عليه وسلم بحلول الجيب وامثاله ويراجع ما في مسند احمد <sup>١٢٢</sup> من طريق ليث بن ابي سليم  
 عن عبد الرحمن بن الاسود عن عبد الله قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة له فقال  
 استنى بشئ استنى به ولا تقربني حائلا ولا رجعا ثم اتته بماء فتوضأ ثم قام فصلى فحنا  
 ثم طبق يديه حين ركع وجعل ما بين فخذه ام واستشهده في الفتح من باب لا يستن بركب

مَا طَعَنُوا مِنْ رِيْقِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي مَرْفَقَيْهِ فِي السُّجُودِ

عبارة الجملة يظهر منها ان ابن مسعود جعل وضع المرفقين في السجود على الارض  
 وذلك فهمه من بعض الاحاديث ووافقه فيه ابن عمر وغيره ايضا ومن طعن فيه به

من اختار الرقع بعد العلم من العنف وكذا جعل نسخ التطبيق رخصة أيضاً ووافقه  
فيه علي قال في الفتح فقد روى ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال إذا ركعت  
فإن شئت قلت هكذا يعني وضعت يديك على ركبتيك وإن شئت طبقت وأسناده  
حسن إمام فمن طعن فيه به أيضاً فهو أيضاً من العنف والجور وجعل أن في الوضع راحة  
فهو رخصة وفي التطبيق مشقة فهو عزيمة وأخذه من عموم نحو ما عند الطحاوي اشتكى الناس  
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم التفرج في الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
استعينوا بالركب - وليعلم أن التطبيق الصاق بإطني الكفين كهياة الملتصق إلى أحد  
وليس تشبيكاً في اللغة وكان في الركوع والتشهد ثم نسخ أو ترك وترك فيه رواية الكوفة  
قول ابن مسعود إلى قول عمر وأما ترك الرقع فقد روى عن عمر واستمرها عليه -

ثم إن التطبيق عند أهل الكتاب كما رواه مسروق عن عائشة لم يكن في الركوع  
إذ ليس في صلواتهم مع أن مسروقاً قد روى الخضر في الصلاة أيضاً منهم عنها،  
فكلاً الأمرين كان عندهم فنسخ التطبيق ونهى عن الخضر -

باب يبدى ضبعيه ويجأ في جنبه في السجود - (منه ٢٩٧ من العمدة)  
(ذكر ما يستنبط منه) فيه التفريق بين يديه وهو سنة للرجال والمرأة الخنثى تضمأن  
لأن المطلوب في حقهما الستر وحكى عن بعضهم أن السنة في حق النسوة التربع وبعضهم  
خيرها بين الانفراج والانضمام وقال ابن بطال وشرعت المجأفة في المرفق لينحف على  
الأرض ولا يثقل عليها كما روى أبو عبيدة عن عطاء أنه قال خففوا على الأرض فني  
المصنف ومن كان يجأ في أسن بن مالك وأبو سعيد الخدماي وقاله الحسن وإبراهيم  
وعلي بن أبي طالب قال ومن رخص أن يعتمد المصلي برقبته أو ذراعيه ابن مسعود بن

وابن سيرين وقيس بن سعد قال حدثنا ابن عيينة عن سمي عن النعمان بن أبي عياش قال شكونا  
 الى النبي صلى الله عليه وآله عامر الاعتماد في الصلوة فخص به امران يستعين الرجل برفقيه على ركبته  
 وفخذه وعند الترمذي عن ابى هريرة انه اشكى اصحاب النبي صلى الله عليه وآله مشقة الجوع عليهم  
 فقال استعينوا بالركب وروى ابو داود ايضا ولفظه اشكى اصحاب النبي صلى الله عليه وآله الى النبي  
 عليه السلام مشقة الشجوع عليهم اذا انفرجوا فقال استعينوا بالركبة في المصنف حدثنا يزيد بن هارون عن  
 عن ابن عون قال قلت للحمد بن محمد بن سفيان اذا اعتمد برفقيه على ركبته قال ما اعلموا ساء حدثنا عامر  
 عن ابن جريح عن نافع قال كان ابن عمر يرضم يديه الى جنبه اذا سجد حدثنا ابن نمير حدثنا الاعمش  
 عن حبيب قال سأل رجل عن ابن عمر اضع مرفقي على فخذي اذا سجدت فقال سجد كيف تريد  
 لك حدثنا وكيع عن ابيه عن اشعث بن ابي الشعثاء عن قيس بن السكن قال كل ذلك  
 قد كانوا يفعلون ويضمون ويتجاوون كان بعضهم يرضم وبعضهم يمتدح وفي الاخر  
 للشافعي يسر للرجل ان يجأ في مرفقيه عن جنبه ويرفع بطنه عن فخذه  
 وتضم المرأة بعضها الى بعض وقال القترطبي وحكم الفرائض والنوافل  
 في هذا سواء - انتهى

**ومنها ما ذكره علمائنا من حديث البراء بن عازب وتأتي الفاطمة وقد اخرج**  
 ابو داود في الباب واحال عليه الترمذي بعدما اخرج حديث ابن مسعود قال وفي الباب  
 عن البراء بن عازب قال ابو عبيد حديث ابن مسعود حديث حسن وبه يقول غير واحد  
 من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله والتابعين وهو قول سفيان واهل الكوفة  
 وهو مشهور في الباب دارت مذكرتهم فيه فقد مناه من الاحاديث الاخر -  
 وقد اخرج احمد وليس عندك لفظة ثم لا يعود او اول تكبيرة - لعل عادة احمد ان  
 ما انكره او اعلاه لا يخرج في مناه كما يظهر مما في العمدة - وخطبة المنفعة،

ولعله لهذا اخرج حديث ابى بن كعب في قراءة الوتر ولم يخرج القنوت فيه قبل الركوع  
 لا تكاره اياه كما في التلخيص ولا نفى السلام مع انه يجوز ذلك كما في نيل المأرب بدائع القوائد  
 وكذا لم يخرج حديث عائشة في قراءته بزيادة المعوذتين لا تكاره اياها كما في التلخيص ايضا  
 واخرج حديث البراء <sup>٣٨٢</sup> ولم يخرج فيه زيادة <sup>٣٨٣</sup> ثم لا يعود <sup>٣٨٤</sup> لانه اعلمها كما في البدائع ايضا من <sup>٩١</sup>  
 ولم يخرج حديث كان لا يسلم في ركعتي الوتر واما كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهما فكانه  
 حمله على نفى البت بينهما ولا يختاره كما في نيل المأرب ايضا ثم انه قد اخرج حديث ابن مسعود  
 في ترك رفع اليدين وحديث وائل في اخفاء ايمين فكانهما ثابتان عنه وحديث يزيد بن  
 ابى زياد جعل في بدائع القوائد <sup>٩١</sup> عن احمد الزيادة فيه من قول وكيع وفي التلخيص عنه  
 انه تلقن من يزيد فلم يثبت احمد على قول، ثم ابن عيينة يقول انه بعد ما خرج الى الكوفة  
 زاد وعلي بن عاصم عند الدارقطني يقول انه انكر هذه الزيادة في الكوفة وهذا تضارب  
 اضطراب، ثم لو كان عند سفيان ما اخرج البيهقي عن ابراهيم بن شاذان عن الرافع  
 في الموضوعين في حديث البراء لا واردة في الرد ولم يحتج الى هذا التلقين فهو وهو مع ما  
 في علي بن عاصم من الكلام الكثير كما في التهذيب وكذا في ابراهيم بن بشكو ويقول ابو خليفة  
 كانه يغير الالفاظ فيكون زيادة ليست في الحديث او يكون اختلط حديث ابراهيم عن  
 سفيان بن عيينة عن عاصم عن ابيه عن وائل وحديثه عنه حديث البراء والاول عنه  
 في الجوهر النقي من باب قال يرفع يديه حذو منكبيه -

نعم لم يكن يزيد حديث بالترك بمكة ايضا ففيه تردد ايضا - ثم ان في رواية  
 البيهقي نقل ابن عيينة مناظرة الثوري مع الاوزاعي بحديث يزيد هذا وقد كان في الشام

سلمه وقد عذفون ما بعلمونه او هو مشكل كما قبل في ما صنعه البخاري من باب حسن اسلام المرء من الايمان و  
 من باب اذا امر بركعة الركوع وكثير ونحو ذلك راجع الفقه من البابين وفي ما صنعه مسلم من التلخيص ص ٩١ و ٩٢ - ١٢

بعض التاركين ذكره في الجزء عن عبد الله بن العلاء بن زرع عن عمر بن المهاجر لعله عمر بن محمد  
كما في التهذيب عن عبد الله بن عامر اظنه بن يزيد بن تميم كما في التهذيب بقرينة ان ابن العلاء  
من الرواة عنه واخوه عبد الرحمن في التهذيب ايضا ويمكن ان يكون المراد الرفع في الخطبة  
كان احثه بنو امية في الجمعة كما في الفتح من باب الاقتراء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وابن عامر كان شديدا في انكار البدعة وربما يخلط الرفع وكذا في اخر الجزء سؤال عن الاوزاعي  
يدل على ان في الشام ايضا بحثا في المسألة -

والظاهر ان المناظرة مع ابي حنيفة قد ذكره في مسند الخوارزمي عن الشاذلي هذا ايضا  
ومع ان ابي حنيفة رواية عن الاوزاعي في الاصابة من سديسته الانصارية وكذا دار السؤل  
محمد الشافعي ايضا كما في شرح المذهب فاستمر اعلف مختارهم بعد البحث ايضا والفحص - وابن عينية  
اصغر من الثوري بنحو عشرة احوال وايزيد - ثم محمد بن سعيد الطبري في هذه الحكاية لم يعرفه  
في الجوهر وقد ذكره في الميزان -

والذي يظهر انه قد ذكره في الزيادة عند جماعة وقد ذكر ما يساويها عند آخرين وقد  
ترك اصلا ايضا فتوهم التفاوت التهاوت وليس كذلك والاصوب ما يساويها لا النفي  
صريحا ولذا انكرها عند علي بن عاصم او اراد اني لا احفظ اني حدثت ابن ابي ليلى بها -

حدثنا احمد بن علي بن العلاء ثنا ابو الاشعث ثنا محمد بن بكر ثنا شعب بن يزيد بن ابي زياد  
قال سمعت ابن ابي ليلى يقول سمعت البراء في هذا المجلس يحدث قوما منهم كعب بن عجرة  
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتتح الصلاة يرفع يديه في أول تكبيرة -

(سنن دار قطنى ص ١١١)

حدثنا ابو بكر قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان قال ثنا يزيد بن ابي زياد عن ابي ليلى عن البراء بن

عازبٌ قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كبر لا يفتتح الصلوة رفع يديه حتى يكون اجتهاداً قريباً من شجمتي اذنيه ثم لا يعود (طحاوى م ١٣٢)

فهذه رواية شعبة وسفيان من قدام اصحاب يزيد شعبة يقول في اول تكبيرة وهذا كاف في المراد وان لم يقل ثم لا يعود وسفيان قد قاله ثوران البراء قد حدث به قوماً منهم كعب بن عجرة وهو عند احمد ايضا في المسند م ٣١٦ بلفظ حين افتتح الصلوة رفع يديه ام وكأنه حذف قوله في اول تكبيرة من عنده والافساق هو سياق الدارقطني سواء وقد يفعلون ذلك اجتهدا منهم ولو لا طول الامر لسردت فيه امثلة كثيرة منهم موضح فيها ان فلانا حذف كذا لكونه معاولا عنده او مشكلا وله فيه عذر فقد اخرج في الصفحة السابقة من طريق سباط بن محمد كذلك بدن هذه الزيادة ولا ما يسد مسدها فحذفها ههنا ثم الغالب ان المراد بهذا المجلس الكوفة وهناك قوم فيهم كعب بن عجرة فهذا الحديث ابي حميد في عشرة ثم لو سلمت لي لقلت ان الذكر والمحذوف لزيادة ثم لا يعود على مختار الرواة اذا كانوا فقهاء وينبغي لنا الرجوع الى القرائن فيه وكذا هشيم من قدام اصحابه كما في التخرير عن المعرفة وقد روينا هذه الزيادة كما في الجوهر النقي عن الكامل ولهذا والله اعلم حذف في الميزان عنه من مناكيره عن الكامل كما هو عادته والا وراعى من القائل ببلوغه هذه الزيادة فكانت شاعت لم يجرها وابن ابى ليلى اى عبد الرحمن من رجال الكوفة فلعله يجهل الترك والبراء سكن الكوفة وكذا كعب بن عجرة كما في الاصابة ولعل المراد بالمجلس الذي حدث فيه هو مسجد الكوفة كما في حديث كعب في كفارة الاذى من تفسير البخارى م ٦١٦ واذن ففي رواية شعبة قصة وعليها اعتمدنا في تقوية هذا الحديث ليس فيها ثم لا يعود وفيها ما يسد مسدها في اول تكبيرة وقول شعبة في يزيد من التهذيب من ترجمة عطاء بن السائب يخالف ما عنه في ترجمة يزيد



نفسه من الميزان وشعبة هو الراوى عن ابي اسحق في صحاب عبد الله وعلي ترك الرقع  
 فدل على اطلاع له فيه وسفيان في رواية الطحاوى هو الثورى وفي رواية المسند ٣٠٣  
 ابن عينة فقد روى الزيادة الثورى وهشيم وشريك وآخرون كما في الجوهر النقي عن  
 الكامل واسماعيل بن زكريا عند الدارقطني ولعل اسرايل ايضا كما في الجوهر النقي وابن ابي  
 من كتابه كما في جزء البخارى وهو ايضا من قدام اصحابه ووافقهم شعبة في المعنى واذن  
 فزه فيه رأيك ثم رأيت في مبانى الاخبار ان اسرايل رواه بزيادة ثم لا يعود وكذلك حنفى  
 الزيات عند الطبرانى في الاوسط ولما كان البراء نزيل الكوفة فلو كان روى ما يخالف مختار  
 وسيماء عند رواتها كعبد الرحمن بن ابي ليلى لكان اشهر وظهر ما يجيبون به عنه كما ظهر ذلك  
 منهم في حديث وائل من نزيل الكوفة يعلم ذلك بمراجعة عدد من رواه منهم ذكره البيهقي  
 في السان فليس عنه شئ يخالفهم ان شاء الله ثم عندهم تظافر بتلك الزيادة وموافقة  
 في المعنى فيقضى بما بل اقول ان كل من ورد من الصحابة الكوفة جنودا جندة لم يغزهم احد  
 به والا لاستفاض شاع فكان الامر على الاباحة والاطلاق لا غير.

ثم ان الذى يقولون ان فلانا كان برهة من الدهر يروى كذا ثم صار يروى كذا  
 الغالب ان يكون باعبار ما بلغهم منه او لا ثم ثانيا لا باعتبار المرورى عنه في الواقع  
 فقلما يؤرخ مثله وانما ذلك يكون باعتبار زمان علم المتأخر به قبل وبعد فافهمه  
 ثم انه لا ينبغي ان يتوهم من بعض العبارات ان يزيد بن ابي زياد كان ليكن مكة  
 او لا ثم تحول الى كوفة من نحو عبارة ابن جبان في التخرير وقال ابن جبان في كتاب الضعفاء  
 يزيد بن ابي زياد كان صدوقا لا انه لما كبر تغير فكان يلقن فيتلقن فسمع من سمع منه  
 قبل دخوله الكوفة في اول عمر سمع صحيح وسمع من سمع منه في اخر قد دخل الكوفة ليس شئ

فان الذي يعلم من كتب الرجال انه كوفي مستمرا وكذا يعلم ما ذكره في التهذيب من عمر  
 انه خمس عشرة سنة حين قتل الحسين بن علي وكذا اخوه برد بن ابي زياد كوفي كما في  
 من ترجمة ومن ترجمة الحسين بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن  
 الخلاصة ولا يتوهم ايضا من قول سفيان بن عيينة فلما قدمت الكوفة سمعته ابي يزيد كما  
 عند الشافعي وابراهيم بن بشار والبرهاري انه كان قبل ذلك ساكن مكة حتى ينشأ منه  
 انه كان بمكة ثبت في الحديث على ترك الزيادة فيه ثم لما تحول الى كوفة تلقى منهم فان  
 هذا غلط يتركب من تبادر الوهم وكذا ما شرحه به الخطابي ان يزيد كان روى قبل خروجه  
 الى الكوفة بلا زيادة فلما انصرف روى بها ليس له مأخذ ولم يذكر احدا نه ساكن مكة ولا  
 في التهذيب عن ابن حبان ذلك التفصيل وفي التهذيب ان سفيان اشغل من كوفة  
 الى مكة سنة (٦٣) اي بعد مائة فاستمر بها الى ان مات وعمر نحو تسعين ويزيد ولد سنة  
 سبع واربعين وتوفي سنة ست وثلاثين ومائة فابن يد له سفيان ساكنا بمكة او بكوفة  
 وقد توفي قبل قدم بهدربل قبل تحولها الى مكة وعمر نحو سفيان وادرك سفيان من عمره  
 نحو ثلاثين وتقدمت ولادته نحو ستين فان سمعه سفيان بمكة ففي سفره من يزيد بن ابي  
 زياد وسفيان ايضا ولا فهو غلط من ابراهيم والبرهاري ويكون سمعه بالكوفة قبل تحولهم  
 الى مكة فاذا كان يروي قديما على الوجهين وعن عدي بن ثابت ايضا على الوجهين  
 كما عند الدارقطني والظاهر ايضا ان عبارة الشافعي في اختلاف الحديث وفي سنن  
 البيهقي الصواب فيها هو اللفظ الثاني بدون بيان مكة والكوفة ولذا جاء بها مكررة كأنه  
 تردد - ثوان البخاري بنى ترجمته باب المريض يطوف راكبا على رواية يزيد هذا عند ابي  
 داود كما في الفتح ولفظ سفيان بن عيينة عندنا في الجزء ليس فيه تفصيل مكة والكوفة وهو  
 عن الحميدي عنه ففي لفظ البرهاري عنه عند البيهقي بتفصيل ما مر تردد والبرهاري

ابن الحسن حاله معروف في الميزان وغيره وقد آل ذلك البحث التاريخي الى ان ابراهيم  
ابن بشار والبرجاري نقلوا خطأ هذا وبعض ما يتعلق بحال يزيد او ترجيحه ذكره في ترجمته  
ليث بن ابي سليم وكذا في ترجمة عطاء بن السائب فراجع.

والذي يظهر ان في عبارة ابن حبان سقطاً وتكون هكذا فسمع من سمع منه قبل  
دخوله الكوفة وفي اول عمره بالواو والافتنا قض ما قاله الآخرون وبالجملة لا يستقيم ما قاله  
بتعيين مكة والكوفة وقد يدور بالبال ان الضمير في عبارة ابن حبان في آخر قوله الكوفة  
للمسمع لا لزيد وذاك ليكون ما يناسب في الجملة الاولى اى سماع من سمع منه في اول قده  
ذلك التامع الكوفة في اول عمر يزيد - واذن الامر انه كوفي مستمل وروى هناك بالزيادة  
قديمًا وحديثًا واستمر على الزيادة ويكون لما قد ملكه في سفره ان كان ابن بشار والبرجاري  
عند البيهقي حفظا روى لسفيان بدون زيادة ورجع الى الكوفة ثم قد مر سفيان الكوفة فسمع  
هناك هذا هو الامر ثبت فيه وعن البراء عند احمد <sup>٢٩١</sup> اراءة الصلوة ايضاً ومن طريق شعبة عن  
يزيد عن ابن ابي ليلى عنه حدث اخر عنه من <sup>٢٩٢</sup> يث قوا فيه هم كعب بن عجرة وكانه وحده الترك في مجلس  
فدل على ثبوت اطراف الامر وليس من الطريق ان يقضى الواحد على جميع ما المتغير فقد قال هو من الذي ياتي لا يتغير  
وقد قيل في سفيان نفسه ايضاً انه تغير في اخره كما في التهذيب فسبحان الذي يغير  
لا يتغير وبالجملة فقد توارد رواية الكوفة على هذه الزيادة ومخرجه الحديث عندهم فعلى  
انه لا حق لاحد ان يراحمهم في مجلسهم هم هنا ايضاً ويتحكم عليهم من غيب او يحكم على انفا  
ولم يحصل من هذه الاقوال ان يزيد اضطرب فيه وليس الاختصار مرة اضطراباً سيما  
والاكثر على الزيادة وهو كان ايضاً في الاكثر رويها وانما تسور الخارجون عليه وعليهم  
والعبر فيه للداخل فاعلمه

## أَشْرَعُ عَمْرٍو وَمَا يَتَّبِعُ لِقَائِهِ بِهَرَقْلَ مَرَّاشِيَّاءُ

وعن الأسود قال رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود رواه الطحاوي  
وكان كثير الصلاة بعد عمر وكان عليه كثير الصلاة لابن مسعود وذكره ابن سعد ١٢  
 وابوبكر بن أبي شيبة وهو أثر صحيح.

قوله وابوبكر بن أبي شيبة قلت قال في مصنفه حدثنا يحيى بن آدم عن الحسن بن عياش عن  
 عبد الملك بن الجعد عن الزبير بن عدي عن إبراهيم عن الأسود قال صليت مع عمر فلم يرفع يديه  
 في شيء من صلواته إلا حين افتتح الصلوة قال عبد الملك ورأيت الشعبي وإبراهيم وأبا إسحق

له وهو مذهبهم ومذهب علقمة والأسود ابن أخي علقمة واسن منه وكذا عبد الرحمن بن زيد  
 ابن أخيه واسن منه وإذا كان مذهبهما كذلك كما في الالتفات فقد لا يرفع ولا بد  
 وقد صحب الأسود عمر ستين كما في الآثار لمجد وترك التطبيق بقوله كما في الكنز ٢١١ وهو ترك  
 ترك الرفع وهذا كما يستدل في التايخ بالقراش ويعتمد عليه وقد يحمله المحدثون مذهبهم أو المصنف  
 وبهذا القراش يقول الطحاوي ثبت ذلك عن عمر وصح عن علي - ١٢

له وقول عبد الملك وأيت الشعب آه دال على أنه ثبت فيه أي تثبت وكذا مثل هذه الزيادة  
 عن وكيع في حديث علي في المدينة قال وكان شهداء صفين كان أصحاب ابن مسعود يرفعون في الأثر  
 ثم لا يعودون وكان إبراهيم النخعي يفعلها هم - وهو ما قالوا أن الراوي إذا أتى في الحديث  
 بقصة دل على تثبت وعاصم يقول وكان شهداء صفين أي هو مطلع على أحواله ثم  
 تثبت بنقله النهشل ثم أيد وكيع بأصحاب ابن مسعود ثم تثبت كلهم عن الوهم فالزبير  
 ابن عدي اعترف بذكر التطبيق عن ابن مسعود ونسخه عن سعد كما عند الناسي ومثل ذلك  
 عاصم وإبراهيم يذكر عن ابن مسعود ونسخه عن عمر ثم الزبير اعترف بذكر ترك الرفع عن عمر  
 عاصم عن علي وإبراهيم عن ابن مسعود وكذا عاصم بخلاف ابن إدريس فإنه لم يعبأ بالأثر  
 (بقية برصق هيندة)

لا يرفعون ايديهم الا حين يفتتحون الصلوة انتهى رجاله رجال الصحيحين او احدهما -  
 قوله وهو اثر صحيح قلت قال الطحاوي وهو حديث صحيح وقال العلامة ابن الترمذي في  
 الجوهر النقي وهذا السند ايضا صحيح على شرط مسلم وقال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة وهذا  
 رجاله ثقات فان قلت قال الترمذي في نصب الراية كما في النسخ المطبوعة واعتراضه بالحكاية  
 هذه رواية شاذة لا يقوم بها الحجة ولا تعارض بها الاخبار الصحيحة عن طاووس بن كيسان عن  
 ابن عمر ان عمر كان يرفع يديه في التكبير في الركوع وعند الرفع منه روى هذا الحديث سفيا ز الشوري  
 (سنة مائة وثمانين) النسخ وسفيا بن زكريا بذكر الترك كل بما اعتنه واختاره وكذا النهشلي ان كان ذكر  
 في علل الدارقطني التطبيق في حديث ابن مسعود فقد روى ترك الرفع عن علي وكل هؤلاء قد  
 ضربوا الاخوية في الجنة قبل مزينا زعمهم في الامر فخرجوا من البحث قبل ان ياتي هؤلاء وقاموا من  
 المأدبة وكذا اعتنه بنقل نسخ التطبيق من رواية الكوفة وعلمائها ورواة ترك الرفع ابو بكر بن عتيق  
 عند الترمذي ذكر ترك التطبيق وروى ترك الرفع عن ابن عمر عند الطحاوي وغيره وعن ابن مسعود  
 كما في المعرفة وحصين بنسب التطبيق عند الحارثي البيهقي وترك الرفع عن ابن عمر عن ابراهيم  
 عند الطحاوي ومسروق عن عائشة نسخ التطبيق عند سيف في الفتوح من الفتح وابو معاوية عند  
 البيهقي وخيثمة عند الحارثي وابو عبد الرحمن السلمي عند الترمذي واما ابوسبرة الجعفي  
 الاتحاف فغلط من النسخ كل هؤلاء فتشوا عن التطبيق وتركوه بخلاف ترك الرفع فاستمروا  
 عليه وكذا اسود وعقبة في الامرين وخيثمة بن ابي سبرة الجعفي مذهبه الترك كما في العدة  
 وكذا ابواسحق برواية التطبيق عند احمد <sup>١٢</sup> ثم اصرار على ترك الرفع في اثر عمر فخذ هذا البحث  
 التايخي والله يشفيك وهذه ابوالنبتات في بعلومها بحث رواة الكوفة عن التطبيق مع استمرارهم  
 على ترك الرفع كما مر وكذا الحارثي وثنا قاض الكوفة سأل منه ابن عمر الفقيه الحكم بن عتيبة منهم سأل جراح طاووس  
 كما ياتي <sup>١٣</sup>

عن الزبير بن عدي به ولم يذكر فيه لم يعد انتهى قلت زيادة قوله ان عمر بن الخطاب صحبة  
والصواب هكذا عن طاووس بن كيسان عن ابن عمر كان يرفع يديه الخ وقد قال الحافظ ابن حجر  
في الدراية وهو مختص من نصب الراية وبإراضة رواية طاووس عن ابن عمر كان يرفع يديه في الركوع  
وعند الرفع منه وقال ابن القيم في فتح القدير وعارضه الحاكم برواية طاووس بن كيسان عن ابن عمر  
كان يرفع يديه في الركوع وعند الرفع منه انتهى فثبت بهذه الأقوال ان الحاكم عارضه برواية  
ابن عمر لا برواية عمر بن الخطاب قلت وقد راجعت الى نسخة صحيحة مكتوبة من نصب الراية  
في الخزنة المعروفة بأيشانك سوسا ثم بكلمة فوجدت فيها هكذا عن ابن عمر انه كان يرفع

له وهو كذلك عند الطحاوي وشكل الآثار في معارف ابن عمر التي في المتن فقد وجدت  
عن ابن عمر في الخارج لا عمر الذي في الجوهر عن الحاكم وأبي إياه فعمله ورواه فكانه استخرجه  
من رواية عمر المرفوعة وهو كما ترى ثم هي ساقطة واذا كان ابن عمر رأى بنفسه فالحالة على  
عمر لا معنى له ويوهو عند السامع انه لم يره نعم بقي ان الحاكم لم يخص رواية طاووس بالمعارضته  
مع شهرته عن ابن عمر انه كيف يعارض ترك عمر بفعل ابنه والله اعلم ولعله انما عارض بذلك  
لان طاووسا كانه قد شل عنه فلا ينبغي له ان يحتمل عمله عن ابن عمر بما لم يكن يفعله هو بنفسه  
وهكذا الى ما فوقه فانه انتهى الامر الى فعل عمر اذن بهذه الطريقة بخلاف نقل نحو ساقط لان  
نقله ليس عند البحث مع هو والاستنكار ولا اسم عمر فيه وهذا كما جرى لابن طاووس وهو  
عبد الله عند النسائي والحاصل ان نقل طاووس احتجاج لا نقل غير وهذا تخلف الظاهر  
ان الحاكم عارضه بفعل عمر نفسه واستخرجه من روايته المرفوعة استبعادا ان لا يكون يرفع  
بعد الرواية لا من فعله بالنقل الصحيح فانه ليس في ما ذكره اليه في عنده كما في الجوهر النقي  
وكانه لم يكن عند الحاكم من روايته المرفوعة الا هذا واستبعد ان لا يكون يرفع عمر اذن  
(بأنه يرفع يديه)

يديه في الركوع وعند الرفع منه انتهى قلت وعلى العلات فما زعمه الحاكم من ان هذه رواية شاذة ليس بصحيح كيف رجاله ثقات صححه الطحاوي ولا يخالفه رواية احمد اماما زعم من ان الثوري رواه عن الزبير بن عدي لم يقل فيه لم يعد فلجاء به الشيخ العلامة ابن دقيق العيد في كتاب الامامان قوله ان سفيا لم يذكر عن الزبير بن عدي فيه لم يعد ضعيفا لان الذي رواه سفيا في مقدار الرفع والذي رواه الحسن بن عياش في محل الرفع ولا تعارض رواية من

(بقية صفو گذشته) وليس عنده ما في ١١١ من الرسالة اي انار الشان موقوفا ثم فرغ اجمع انه سقط، وينبغي ان يرجع ما في جزء البخاري عن الحسن بن مسلم قال سألت طاووسا أم وهو عند النبي ايضا فليس من فعل عمر ولا روايته في الخارج شيء حتى يؤيد الحاكم في نقل فعله صريحا وذكر رواية الحاكم من طريق الحكم في الدراية ايضا او يكون وقع سهو في النقل وانما كانوا عارضوا اثرين في الترك باثر طاووس عنه لا اثر عمر كما في عبارة الطحاوي ثم وقع في القول تخليط نعم قد قال الحاكم ان حديث عمر محفوظ ايضا وهذا امر اخر ليس بمعارضته ثم ظهروا انما عارضوا بطاوس لانه نقل رواية جزئية وهو في الجزء ولا يتحسن ذلك من كثير الملازمة ولا شهاة في مجاهد كان من خارج فعارضوا بمثله ١٢-

له ولفظ رواية سفيا في السنن من ٢٥ ان عمر كان يرفع يديه الى المنكبين وكذلك عند ابن ابي شيبة وبوب عليه الى ابن مبلخ يديه وهو المراد بمقدار الرفع ولفظة فقط في علل ابن ابي حاتم ٤٥ من قول ابن ابي حاتم ووقع الاثر في الكنز من ٢٠٢ صححه اي التكبير ثم فيه ان هذا اصح لان رواية الحسن بن عياش ليست بصحيحة ١٣-

زاد برواية من ترك انتفى كلامه قلت واما قال ولا تعارض بها الاخبار الصحيحة عن  
 طاووس الخ ففيه كلام ظاهر وقد قال العلامة ابن دقيق العيد ليس هذا من باب التضعيف <sup>انتفى</sup>  
 ولا يخفى على اهل العلم ان عمر بن الخطاب كان اعلم بالنسبة من ابنه عبد الله ومن كان  
 مثله او دونه ولذلك جعل الطحاوي فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذليلا على النسخ - اهـ  
 وهذه ابواب من سنن النساء في فحوص رواية الكوفة عن التطبيق فتركوه،  
 ولم يتركوا ترك الرفع واستمر عليه وجماعة اخرون ايضا قد مروا في امرنا  
 باب التطبيق - اخبرنا اسماعيل بن مسعود حدثنا خالد بن الحارث عن شعبة عن سليمان قال  
 سمعت ابراهيم يحدث عن علقمة والاسود انهما كانا مع عبد الله في بيته فقال اصلي هؤلاء قلنا  
 نعم فامهما وقام بينهما بغير اذان ولا اقامة قال اذا كنتم ثلثة فاصنعوا هكذا واذا كنتم اكثر  
 من ذلك فليؤمكم احدكم وليفرش كفيه على فخذه فكنا انظر الى اختلاف اصابع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كذلك عند اكثر الرواة قلنا نعم وليس الا عند مسلم وهو عند الطحاوي والبيهقي  
 ايضا والظاهر انه وهو السياق يدل على ان ترك الاذان والاقامة بناء على مضيها  
 وصرح به في السنن م٢٧٠ -

(حدثنا نعيم بن حماد حدثنا ابو معاوية عن داود بن ابى هند عن الشعبي عن علقمة قال  
 صلى عبد الله بن مسعود بي وبالا سود بغير اذان ولا اقامة وربما قال يجزئنا اذان الحج  
 واقامته بمرام - من قول الراوي عن ابن مسعود وقد وجه بعض الناس ان نعم بالنسبة  
 الى الظهر ولا بالنسبة الى العصر وليس بشئ لان السياق واحد مما لا غير وقد كانت الصلوة  
 هي الظهر كما في السند من رواية ابن اسحق)

اخبرنا احمد بن سعيد الرباطي قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله قال حدثنا عمرو وهو ابن ابي قيس



عن الزبير بن عدي عن ابراهيم عن الاسود وعلقمة قال لا صليتنا مع عبد الله بن مسعود في بيتهم  
فقام بيننا فوضعا يدينا على ركبنا فنزعنا فما خالت بين اصابعنا وقال رايت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يفعل -

اخبرنا نوح بن حبيب حدثنا ابن ادريس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن  
علقمة عن عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة فقام فكبر فلما اراد ان  
يركع طبق يديه بين ركبتيه وركع فبلغ ذلك سعدا فقال صدق اخي قد كنا نفعل هذا ثم  
أمرنا بهذا يعني الامساك بالركب . نسخ ذلك

اخبرنا قتيبة حدثنا ابو عوانة عن ابي يعفور عن مصعب بن سعد قال صليت الى جنب ابي  
وجعلت يدي بين ركبتي فقال لي اضرب بكفيك على ركبتيك قال ثم فعلت ذلك مرة اخرى  
فضرب يدي وقال انا قد نهينا عن هذا وأمرنا ان نضرب بالاكف على الركب ،

اخبرنا عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد عن اسماعيل بن ابي خالد عن الزبير بن عدي  
عن مصعب بن سعد قال ركعت فطبقت فقال لي اذهبا شيئا كنا نفعله ثم ارتفعنا الى الركب  
الامساك بالركب في الركوع - اخبرنا محمد بن بشر قال حدثني ابو داود قال حدثنا  
شعبة عن الاعمش عن ابراهيم عن ابي عبد الرحمن عن عمر قال سئلت لکم الركبة فامسكوا  
بالركب - اخبرنا سويد بن نصر اخبرنا عبد الله عن سفيان عن ابي حصين عن ابي  
عبد الرحمن السلمي قال قال عمر انما السنة الاخذ بالركب - وبعض هذه الاحاديث  
عند مسلم ايضا -

وقال موقوف الامام اذا كانوا ثلثة والاختلاف في ذلك - اخبرنا محمد بن عبيد الكوفي  
عن محمد بن فضيل عن هارون بن عاترة عن عبد الرحمن بن الاسود عن الاسود وعلقمة قال لا

دخلنا على عبد الله نصف النهار فقال انه سيكون امراء يشتغلون عن وقت الصلوة  
لوقتها ثم قال فصل بيني وبينه فقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل،  
ومن كنز العمال فيهم ٢ وص ١١٢

(مسند عمر) عن ابي عبد الرحمن السلمي قال قال عمر اسكوا بالركب فقد سنت لكم الركب،  
وفي لفظ، ان الركب قد سنت لكم فخذوا بالركب (ط-عب، ش-ت، حسن صحيح، ن-والشاشي  
والبغوي في الجعديات والطحاوي حب قط في الافراد ق-ص)  
عن ابي عبد الرحمن السلمي قال كنا اذا ركعنا جعلنا ايدينا بين اخفافنا فقال عمر ان السنة  
الاخذ بالركب (ق-).

عن ابراهيم قال كان عمر يضع يديه على ركبتيه اذا ركع وكان عبد الله بن مسعود يطبق يديه  
بين ركبتيه اذا ركع - قال ابراهيم الذي كان يصنع عبد الله شيئا لا يصنع فترك والذي  
صنع عمر احب الي (ابن خضر)

عن ابي عمر قال كان عمر اذا ركع وضع يديه على ركبتيه (ابن سعد) (ابو عمر عبد الله  
ابن سنجرة الكوفي) -

عن علقمة والاسود قال اصلينا مع عبد الله فلما ركع طبق كفيه ووضعهما بين ركبتيه  
وضرب ايدينا ففعلنا ذلك ثم لقينا عمر بعد فصلينا في بيته فلما ركع طبقنا كما طبق  
عبد الله ووضع عمر يديه على ركبتيه فلما انصرف قال ما هذا فاخبرناه بفعل عبد  
الله قال كان ذلك شيئا كان يفعل ثم ترك (عب)

مَا كَانَ رَضْوَابُهُ إِشْرَاعِيًّا

قال في الجوهر النقي - ثم خرج البيهقي (عن شعبة عن الحكم رأيت طاووسا يكبر فرفع يديه

حذو منكبيه عند التكبير وعند ركوعه وعند رفعه رأسه من الركوع فسألت رجلاً  
 من أصحابه فقال انه يحدث به عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال ابو عبد الله الحافظ فالحديثان كلاهما محفوظان ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فان ابن عمر رأى النبي صلى الله عليه وسلم فعله ورأى اياه فعله  
 ورواه) قلت في الامام كذا رواه آدم وابن عبد الجبار المروزي عن شعبة وهما فيه والمحفوظ  
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الرواية ترجع الى مجهول وهو الرجل الذي من اصحاب  
 طاووس حدث الحكم فان كانت قد رويت من وجه آخر على هذا الوجه عن عمر الا فالمجهول  
 لا تقوم به حجة وفي علل الخلال عن احمد بن اصرم سألت ابا عبد الله يعني عن هذا الحديث  
 فقال من يقول هذا عن شعبة قلت آدم العقلا في قال ليس هذا بشئ انما هو عن ابن عمر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الخلافات لليدققي ورواه محمد بن جعفر عن شعبة  
 ولم يذكر في نسخة عمراه قلت وهذا الذي اوردته الحاكم معارضاً لا شرعاً في تركه الرفع  
 لا غيره كما سياتي استبعاداً منه ان يروى الرفع مرفوعاً لا يرفع هو ولم يدرك في  
 الباب محل جراح الجوارق تنازع الفعلين فلعل عمر جاء فيه بالعدل وكان غير منصرف عن  
 المعرفة بالسببين وان شئت الاخبار بالذي يدر مع الحق فعلاً وتركاً فهو هو

اذا كان في امر وجه عدلية	فخذ بالذي ترضى واخبر به كذا
دع الحسن في الاعراب ثم اخرج نحوهم	الى كوفة او بصرة حيثما ترى
تنازع فعلاً فان شئت اعملن	لاول اثنين وذاك على سوى
ولو انما تسع لصوب مصوب	كفاك ولم تطلب قليل من الرضى
ومن ساء ملن معنوي وغيره	يجوز لهم خفض ورفع كما اتى

نعوما هو المعنى يؤثر باطنًا،      فيترك من لا يعرف الفخو نحوذا،  
 فانشئت فانصب ايديا لا سكانية      وان حثت بالاسكان فالاصل في البيت  
 وان رمت اظهر الحرفين فاعتمد      وان شئت ادعاما ففي الجنس مرقضا

قال الزيلعي وقال الدارقطني هكذا رواه ادم بن ابياس وعمار بن عبد الجبار  
 المروزي عن شعبة وهما وهما فيه، والمحفوظ عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم،  
 قال الشيخ وايضا فهذه الرواية ترجع الى مجهول وهو الذي حدث الحكم من اصحاب طائفة  
 كان روى من وجه اخر متصلا عن عمرو الا فالمجهول لا تقوم به الحجة وهما اخرجهما  
 البيهقي في الخلافات من طريق ابن وهب اخبرني جوبة بن شرح الحضرمي عن ابي عيسى  
 ابن كيسان المدني عن عبد الله بن القاسم قال بينما الناس يصلون في مسجد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم اذ خرج عليه عمر بن الخطاب فقال اقبلوا علي بوجوهكم اصلي بكم صلوة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كان يصل ويأمر بها فقام مستقبل القبلة ورفع يديه  
 حتى حاذى بهما منكبيه ثم كبر ثم ركع وكذا لكسين رفع فقال القوم هكذا كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا انتهي - قال الشيخ ورجال سنادوه حماد بن فوز بن سليمان  
 ابن كيسان ابو عيسى التميمي ذكره ابن ابي حاتم وسمى جماعة روى عنهم وجماعة روى عنه  
 ولم يعرف من حاله شيء وعبد الله بن القاسم مولى ابي بكر الصديق ذكره ايضا وذكر انه  
 روى عن ابن عمر بن عباس وابن الزبير وروى عنه جماعة به امره من الزيلعي  
 وكذا عند ابن القطان كلاهما مجهولان -

قلت ابو عيسى من رجال التهذيب وثقة في الميراث من يكيه واما ما في تهذيبه  
 من رجاله ويشد في امراد آله عمر فانه يروي عن الصغار في التهذيب انه يروي عن

ان يكونا واحدا مع ان الثاني يروى عن اصاغر فقط وروايته عن عبد الرحمن بن ابزي  
 في الزوائد منك والمسدد منك واذا كانا واحدا فلم يدرك عمره ورواية الخلافات ليست  
 صريحة ايضا فيه ويلتبس بما في المسند عنه عن عبد الرحمن ايضا والظاهر ان بينه وبين  
 عمر عبد الرحمن بن ابزي فسقط في اسناد رواية الخلافات ثم انه هو الراوى عن عمر  
 ترك التكبير كما مر عن العدة فكيف بالرفع وقد ذكر هناك واقعة وكذا ههنا والله اعلم  
 ثم لا يفهم ماذا فهم منه الشيخ حتى اورد في الرقم والذي يهمل ان يكشف عن مقصوده  
 فانه في غاية الابهام وظاهر قليل الجدوى فضلا ان يستدل به على الرقم والذي يظهر  
 ان المراد بقوله ثم كبر ثم ركع تكبير الركوع لا تكبير التحريمة فلم يذكره واعتبره في قوله فقام  
 مستقبل القبلة ورفع يديه عناية وقوله وكذلك حين رفع اى كبر كذلك حين الرقم اطلاق  
 التكبير على التميع في هذا المحل متواتر في الروايات ذكر في الفتح عدد كثير من باب اتمام  
 التكبير في الركوع منه في مسألة التكبير في كل خفض ورفع فراجع. ونفس عنوان التكبير في  
 كل خفض ورفع مشهور في الروايات وكذلك في حديث ابن عباس في معرفة انقضاء  
 الصلوة جاء بلفظ التكبير والذكر وكأهم يطلقون على ذكر يكون بالاعلان تمشية القوم  
 من حال الى حال كالقائد تكبيرا لانه الكثير في ذلك ولزم الاختصاص صدق فانه الغالب  
 في موضع الشعار ولعل الفطرة الانسانية تتدرج اولا الى معرفة كبر فوقه بيده الاصل لا يد  
 الانسان ثريته بعد ذلك الى انه لا اله الا هو والصغير الذي عرف صغره نجبت اولا  
 الى كبر ثم يلوح له بعد ذلك انه واحد وكذلك في الشاهد بلحق الصغير الى الكبير وهو مقصوده  
 واز لم يكن موصوفا بالوحدة فاذن رتبة التكبير من حيث سلوك الطريق قبل التوحيد والاحلاص والتكبير  
 لما كان كبرا معنويا تناسبه رفع الصوت ورفع اليدين ولذا كان الكبر ياء رداء لا انرا وهو  
 العظمة ويناسبه زار الركوع فحل فيه سبحانه رب العظيم وهو قوله اما الركوع فعظموا فيه

الرب لا نه حق الا ذاروا القيام للكبرياء والقرب للجمعة واتجده واقترب ه  
 فاراد الراوى بهذا السياق انه اهمهم ونقلهم من حال الى حال كقائد العسكر  
 بالتكبير ونحوه وهذا لفظ احمد في حديث ابى سعيد وعن سعيد بن الحارث قال اشتكى بهمزة  
 او غاب فصله لنا بسعيد الخدري فجهرا بالتكبير حين افتتح الصلوة وحين ركع وحين قال  
 سمع الله لمن حمده وحين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين قام من الركعتين الحديث  
 فهل فوق ذلك شئ فيه قوله وحين رفع رأسه من السجود وحين سجد ينبغي ان يؤخذ على  
 السجودتين حتى يطردها ان يكون المراد وحين قال سمع الله من حمده اى بعد للسجود وحين  
 رفع من السجدة اى الاولى وحين الثانية فيبقى بعد السجدة الثانية بلا ذكر

اِنَّ عَلَى رَأْسِكَ وَتَبِعَ الْقُبُورِ وَقَدْ اِضْلًا لَنَا

وعن عاصم بن كليب عن ابيه ان عليا كان يرفع يديه في اول تكبيرة من الصلوة ثم  
 لا يرفع بعد رواه الطحاوى وابوبكر بن ابى شيبة والبيهقى واسناده صحيح -

قوله وابوبكر بن ابى شيبة قلت وقال حدثنا وكيع عن ابى بكر بن عبد الله بن قطف  
 النهشلى عن عاصم بن كليب عن ابيه ان عليا كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة ثم لا يرفع  
 انتهى -

قوله واسناده صحيح قلت قال الحافظ ابن حجر فى البداية رجاله ثقات وقال الزيلعى هو اثر  
 صحيح وقال العيني فى عمدة القارى اسناد حديث عاصم بن كليب صحيح على شرط مسلم انتهى -  
 فان قلت اخرج البيهقى من طريق عثمان بن سعيد الدارمى ثم قال قال الدارمى فهذا  
 قد روى من هذا الطريق الواهى عن علي بن ابي طالب روى عبد الرحمن بن عوف عن الاعرج

له وقال فى جزء رفع اليدين قال عبد الرحمن بن مهدى ذكرت للتورى حديث  
 النهشلى عن عاصم بن كليب فانكره ام فكأنه لم يبلغه ولقى ابن مهدى يرضيه (باني بن عوف)

عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يده عند الركوع و  
 (بقية صفحته) كما في التعليق وابن مهدي يوثق النهشلي كما في التهذيب <sup>٢٣</sup> والانساج في  
 اصل اللغة عند المعرفة كما في مفردات الراغب القاموس وما في النهاية انه المحمود فعرف حادث قال  
 عمر لحدى بن حاتم وعرفت اذ أنكروا ولم يذكره السفیان رواية عن أبي بكر وفي كتاب الامم <sup>٩١</sup>  
 ان ابراهيم بن عليا من التاركين فمروثات عنه وهو في اختلاف الحديث وفي السنن <sup>٢٤</sup> عليه  
 عنه ما يفيد ان حديث علي قد شاع عن عاصم ليس النهشلي بمداره، قال في الاختلاف فان ابراهيم  
 النخعي أنكر حديث وائل بن حنبل قال اني رأيت بن حنبل اعلم من علي وعبد الله مع ما عنه في شرح  
 الالفية <sup>٣٢٣</sup> وفي كلام الدارقطني في نصب الرتبة ان النهشلي روى المرفوع ايضا من حديث علي  
 قال الزيلعي وهو اثر صحيح قال البخاري في كتابه في رفع اليدين وروى ابو بكر النهشلي عن عاصم بن كليب  
 عن ابيه ان عليا رفع يديه في اول التكبير ثم لم يعد وحديث عبيد الله بن أبي رافع اصح انتظم  
 فجعله دون حديث عبيد الله بن أبي رافع في الصحة وحديث ابن أبي رافع صحيح الترمذي وغيره و  
 سيأتي في احاديث الخصوم وقال الدارقطني في علله واختلف على أبي بكر النهشلي في فرواه عن  
 ابن سليمان عنه عن عاصم بن كليب عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فرواه وهو في رفع يديه  
 وخالفه جماعة من الثقات منهم عبد الرحمن بن مهدي وموسى بن داود واحمد بن يوسف وغيرهم  
 فرواه عن أبي بكر النهشلي موقوفا على علي وهو الصواب وكذلك رواه محمد بن ابيان عن عاصم  
 موقوفا انتهى فجعل الدارقطني موقوفا صوابا والله اعلم - فلعل الثوري أنكر المرفوع وهو  
 المتبادر من سؤال ابن مهدي بلفظ الحديث والتسأل ايضا انما كان عنه لاستغرابه ويثبت  
 مما نقله في المجلي الشيخ النيموي وجللاء العينين عن علل الدارقطني ان النهشلي روى المرفوع  
 من حديث ابن مسعود ايضا وهذه عبارته - "وسئل عن حديث علقمة عن عبد الله قال لا  
 (باقى من صفحته)

وبعداً يرفع رأسه من الركوع فليس الظن بعلي أنه يختار فعله على فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
ولكن ليس أبو بكر النهشلي من حجة بروايته أو تثبت به سنة لروايات بها غيره انتهى قلت قال  
العلامة ابن الترمذي في الجوهر النقي كيف يكون هذا الطريق وأهياً ورجالة ثقات فقد روى  
عن النهشلي جماعة من الثقات ابن مهدي أحمد بن يونس وغيرهما وأخرجه ابن أبي شيبة رحمه  
المصنف عن وكيع عن النهشلي والنهشلي أخرجه له مسلم والترمذي والنسائي وغيرهم

رسالة مني كبرشته) أرىكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع يديه في أول تكبيرة ثم لم يعد  
فقال يرويه عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة حدث به الثوري عنه و  
رواه أبو بكر النهشلي عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه وعلقمة عن  
عبد الله وكذلك رواه ابن أدريس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن  
علقمة عن عبد الله وأسنادة صحيح، وظاهرة أنه يريد به اختلافهم في جمع الأسود وعلقمة  
أو أفراد أحدهما ولم يبين اختلاف الساق وإن كان في المدونة أخرجه عن سفيان  
من طريق كليهما وكذا عبارة عثمان الدارمي قلة يقول يختار فعله على فعل النبي صلى  
الله عليه وسلم وهذا إنما يكون إذا سلم أن الترك كان فعل علي وقوله أو تثبت به سنة لروايات  
بها غيره إنما يليق بالمرفوع وهذا الاختلاف كله لا يهمل في صدق المرفوع ثم تدرجون إلى  
الموقوف أيضاً فترك العبارة وتعلق بعبارة الشافعي في السنن تدل على أنه يسلم روايته  
عن عاصم أي بدون واسطة النهشلي ثم على من يحملون الخطأ على النهشلي أمر على عام  
هذا وقد صلح في شرح المذهب عبارة الدارمي ١٢

له وكذا في المدونة عن وكيع وزاد وكان شهد معصيين أي كليب، وراجع قوت المختار  
والفهرست ١٥٢ وسنن الدارقطني ٣٣٦ مع ما في التهذيب ٣٢٦ والفهرست ٢٣٣ فكان تصحيح من عليه  
(بقية منقولة)



ووثق ابن خنبل ابن معير وقال ابو حاتم شيخ صالح يكتب حديثه ذكره ابن ابى حاتم وقال المذاهبي في كتابه  
رجل صالح كثر فيه زحان بلا وجه ثقال قوله فليل الظن بعلي الخ خصمه ان يعكسه يجعل فعلمنا عبد النبي  
صلى الله عليه وسلم دليلاً على نسخ ما تقدم اذ لا يظن به انه يخالف فعلمنا عليه السلام لا بعد ثبوت نسبه عنده  
كلامه وقال الشيخ العلامة ابن دقيق العيد المالكي الشافعي في كتابه الامام ما قاله الدارمي ضعيف فانه جعل  
رواية الرفع مع حسن الظن بعلي في ترك المخالفة دليلاً على ضعف هذه الرواية خصمه ليحكم الامر ويجعل  
فعل علي بعد الرسول صلى الله عليه وسلم دليلاً على نسخ ما تقدم رانتهى قلت اما قوله لم يأت بها غيره  
فمد فرع بما رواه محمد بن الحسن في الموطأ اخبرنا محمد بن ابيان بن صالح عن عاصم بن كليب الجرجسي عن ابيه  
قال رأيت علي بن ابي طالب ينع يد يديه في التكبيرة الاولى من الصلوة المكتوبة ولم يرفعها فيما سوا ذلك  
استقى قلت محمد بن ابيان بن صالح ضعيف جماعة وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان قال احمد

(بقية عايشة صفو كذشته) من جامع المدونة وغيرهم اكبر سناً من اعلال من اعلاه ومن  
اثبت به وعمل به اقدم عن تأخر ولا حتى له في اعلاله وفي اهل الكوفة اقام علي وهم  
العارفون بحاله ولم يرووا عنه غير الترك وكذا ابن مسعود وكذا روى ورأوه عن عمر واعتوا  
به لان مختارهم الترك واعتنى اخرون بالرفع فاعلنوا روايته ولم يعتنوا بالترك هذا ١٢  
له اخرج له عبد الله في زوائد المسند كما في المنفعة وراجع ما ذكره في ص ٣٦  
وكلام البخاري ٢٢ في الصغير ٢١٢ ليس بالحافظ عندهم وهولين -

ورجح ايضا في اللسان الفرق بين القرشي والجعفي وهو جد مشككانه فلا تقع  
عبارة تهم على واحد فاعلمه وحيد مشككانه في التهذيب تمييزاً ٥ واسم مشككانه  
عبد الله بن عمر بن محمد بن ابيان بن صالح من رجال مسلم ونسبه محمد في الموطأ من  
القراءة خلف الامام قرشياً وكذا في الميزان فهو واحد -

لم يكن من يكذب وقال ابن حاتم سالت إلى عنه فقال ليس بالقوي يكتب حديثه  
 وعنه الدارقطني مثابا لهم كما في تخرجه البداية ١٢٠٠ وراجع نفع الميث ١٢٠٠ وكذا الدارقطني في تهذيبه ١٢٠٠  
 ولا يجزئ به انتهى كلامه -

### أثر ابن عمر وماتعلق به

وعن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى  
 من الصلوة رواه الطحاوي في البكر بن أبي شيبة والبيهقي في المعرفة وسنده صحيح -  
 قوله عن مجاهد الخ قلت هو من طريق أبي بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد رواه  
 كلهم ثقات وقد صححه غير واحد من أصحابنا واعترض عليه البخاري في جزء رفع اليدين  
 بوجه منها أنه حكى عن يحيى بن معين أنه قال حديث أبي بكر عن حصين إنما هو  
 منه لا أصل له قلت إنما هو دعوى لا دليل عليها فلا تجمع حتى تقوم عليها الحجة -

له ولفظ أثر ابن عمر من آخر جزء رفع اليدين قال ما رأيت ابن عمر رضي الله عنهما  
 يرفع يديه في شيء من الصلوة إلا في التكبيرة الأولى اه ٢٢٠ ونحوه عند ابن أبي شيبة  
 كأنه ما رأى قط ١٢

له راجع الحجة ١٣٠ والمدونة ١٤٠ واللسان ١٥٠ وفي التخرج عن ابن عمر  
 أيضا ٢٠٥ وهو عند الطحاوي في الرفع عند رؤية البيت وكان يجتزئ بتكبيرة  
 المدرك الركوع كما في المصنف ١٦٠ وراجع البداية لابن رشد ١٧٠ ومثله وهو  
 في المدونة ١٧٩،

له استبعاد آمنه لما اشتهر عنه من خلافه وكذلك عن أحمد في بدائع القوائد لا غير  
 ١٨٠ ثم انه نسب ابن حزم إلى ابن معين اختياري الرفع وتقدم في جزء البخاري عليه  
 وكذا البيهقي ولم ينسب إليه اختياري وهو الظاهر وهذا أصح منه وإنما نسب البخاري إلى  
 (بأنه يرويه)

ومنها انه حكى عن صدقة انه قال ان ابا بكر بن عياش قد تغير باخوه قلت ابو بكر بن عياش ثقة قد اخرج له البخاري في صحيحه محتجابه وقال الذهبي في الميزان وقد (بقية ما فيه كذا) ابن معين تصححه احاديثه نعم ذكر اختصار يحيى بن سعيد بن القطان آياه مع كونها حنفيين وكذا وكيع ذكر الذهبي في رسالة مذهب ابن معين وفي التمهيد مذهب وكيع انهم احناف في تذكير الحفاظ من ترجمة وكيع عن يحيى بن معين ان وكيعا والقطان كانا يفتيان يقول الى حنيفة وذكر ابن خلكان في ترجمة ابى حنيفة عن ابن معين انه قال القراءة قراءة حمزة والفقهاء الى حنيفة على هذا ادركت الناس وذكر من ترجمة الليث بن سعد انه وجد في بعض المجاميع انه حنفي المذهب والله اعلم ١٢ -

له صدقة بن الفضل كان جاهلا بذهبه كما في التهذيب يجعل هذا فاصلا بين اهل الرأي وغيرهم ثم عجزا رتبة في الجزر ينطبق على حصين لا على ابى بكر والظاهر ان البخاري في ابى بكر ليس كذلك وما ذكره ابن حبان من حماد بن سلمة من التهذيب يدل على انهما في مرتبة وراجع ما عند الترمذي عليه وعند الطحاوي باسناد صحيح عن ابى بكر بن عياش قال ما رأيت فقيها قط يفعل برفع يديه في غير التكبيرة الاولى فقد فتش عن هذه المسألة وكذا حصين فوقع كما عنه عند محمد الطحاوي وغيرهما في قصة ابراهيم والخارج وان كانت مختلفة دلت على تفتيش وهو على تثبت -

وهذا يدل على ان اثر ابن عمر ثابت وابن ابى داود وهو ابراهيم بن ابى داود كما في اوائل الطحاوي - قال في اللسان من ترجمة الطحاوي عن تايخ مصر ومع الكثير ايضا من ابراهيم بن ابى داود الصميم وكان من الحفاظ المكثرين راجع الفهرست ٣ (باقى في الفهرست)

اخرج له البخاري وهو صالح الحديث وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ثقة عابدا لا  
انه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح قلت فثبت انه من الثقات لكنه حين كبر ساء حفظه  
وقد حقق في الاصول ان الثقة اذا تغير فمن روى عنه قديما فروايته صحيحة وهذا الاثر  
قد روى عن ابى بكر بن عياش قيل تغيره لانه من جهة احمد بن يونس عند الطحاوي وهو  
من اصحابه القداماء قد حتم به البخاري من طريق احمد بن يونس في كتاب التفسير من  
صحيحه فيثبت لا يضره تغيره باخروه وقد رواه عنه غير واحد من الثقات وقد حكى الحافظ  
ابن حجر في مقدمته عن ابن عدى انه قال لم اجده حديثا منكرا من رواية الثقات  
عنه فثبت ان مقاله صدقة لا يعلل به هذا الاثر ومنها ان مجاهد خالفه في ذلك  
غير واحد من اصحاب ابن عمر مثل طاؤس وسالم ونايع وابى الزبير وعمار بن خنار  
كلهم قالوا رأينا ابن عمر يرفع يديه اذا كبروا اذا رفع فلو تحقق حديث مجاهد حمل على  
ان ابن عمر منسها كما يسهو الرجل في صلوة لانه لم يكن يدع ما رواه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قد جاء انه كان يرفع يديه بالحصى فكيف يترك شيئا يضره غيره

(بقية حاشية صفحہ گذشتہ) والوبکرمین عیاش من اتباع التابعین بناء علی ما فی التقریب من الطبقة  
فاعلمه وراجع شرح الالفیة ۳۱۱ و فی الاتحاف فی ذکر الی حنیفة ۴۰ حکایات عن الی بکر عنه  
وکان عنده کتاب کہا فی التہذیب وقد اهتم بنقل نسخ التطبيق كما عند الترمذی و حصین

شیخہ کا عند الحارثی الیہمقی - ۱۲

[illegible]

قلت ما رواه مجاهد قد وافقه عليه عبد العزيز بن حكيم عند محمد بن الحسن في موطأه قال  
 اخبرنا محمد بن ايان بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم قال رأيت ابن عمر يرفع يديه خذاً  
 اذنيه في اول تكبيرة افتتاح الصلاة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك انتهى قلت وقد مر ان  
 محمد بن ايان وان كان ضعيفاً لكنه ليس ممن يكذب وحديثه يكتب في ذلك يعقده  
 حديث مجاهد والجمع بين ما رواه مجاهد وبين ما رواه طاووس وغيره ممكن بان ابن عمر  
 رفع يديه مرة وتركها أخرى قال الطحاوي فقد يجوز ان يكون ابن عمر فعل ما رآه طاووس  
 يفعل قبل ان تقوم عنده الحجة بنسخه ثم قامت الحجة بنسخه فتركه وفعل ما ذكره عنه مجاهد  
 واما ما قال من انه محمول على السهو ففيه كلام ظاهر لان الرجل لا يسهو في مثل هذا الامر  
 الذي يتكرر ليلاً ونهاراً الأمرة او مرتين لا مراراً وقد ذهبوا الى ان يرفع يديه في الركعتين  
 في خمس مواضع خلا تكبيرة الافتتاح فكيف سهواً فيه ابن عمر في كل موضع من المواضع  
 الخمس على ان مجاهداً كان من اصحابه الكبار ومع ذلك لم يره مرة ان يرفع يديه خلا  
 تكبيرة الافتتاح فكيف يصح ما اوله البخاري من السهو قلت وبما ذكرناه يدفع سائر ما ذكره  
 على هذا الاثر والله اعلم بالصواب - انتهى ما نقلناه من آثار السنن وتعليقه في حديث  
 ابن مسعود وشرحه على ابن عمر وجلنا في صدر الصفحة لا يخفى بالمراجعة تمييزه  
 من كلامنا -

واجاب البيهقي في كتاب المعرفة فقال وحديث ابوبكر بن عياش هذا اخبرنا  
 ابو عبد الله الحافظ ذكره بسنده ثم اسند عن البخاري انه قال ابوبكر بن عياش اختلط  
 بآخره وقد رواه الربيع وليث وطاووس وسالم ونافع وابو الزبير وعمار بن دينار و  
 غيره قالوا رأينا ابن عمر يرفع يديه اذا كبر اذا رفع وكان يرويه ابوبكر بن عياش قدما

عن حصين عن ابراهيم عن ابن مسعود مرسل موقوف ان ابن مسعود كان يرفع يديه  
اذا افتتح الصلوة ثم لا يرفعهما بعد هذا هو المحفوظ عن ابى بكر بن عياش والاول خطأ  
فاش لمخالفته الثقات من اصحاب ابن عمرؓ -

قال الحاكم كان ابوبكر بن عياش من الحفاظ المتقنين ثم اختلف حين ساء  
حفظه فروى ما خولف فيه فكيف يجوز دعوى نسخ حديث ابن عمر بمثل هذا الحديث لضعف  
اول قول انه ترك مرة للجواز اذ لا نقول بوجوبه ففعله يدل على انه سنة وتركه يدل على  
انه غير واجب انتهى -

قوله ثم اسند من كلام الزيلعي كما ان ما قبله فذكره بسند من كلامه فالجواب تمامه للبيهقي  
واما الاختلاف فقد اجاب الشيخ النيهوي عنه واما قوله وكان يرويه ابوبكر بن عياش قلها  
آه فهذا عنده امانة عدم التثبت وعندنا انه امانة استثبت فان رواية الكوفة كانوا في  
تحقيق الترك على ما مر عن عدة كثير وعن ابى بكر بن عياش وشيخه حصين بن عبد الرحمن  
نفسهما والمفتش اذا زاد شيئاً كان دليلاً على انه وجه في تفتيشه وغضون بحشه لانه  
دليل اضطرابه وعدم ثباته ثم انه لا ملاقات له مع اثر ابن مسعود ولا في الاسناد ولا في  
المتن وحصين في اثر ابن مسعود ذكر قصة السؤال عن ابراهيم عند الطحاوي ومحمد  
الدارقطني والبيهقي وابى يعلى وكلاما وواقعة ليس هو في اثره هذا اي عن ابن عمرؓ  
فلا وجه ولا توجه لما قاله وقد مر في حديث المروان السبع متابع له معنى وقد مر مثلاً  
في حديث البراء ان حكمهم بان فلائاً كان يروى ثوصا يروى كذا الغالب فيه ان يكون  
باعتبار ما بلغ المتأخر عن المتقدم اولا وثانياً لا باعتبار المروى عنه في الواقع وقبلية  
رواية وبعديتها هناك وانما ذلك باعتبار حصول العلم للمتأخر به قبل وبعد كذلك

يقع الامر في الخارج فاعلمه -

ثم كل هذا حدس وحرز منهم ومنافكا يمشون يمشون وكما يجرون يجارون  
وليس العلم الا عند الله وكان الصواب ان لا يتعلل في رواية الاثبات اذا ساعد  
العمل وكان الامر من الاختلاف المباح ولا يرمى بالغيب وان لا يتعلل في خلاف ما  
اختار المرء من كل وجه ويؤيد في كل عند يدل انه لا يريد من الاول ويسلك  
فيه سبيل الجدل ولكن الله يفعل ما يريد -

ولا يتعلق بالمسألة ما في الميزان من بشر بن حرب الندي ولعل هذا اراد  
جزء رقع المدين فراجع التحريم ٢٨٣ ومنه يظهر ما في نقل الفتح ١٢٣ وراجع الجوهر  
في ١٦١ وانما لفظ اليد في اثر بشر بن حرب وليس الا في رفع القنوت فتروني برفع الصلوة او في الدعاء كما في الفتح ١٢٣، ١٢٤  
م ١٦١ والزوائد ١٩٦ والعهد ٢٢٦ والمسند ١٦١ -

**فصل** في احاديث ترك رفع اليدين في غير الافتتاح والاثار فيه غير مأمور -  
وهي حديث ابن عباس مرفوعاً قولاً يدل على الاكتفاء بالرفع عند احرام الصلوة وحديث  
ابي هريرة ومروان بن عباد بن عبد الله بن الزبير في الترك كثيراً

اما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فاورده الزيلعي من طريق الطبراني عن النسائي  
حيث قال حدثنا احمد بن شعيب ابو عبد الرحمن النسائي ثنا عمرو بن يزيد ابو يزيد الجرمي ثنا  
سيف بن عبد الله ثنا ورقاء عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال السجود على سبعة اعضاء اليدين والقديين الركبتين  
والجبهة ورفع الايدي اذا رايت البيت وعلى الصفا والمروة وبعرفة وعذر وهي الجمار  
واذا قمت للصلوة ام -

وفي الجامع الصغير للسيوطي واذا اقيمت الصلوة قال شارحه الغريزي قال الشيخ

حديث صحيح وقال الزيلعي قلت رواه موقوفاً بن أبي شيبة في مصنفه فقال حدثنا ابن فضيل  
 عن عطاء عن طاؤس عن سعيد بن جبائر عن ابن عباس قال ترفع الأيدي في سبع مواطن  
 إذا قام إلى الصلوة وإذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وفي جمع وفي عرفات وعند  
 الجمار انتهى - ابن فضيل هو محمد وهو ابن سمع من عطاء بن السائب بعد تغيّره لكن إسناده  
 النسائي قبله كله من رجال التهذيب ثقات <sup>راجع الفقه من الله ثم موثق ومثبت في باب ذكر سنة الحج والاسود ١٢</sup> ورواه بن عمر عن اقران شعبة وشعبة سمع  
 من عطاء قبل التغيّره إسناده قوي ومتابعاته أيضاً في التخرّيج كافية ويكفي فيه وجود <sup>النسائي</sup>  
 فيه فانه على ما علم من عادة لا يروى ساقطاً ولا عن ساقط وتعللوا فيه باختلاف  
 في الوقف الرفع وبانه ليس فيه لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن والحديث ان شاء الله  
 قد خرج من مشكاة النبوة وكأنه تمتة ما أخرجه في باب السجود على سبعة أعظم من  
 طريق طاؤس عن ابن عباس - وقد روى موقوفاً ومرفوعاً وهو ثابت على الوجهين و  
 كذلك فعل ابن عباس بحديث السجود فمرة قال أمر النبي صلى الله عليه وآله وتارة عن  
 النبي صلى الله عليه وآله أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم وتارة قال النبي صلى الله عليه وآله  
 أمرت عند البخاري وغيره وطاؤس يروي حديث السجود عن ابن عباس بدهن واسطة ولعله  
 لم يسمع القطعة الثانية إلا بواسطة سعيد بن جبائر عنه - وإيضاً بالوجهين في اللفظ و  
 مآلها واحد والشارع لها ذكر وظيفة السجود وإن السجود في الجسد سبعة أعضاء لا سجد  
 واحد تعرض لوظيفة اليدين بعده وليس هو إلا الاستكافة لله والاستقبال عليه والاستكافة  
 له قالوا تشكوا إليه ما ليس يخفى عليه : فقلت ربني يرضى ذل العبد لديه  
 كما في حديث النهاية هذه يدي لك أي لله وفي حديث خبيب اعطونا بأيدٍ كبير وذكراً  
 الرفع فيه من الشعائر وهو الصلوة والمشاعر وهو قصر أضافي لأحقيقه والرفع في غير



هذه المواطن الى خيرة الرجل وهذه مشاعر ثم المراد بروية البيت اما رويته كما عند الشافعي  
 رحمه الله واما الاستلام كما عندنا وابن عباس راوى هذا الحديث يروى في الصحيح <sup>التكبير</sup>  
 عند اركان البيت من دخله فاستق ما عنده والعيد الجنازة شعاران عظيمان للملوك فلذا  
 اختلفت فيهما بالتكبير ازيد وعند الطحاوي من تكبيرات العيدين من المجلد الثاني لا تنسوا  
 كتكبير الجنازة مرفوعا الذي يظهر اوجه التشبيه ليهوكون التكبير اربعا فطلب مع هذا السرد في  
 عن ابي حنيفة الرفع في اربع الجنازة كما في رد المحتار وهو اختيار مشايخ بلخ منا وابن عباس  
 يقول في الجنازة يرفع في اول مرة ثم لا يعود ذكره في اللسان من الفضل بن السان فطرح  
 حديثه هذا هناك بخلاف ابن عمر ثنية كما في الجزء والتخريج وما تقول في تصحيح الحاكم  
 حديث عطاء بن السائب في كل ارض بنى كنيستكم مع التعلل ههنا الا اختيار شي وما  
 وافقه وترك اخر وما ساعد من الاول والنظر ان ابن عباس لما لم يرفع في الجنازة في  
 غير الافتتاح فقد يكون يفعل كذلك في الصلوة المطلقة فزاد على عدم التاركين وكذا  
 ابن الزبير سيأتي -

قوله ورفع الايدي اذا آم مفيد للقصر وان لم تكن كاد الا فان القصر اذا كان  
 طرفا الجملة معرفة كما في قوله تحريمها التكبير وتحليلها التسليم وكذا اذا كان احد الطرفين  
 معرفة وفي طرف الثاني كلمة معينة كافتاد القصر كمن وفي واللام نحو الامة من القرش  
 والكرم في العرب والحمد لله ونحو زيد الامير لمعهودية الامير والامير يزيد لتعيينه <sup>هذا</sup>  
 هو الفرق بينهما مع افتاد كليهما قصر الامارة على زيد قال في بدائع الفوائد اما المسألة  
 الثانية وهي تعريف الصراط باللام ههنا فاعلم ان الالف واللام اذا دخلت على اسم  
 موصوف اقتضت انه احق بتلك الصفة من غيره الا ترى ان قولك جالس فقيهها

او عالما ليس كقولك جالس الفقيه او العالم ولا قولك اكلت طيباً كقولك الطيب لا ترى  
 الى قوله صلى الله عليه وسلم انت الحق وعدك الحق وقولك الحق ثوقا لولقاء الحق والجنة  
 حق والنار حق فلم يدخل الالف واللام على الاسماء المحدثه وادخلها على الرب تعالى وادخل  
 وكلامه آه وهذا في غاية النفاسة وليس كلامه في الجملة بل في المفرد المعرف وقوله في الحديث  
 ورفع الايدي اذا رأت البيت آمه على حد قوله مضربى زيداً قائماً تقديره ضربى زيداً  
 اذا كان قائماً واتفقوا على افادته القصر فكذا ههنا وزاد في الحديث ابن ابي ليلى ابن عمر  
 وليس هو بدرجة قالوا فيه ما قالوا من سوء الحال بل هو كما قاله الذهبي في التذكرة  
 في درجة حسن الحديث فيفيد متابعتة ههنا في اثر عجاه الذي يأتي في ترك ابن عمر  
 رفع اليدين اى احياناً وفي حديث يزيد بن ابي زياد ايضاً فانه قد رواه عنه ايضاً، و  
 حديث سبع مواطن قد شاع في عهدهم كلام مالك في المدونة وكلام الشافعي في نظر  
 اليه ذكر ابن القاسم في حج المدونة عن مالك ما يدل على ان الحديث وما ذكر فيه من  
 المواطن قد شاع وفي نسخ الامر اخبرنا الربيع فقلت للشافعي فما معنى رفع اليدين عند  
 الركوع قال مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيماً لله وسنة متبعة يرضى فيه ثواب  
 الله تعالى ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرها اهـ. والشافعي نفسه راو لهذا  
 الحديث مسنداً من طريقه وعليه اعتماد في الرفع عند رؤية البيت وليس بمعتل كما  
 ذكره في تلخيص من الحج مقتصر على الرؤية بل اصله هو ذلك الحديث كما ذكره في  
 تلخيص الهداية وعندنا ايضاً قول بالرفع عند الرؤية للدعاء كما في الاتحاف بحاشية  
 البحر ولم يقع في لفظ الشافعي ما يفيد التقييد بافتتاح الصلوة ولفظة رفع الايدي في  
 الصلوة واذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة اهـ وفي سائر الطرق ما يفيد وفي لفظه

واذا رأى البيت فبنى عليه مسأله ايضا بخلاف الفاظ اخرنيه -

واعلم ان البخاري في جزئه نقله عن وكيع بلفظ لا ترفع الا يدي الا في سبعة مواطن  
في افتتاح الصلوة واستقبال القبلة ام ثم قال مع ان حديث ابن ابي ليلى لو صح يرفع يديه  
في سبعة مواطن لم يقل في حديث وكيع لا ترفع الا في هذا المواطن فترفع في هذه المواطن  
وعند الركوع واذا رفع رأسه ام يريد به ان حديث ابن ابي ليلى من غير طريق وكيع وهو الذي  
نقل لفظه في البين اي يرفع يديه في سبعة مواطن ام وهو عند الطحاوي لو صح لنا في  
طريق وكيع بالقصر لكان لم يقل ما في لفظ وكيع على هذا التقدير فهو مرجوح  
هذا اراد وانما نهت عليه لان سقوط النسخ وخفاء الغرض قد يعنى الناظر فافهمه ولفظ  
واستقبال القبلة صدق بما مر من معنى الرفع فاعلمه والله اعلم بل لعله كذا  
استجاب الاستقبال عند الدعاء مطلقا، ومن روايات الجامع الصغير تفتح ابواب  
السماء ويستجاب الدعاء في اربعة مواطن عند التقاء الصفوف في سبيل الله وعند  
نزول الغيث وعند اقامة الصلوة وعند رؤية الكعبة طبع عن ابى امامة زاد في الكنز  
ق ١٠١ وهو في السنن ٣٧٣ وقال ان عفير بن معدان على طريقة ابي اكرع عن سليمان بن  
فهد الكلام ناظر الى ما قلنا فالحديث صحيح من حيث الاستاد والتعاليل والتلقي  
بالقبول وهو اعلى من الاسناد عندنا وقد وقع في رسالة الاهدل عن النكت على ابن  
الصالح عن ابن القطان افادته -

اما حديث ابى هريرة فهو قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل  
في الصلوة رفع يديه مدا، ادخله ابوداود في باب الترك وعند البيهقي بلفظ كان اذا  
افتتح الصلوة نشر اصابعه نشر وقد شرح في بدائع النوائد عن احمد نشر الاصابع فلا يريد

ما أورده الترمذي وهو ثابت من فعله أيضاً قال في مبانى الأخبار نقلاً عن التمهيد في تعليق الموطأ نقله  
 عن الاستذكار جعل من العبارة قدمت في الاختلاف فيما يعطى فروي عن أبو جعفر القارى نعيم المجرى  
 كان يرفع يديه إذا افتتح الصلوة ويكبر في كل خفض ورفع ويقول أنى أشبهكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وروى عبد الرحمن بن هزيم عن الأعمش أنه كان يرفع يديه إذا ركع إذا رفع رأسه هذه الرواية أو لما فيه من الزيادة يرفع يديه بالاولوية <sup>للقول</sup>  
 بها لا الاولوية من حيث الاستاد ولا من حيث ان ذلك ناطق وهذا ساكت ولا من حيث  
 انه مثبت وثبات فان الامر ليس من هذا الباب فانه يجعل ذلك من الاختلاف المباح  
 حيث قال الاختلاف في التشهد وفي الاذان والاقامة وعلل التكبير على الجنائز  
 وعدد التكبير في العيدين ورفع الايدي عند الركوع والرفع في الصلوة ونحو ذلك كله  
 اختلاف في مباح ام ذكر ذلك في التشهد ومثله في احكام القرآن للجصاص من  
 والحافظ ابن تيمية في فتاواه ومنها جالس السجدة وابن القيم في الهدى ثم هذا الاثر قد  
 اخرجه محمد في الموطأ والحج عن مالك وقوله انى اشبهكم يريد في الخارج لا في خصوص  
 الترك مثلاً فقد جاء هذا اللفظ عنه في غيره ايضاً ومريد اختصاصه بالتكبير يعلم  
 ذلك من ابواب البخارى ورواياته ولهذا اعل الدارقطني حديث ابى هريرة في رفع اليدين  
 مرفوعاً لا من الراوى ذكر هذه الجملة هناك وهى في التكبير يعرض به بتاركه - ولفظ المستند  
 ثلث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلى بهن تركهن الناس كان اذا قام الى الصلوة  
 قال هكذا وأشار أبو عامر بيده ولم يفرج بين اصابعه ولم يضمها ثم اخرجه بلفظ <sup>لنشر</sup>  
 اى البسط لا التفريق وكانه يعلم كيفية وقع فيها تقصير من الناس لا في اصل الرفع  
 في الافتتاح وبذكر عدد الثلاث وكذا عند النساء في تعيين محل الرفع في كلامه انه لا افتتاح  
 لا يريد غيرهم والا لزاود على الثلاث شيئاً آخر وقد بوب عليه البيهقي ايضاً بالكيفية

وأما المرسل فما في التخرج حديث أخرجه البيهقي في الخلافيات أخبرنا  
 أبو عبد الله الحافظ عن أبي العباس محمد بن يعقوب عن محمد بن اسحاق عن الحسن بن الربيع  
 عن حفص بن غياث عن محمد بن أبي يحيى عن عباد بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه  
 كان إذا افتتح الصلوة رفع يديه في أول الصلوة ثم لو يرفعها في شيء حتى يفرغ انتهى -  
 قال الشيخ في الأمام وعباد هذا تابعي فهو مرسل انتهى قلت وهذا هو الذي وقع في بعض  
 كتب الحنفية منسوبا لعبد الله بن الزبير فشنع عليه ابن الجوزي وقد امر الحافظ في الدنيا  
 بالنظر في أسناده فامتثلناه، محمد بن يعقوب بن يوسف هو الأصم كما في التهذيب من  
 ترجمة الربيع بن سليمان المراد في كتاب الأسماء والصفات من م ٣٢ أكثر عنه الحاكم  
 كما في كتاب القراءة للبيهقي وكتاب الأسماء والصفات له ومحمد بن اسحاق الصغاني  
 وأبو العباس الأصم في التذكرة أيضا م ٣١ والتهذيب م ٣١٠ وشرح المواهب م ٣١٠،  
 وأما صاحب مسند الشافعي فهو محمد بن جعفر بن مطر الأصم كما في الالتفات من ذكر  
 الشافعي وقطف الثمر سنن البيهقي م ٣١١ وهؤلاء أجلاء ومن فوقهم من رجال التهذيب  
 ومحمد بن أبي يحيى وقد يسقط إلى من النسخ هو الأسلي أبو سمعان وكذا ابنه إبراهيم  
 شيخ الشافعي المشهور كلهم في التهذيب وهم بيت علم ألا ابنه إبراهيم فمتكلم فيه  
 فهو مرسل جيد قد ساعد العمل وما نقله بعضهم عن مجمع الزوائد عن محمد بن أبي  
 هذا قال رأيت عبد الله بن الزبير رأى رجلا رافعا يديه عن قبل أن يفرغ من صلاته فلما فرغ منها قال انزل رسول  
 صلى الله عليه لم يكن يرفع يديه حتى يفرغ من صلاته رواه الطبراني في المعجم رجاله ثقات فالظاهر أنه  
 هذا المرسل ليس عبد الله صوابا بل من النسخين ولكن ابنه عباد بن عبد الله بن الزبير ثم إن كان المراد هو رفع  
 الدعاء لكن العبرة للفظ المرفوع ولو كان أراد لم يكن يرفع يديه للدعاء لوجب

تقييده به فان لفظه هذا يوقع المخاطب في الغلط وينفي الرفع الاخر ايضا وانما قلت  
انه ابنه لما نقل ان عبد الله بن الزبير كان يرفع وان اصر احد انه عبد الله ولا بد فهذا  
يقيدنا ازيد ويكون متصلاً ويعارض ما مر عنه عن ابي بكر ويكون وجهه وان كان هو يرفع  
بنفسه انه لما لم يرفع الله بين الفعل الآخر وهو الترك اصلاً في غير الافتتاح  
من النبي صلى الله عليه وسلم حتى ينسحب يأتي على نفي مطلق الرفع ولو للدعاء ثم يكون  
ابنه ارسله عن ابيه ويكون محمد بن ابي يحيى روى كليهما ولم يكن علم ان مرسل الابن  
مأخوذ من موصول الاب سيما وبينهما فرق لا يخفى ويكون سياق الابن دليلاً على ان المراد  
بسياق الاب ما ذكرنا ويكون عباد اذن متابعاً ايضا لموصول محمد بن ابي يحيى ولقد حسن  
عباد فان لفظ ابيه في سياق المرفوع هو هذا فما آلا ولا قصر ودل ايضا انه لم يكن في لفظه  
قيد اصلاً ولم يسقط من محمد من لفظه شئ ويكون هذا اذن في تنوع النقل عن  
عبد الله بن الزبير كتونه عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وابي هريرة اربعة  
بعد ما تحقق في ما مر انه لم يصح عن ابي بكر وعمر وعلي ولما رأت عن ابن مسعود اصلاً ولم ي  
استبعاد في ان ابن الزبير لما كان يرفع نفسه كيف يروي تركه هذا وقد درجوا في هذه  
المسألة من جنس الى جنس كما درج في عبارة المدونة من الصلوة الى خارجها وكذا في  
عبارة الشافعي وكذا في اخر جزء البخاري اثباتاً او نفياً ومن الخارج الى الداخل ايضا  
كما ترك مالك في الخارج فدراج الى الداخل وهو ايضا في عبارة المدونة حتى روي  
عنه الترك في الحرمة ايضا - واذا علمت هذا الاطراد عن الاربعة زال عنك استبعاد  
اثر ابن عمر في الترك كما مر -

وان هالك النفي والاثبات عن واحد اطلاقاً بدون تقييد فمن طبعك بنحو اب

القنوت في الفجر من سنن البيهقي فضعه في جانب منك وضع الجوهر النقي على الجانب  
 الآخر تراناً راوي الحجّي ثبتت القنوت من أحد باطلاق مشيع ثويجي آخر فينفية عنه  
 نفسه باطلاق موسع ومثله غير عزيز غدهم وعندهم فاذا تمزنت بنحوه استرحمت الحنة  
 الابد ولم يخذك ريب واضطراب ومثله في جهر بسم الله والقنوت قبل الركوع او  
 بعده ونحوه من الاختلاف المباح واصله في ما اراه ان قول الله تعالى وقوموا لله قانتين  
 لا بد من اعماله ولو مرة كما يقره من نحو ذلك في فرضية القيام في الصلوة من هذه الآية  
 ذكره في البحر انه لو لم يكن فرضاً في الصلوة ايضاً لما كان له موضع وكذا قرر في الركوع  
 والسجود وكذا قرره الشافعية في فرضية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم داخل الصلوة  
 فلما كان القنوت يلزم ان يكون له موضع وكان القنوت عند الشافعية في الفجر جعلها  
 وسطى ويكون تسميته قنوتاً من الشارع او لا فانه لا يهتدى اليه الا ذهناً لا ببيان  
 اولاً وعند الحنفية ذلك المأثور به هو في الوتر دائماً وان لم يجعلوه وسطى فلما لم يكن  
 بد من القنوت ولو مرة وضعه الشارع على طوره في الوتر وجعله فصلاً مستقلاً  
 وقياماً على حدة له فحجاء له رفع اليدين وعند الشافعية في الاعتدال كانه استيناف  
 او عود الى القيام الاول عرف ذلك في الكسوف بتعد الركوع والقيام فيه ولذا  
 كان الرفع عندهم كاللُعاء وعندهنا كالتحريم وبالجملة ان القنوت هو اعمال للآية ولو  
 في موضع ولذا ذكرنا اختلافاً بين مشائخنا في حقيقة القنوت المأثور به ما هي هي  
 القيام ام اللُعاء والقيام الذي للقراءة لئلا اخذ حكم المناجاة مع الله جاء هذا  
 القيام للقنوت مستقلاً وعندهم للقنوت حكم من القيام ولذا كان فيه ذكر معتد  
 من الطول بخلاف الجملة ويرفع اليدين هناك علم الشارع انه موضع استيناف

والذي يناسب ذلك ان لا يكون الرفع للقنوت بعد الركوع مكرامة كما للتحريمة  
ومرة كما للدعاء بل ينبغي ان يكون مرة واحدة كصورة الدعاء واذا كان الترفع بعد الركوع  
لاستيناف القيام لم يبق لل سجود والا فهو سجود وعلى الاول ترك مراراً قبل الركوع  
وفعل بعده وكأنه بالرفع في الموضعين قد اشير الى انهما موضعان قديمتان  
هناك هذا -

وحج يكون الحديث جاء هكذا ايضا فان في رسالة الاهدل المطبوعة مع منتقى  
الاخبار في الدهلي عزاه عن رسالة السيوطي فض الوعاء في احاديث رفع اليدين في  
الدعاء لابن ابي شيبة ايضا في مصنفه قال السيوطي رجاله ثقات والله اعلم -  
حديث اخر اخبر به البيهقي في الخلافيات عن عبد الله بن عون الخزاز ثنا مالك  
عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا  
افتتح الصلوة ثم لا يعود ان يقى قال البيهقي قال الحاكم هذا باطل موضوع ولا يجوز ان يذكر الا  
على سبيل القدح فقد روينا بالاسناد الصحيحة عن مالك بخلاف هذا ولم يذكر  
الدارقطني هذا في غرائب جرح مالك قال الشيخ والخزاز هذا بفتح معجمة بعدها راء مهيمة اخرى  
زاي معجمة - (تخریج)

قلت هذا حكم من الحاكم لا يكفي ولا يشفي وعبد الله بن عون هذا بغدادى كما  
في الخلاصة من رجال مسلم اخرجه عنه بدون واسطة ومن كبراء الرجال جده امير  
كما في التهذيب وهو ايضا امير كما في الخلاصة يعد من الابدال ورجاله يكونون  
معروفين وغاية ما يكون بينه وبين الحاكم رجلا كما يعلم بالتصريح في المستدرک  
في الطبقتين فكيف اعوز الحاكم معرفة من اوجه ولم يعينه والامر انه لم يجد احدا



يرميه فيه معينا فان هذا قد يقيم عند السامعين وخاف زحار الناس عند الغد  
من المزدلفة فادخلهم بالليل ليسترخ وقد استراح واذا لم يكن عنده علم بمنزله  
فهل احموه على ان مالكا هو الذي فيه او هو اي اسقط شيئا فشيئا حتى لم يبق فيه  
شيئا لم هو وقد ذكره جماعة كما مر الحديث قد اخرج به مدلول المدونة في ادلة الترك  
عن ابن وهب وابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلوة ام -  
ليس فيه غيره من الرفع والترك لكنهم سرحوه في ادلة الترك فليكن ههنا كذا وليس  
عندهم الا استبعاد وليس بشئ في الاختلاف المباح وغاية ما يخافون زيادة ثواب  
ولو قبل مني الناس لساخنا هو في هذه الزيادة -

وهذا الحكم منه كما في حديث في الكفر في القراءة او جدي فيه شقوا يدل على انه  
عزم من الاول على الاعلال كيفما امكن هو هذا -

(مسند بلال بن رباح) عن اسماعيل بن الفضل ثنا عيسى بن جعفر ثنا  
سفيان الثوري عن الاعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن بلال قال امرني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اقرأ خلف الامام (ك) في تاريخه - وقال هذا باطل  
والثوري تبرأ الى الله منه وفي التلخيص وقال هذا الخبر من النوع الذي لا يسوي  
(ق في القراءة) وقال عيسى بن جعفر قاضي الري ثقة ثبت لا يحتل مثل هذا الدرس  
فالراوي عنه اما كذاب وضع هذا الحديث على عيسى بن جعفر الثقة او صدوق  
دخل عليه حديث في حديث (كز م ٢٥٢)

**فصل** في ذكر كثرة جانب ادقلته في هذه المسألة وما وقع من المبالغات فيه من تكثير ما وافق وتقليل ما خالف وكل لا يعدل عما بلغه أولا وسمعه ورأه في بلد واختاره من شيوخه - يعود الى مصحوب اول منزل ،

وليجل خلافه خلافا من العوام لا الخواص فلا يؤثر عنده هذا وهذا في سببية الانسلا لا يلامر عليه يفضل كل واحد بلدته وما فيها ويتناضل عنها كما اختار الشافعي الترجيع في الاذان على ما كان عليه اهل مكة وحجهم بحمد الله والقنوت في الصبح -

ففي الامر من ص ٩٢ فقلت للشافعي خالفك في هذا غيرنا قال نعم بعض المشركين ثم قال وجل اهل المشرق يذهبون مذهبنا في رفع الايدي ثلاث مرات في الصلوة فخالفتم مع خلافكم السنة امر العادة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقال من ص ١٠٦ فقلت هل رووا فيه شيئا قال نعم ما لا تثبت نحن ولا انترو ولا اهل الحديث منهم مشددا واهل الحديث من اهل المشرق يذهبون مذهبنا في رفع الايدي ثلاث مرات آة في العبارة الاولى ان جل اهل المشرق يذهبون مذهبه وفي هذه العبارة ان اهل الحديث منهم هم الذين يذهبون مذهبه لا كلهم لاجلهم - وفي باب الحجر بابين هناك قال الشافعي رأيتك في مسألة امامة القاعد مسألة رفع اليدين في الصلوة ومسألة قول الاماميين خرجت من السنة والآثار وافقت متفرقا من بعض المشرقيين الذين ترغبت (في ما يظهر) عن اقاويلهم آة والظاهر ان قوله منفرجا من بعض المشرقيين تعرض مختص بمسألة امامة القاعد يوجب الى جابر الجعفي فانه روى لا يؤمن احد بجدى جالسا ووافقه المالكية فيه ذكره في المدونة من طريق جابر وقد ذكره الشافعي بنفسه في الامر ص ١٢٩ بهذا العنوان وهو الذي

يرغب عن اقواله وقال من ص ٢٢٣ فقت للشافعي فان صاحبنا قال ما معنى رفع اليد  
قال الشافعي هذه الحجة غاية من الجهل معناه تعظيم الله واتباع السنة معنى الرفع في  
الاول معنى الرفع الذي خالف فيه النبي صلى الله عليه وسلم عند الركوع وبعد رفع الرأس  
من الركوع آه وفيه ان البحث في المعنى قد دار في ذلك الزمان وما كان ينبغي ادارة  
الاختيار عليه بل على ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالكثرة والسؤال عن الرفع  
قد دار في مكة ايضا كما عن الحسن بن مسلم بن طاووس في جزء البخاري وسانن البيهقي  
وعن ميمون المكي من ابن عباس عند ابى داود وفي الشام عن الاوزاعي كما في آخر  
جزء البخاري وهل كثرة العمل من بعده يفصل الخلاف الله اعلم به ولكن الذي  
يدور بالبال وان لم يكن له بال انه لا يفصل في هذه المسألة الا كثرة عمل الشافعي  
لا انتشار مواضع الرفع جدا حتى لم تتبين كثرة على شاكلة واحدة يظهر للناظر انما  
كثرة فان الكثرة ههنا كثرة قنّة ولا يخفى على الناظر انه كيف كثرا الجهر بسم الله و  
الفتوت في الصبح بعد عهد النبوة مع كونه قليلا او خافلا في عهد هابل اقول في الجهر  
بآمين كذلك -

وفي اختلاف الحديث قال الشافعي وتبل عن بعض اهل ناحيتنا انه لم يروى  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرفع اليدين في الافتتاح وعند رفعه من الركوع و  
ما هو المعمول به عندنا آه وفيه ان العمل في المدينة به قد قل في عهد مالك وفي خيل  
هذا الكلام لفظ النسخ في المسألة قد لانه قد نفوه به بعضهم حينئذ وليس ليحججي  
متفرجا به وليس بصواب كما ذكره الشافعي فان النسخ لا يثبت بزهاب العمل كما ان في  
اكل الصائم بعد النوم ما نسخا منقوفا بخلاف ما نحن فيه وقد كان المعارض جعله نظيرا  
المسألة

واعلم ان الطحاوي يطلق النحر على ما جاء بخلاف السابق وان لم ينزل المشقة  
وبقي مشرقا كما كان فكان النحر في اطلاقه محي الخلاف في المسألة وان لم يرفع  
المشرعية صريح في مواضع من كتابه ببقاء المشرعية مع اطلاقه لفظ النحر.

ثم اعلم ان بعضهم جعل رفع الايدي في الدعاء والصلوة والقنوت جنسا واحدا  
ثم لم يختر الرفع في الدعاء ثم طرد داخل الصلوة ايضا وهو الذي يؤتى اليه سياق  
المدونة قال قال مالك لا اعرف رفع اليدين في شيء من تكبير الصلوة الا في خفض  
ولا في رفع الا في افتتاح الصلوة فرفع يديه شيئا خفيفا والمرأة في ذلك بمنزلة الرجل (قال)  
ابن القاسم وكان رفع اليدين عند مالك ضعيفا الا في تكبيرة الاحرام (قلت) لابن  
القاسم وعلى الضعفاء والمرأة وعند الجمهورين وبعرفات وبالموقف في المشعرو في  
الاستسقاء وعند استلام الحجر (قال) نعم الا في الاستسقاء بلغني ان مالكا روي  
رافعا يديه وكان قد عزم عليه الامام فرفع مالك يديه فجعل بطونهما مائلي الارض  
وضهورهما مائلي وجهه (قال) ابن القاسم وسمعت يقول فان كان الرفع فهكذا مثل  
ما صنع مالك (قلت) لابن القاسم قوله ان كان الرفع فهكذا في اي شيء يكون هذا الرفع  
قال في الاستسقاء وفي مواضع الدعاء (قلت) لابن القاسم فعرفة من مواضع الدعاء  
قال نعم والجمعتان والمشعر (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يمر بالركن فلا  
يستطيع ان يستلمه أيرفع يديه حين يكبر اذا حاذى الركن ام يكبر ويمضي قال يكبر  
ويمضي ولا يرفع يديه وقال في الفتح من الدعوات وبعض اخرون من المصنفين وذكر  
ابن التين عن عبد الله بن عمر بن عثمان انه نقل عن مالك ان رفع اليدين في الدعاء ليس  
من امر الفقهاء آه يريد به انه من فعل صغار الناس بعثون بالامر الصغير او من امر



الخصوص قد استنبط مما قاله النبي صلى الله عليه وسلم للسائل في زكاة الحمر مع هذا  
قد يعذر من عمل بالعام مع وجود الخصوص كما وقع لبعض الصحابة في ترك الصلوة  
عند الذهاب إلى بني قريظة وصلاتها بعضهم فلم يعنف أحد وفتول بعضهم هناك  
لم يرد منا ذلك يدل على أن العام قد لا يدخل فيه خاص بالارادة فهذه مسائل  
اصولية تستنبط من الحديث ثمر الوجه في قلة رفع اليد في الدعاء بعد الصلوة منه صلى  
الله عليه وسلم أن أكثر دعائه كان على شكلة الذكر لا يزال لسانه رطبا به ويبسطه  
على الحالات المتواردة على الإنسان من الذين يذكرون الله تياما وعودا وعلى جنودهم  
وتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا ومثل هذا في واطم الذكر  
على الأطوار والتارات لا ينبغي له أن يقصر امره على الرفع فانه حالة خاصة لمقصد  
جزئي وهو دعاء المسألة فان ذقت هذا نفس عن كرب ضاق بها الصدر لان الرفع  
بدعة فقد هدى إليه في قوليات كثيرة وفعله بعد الصلوة قليلا، وهكذا شأنه في باب  
الأذكار والأوراد اختار لنفسه ما اختار الله له وبقي أشياء رغب فيها للامة فاز التزم  
أحد منا الدعاء بعد الصلوة برفع اليد فقد عمل بما رغب فيه وإن لم يكن له بنفسه  
فاعلم ذلك -

واعلم أن الإشارة إنما تكون بحركة الجارية فتوهم تشبيهها ولكن الأمر أن عبادة  
الاديان السماوية ليست عقلية صرفة ولا حشرهم روحاني محض بل الأمر عندهم  
التقليد والتقليد اعتقادا وعلما مع اثبات تجليات شهودية ولعلها آثار أفعال تعالى  
ولقد بحث عنها العارفون وفيه يقول شيخهم الأكبر  
فلا تنظر إلى الحق + وتعمد عن الخلق + ولا تنظر إلى الخلق + وتكسو سوى الحق

ونزهه وشبهه + وقم في مقعد الصلوة + فأنشئت ففي الجمع + وان شئت ففي القم  
لكيس كيشله شئ + وهو التميع البصير -

وفي مسائل الحنفية في الاستلام انه اذا لم يستطع اشار اليه اراد وارفع الايدي  
واشارة بتحريك وامالة وقد مر ان الرفع خارج الصلوة ايضا وانه في الاذان ايضا  
يتضمن نحو هذا المعنى وظاهرة في المستدل ٢٥٦ من وضع عبد الله بن عمر واصبعه  
في اذنيه اشهادا لله واشارة الى مكانته ورجاء ابو يحيى فيه رجاء بن صبيح بل يتوهان  
بعضهم جعله تكبيرا فعليا يجتزئ به عن التكبير القولي قال الزرقاني في شرح الموطأ  
وقال الامام احمد يروى عن ابن عمر انه كان لا يكبر اذا صلي وحده أم فكانه قاسه  
على الاذان ففي المغنعة وكان يقول انما الاذان على الامير والامام الذي يجمع الناس  
ام ونحوه عنده في المدة -

وينبغي ان يراجع من سنن البيهقي باب من كبر تكبيرة واحدة ام من ١٩ من  
حيث المسألة ومن حيث التعبير فقد يشعر ويفيد مثله في ملاحظتهم وقد كان ابن عمر  
ينقص التكبير للمخفوض ويترك الرفع هناك لحيانا فاذا ترك التكبير ترك الرفع، و  
الاوزاعي قائل بوجوب الرفع في الافتتاح يقول بسنية التكبير هناك - وفي نيل الاطوار  
وقال احمد احب الي ان يكبر اذا صلي وحده في الفرض واما في التطوع فلا ام وتقول  
اخر هناك ويخرج منه ان بعض من شدد في الرفع خفف في التكبير ثوران الرواة ينسبون  
الى احد نقص التكبير ويفترونه من عندهم بحالة الخفض للسجود وهناك ترك الرفع  
كثيرا فدل على تلازم بينهما. فهذا ما جرى في هذه المسألة من الاطوار والآداب  
وهذا الذي قلنا هو المراد بالاشارة في سنن البيهقي ٣٦٦ يذكر عن عروة بن

الزبير انه قال اذا رأى احدكم البرق او الودق فلا يشر اليه وليصف ولينعت  
 ثم ذكره مرفوعاً مرسلاً واما قلت ان التجليات وهي سبحات وجهه وحجابه النوري  
 الوان غشيت السدرة والعماء وظلل من الغمام والغيابة عند الناس في الاسراء من آثار  
 الأفعال لان حضرة الأفعال عند الماترين قد تروا ما الحوادث حضرة آثارها فحضر الذات  
 ثم حضرة الاسماء والصفات ثم حضرة الأفعال ثم حضرة آثار الأفعال والأفعال  
 قائمة بالذات بخلاف آثارها فانها منفصلة والذي يذكره الحافظ ابن تيمية في تصانيفه  
 من قيام الحوادث بذاته تعالى ويعبر عنه تحيينا للعبارة وترويجا لمراوده بقيام الأفعال  
 الاختيارية بذاته فاننا لا نقول بقيام الحوادث بذاته اصلاً واما الاختيار فصفة فعلية  
 قائم بذاته بخلاف ما خلقه بالاختيار فانه منفصل بناء على ان الفعل غير المفعول  
 كما حكاه البغوي في شرح الشيعة عن اهل التوراة ما ينصب في البين من الصور لتعريف  
 الحقائق المنزهة وينوب عنها في بعض الأحكام وهو حجاب النور وكشفه لا حرقته سبحات  
 وجهه ما انتهى اليه بصر من خلقه وراجع من حجة الله البالغة من الجنان ما ذكره في  
 مرضت فلم تعد لي ومن التجليات بسط يدته تعالى في السحر هل من تائب أم - ومن نجاب  
 العبد رفع يديه للدعاء وسعى الجاني في صميمه الوجه واليد ونحوه نقلاً لصفة حتى لا يلبس  
 الزيادة على اللهوساها شيخ مشايخنا الشاه عبدالعزیز الدهلوي في آية كشف الساق حقا  
 الحقيقة وحقق بما لا مزيد عليه -

تمت في علم موضع الترفع وعدمها فاعلم ان ذلك لا يتيسر وقد اختلفت الروايات  
 والرهابة فيه والناس كلهم على اراءهم يتعللون في ما لم يخذلوا به ويناصلون عما  
 اخذوا به والذي ينبغي ان يعتقد فيه ان ما صح منه اصطلاحاً اثر وجد عمل بعض



السلف به فهو صحيح في الواقع لا يسمع فيه اعلال ولا تغلل كما يفعله الناس من النقد عند  
 الخلاف والمساحة عند الوفاق وذلك بمثل الرقم بين السجدين وبعد الركعتين  
 ثبت مرفوعاً وعملاً من السلف فلا سبيل الى اعلاله وقد يكون قليلاً بالنسبة <sup>للمؤمنين</sup> ~~للمؤمنين~~  
 الآخرين بل لفظ مسلم ولا يرفع بين السجدين ناظر الى ان هناك عهداً به في الخارج  
 فلذلك تعرض لخصوصه بخلاف ولا يرفع بعد ذلك فهو كما قيل **إِنَّ فِي مِصْرٍ لَمَطْعًا**،  
 فبقي أيضاً وليس تعارضاً لا يرفع فان بالتعامل يصير الشيء مستفيضاً ومتواتراً او  
 متواتراً تواتر طبقة وهذا التواتر والتوارث اذا كان عن شرع واصل لا عن ابتلاع و  
 مواضعة وفرق بينهما الوجهان العيان بقرائن قاطعة فلا يحتاج في اثباته والزام الحجة  
 به على الغير الى اسناد متواتر وكذلك مجرى الشرع في ثبوت القرآن في نفسه وهو  
 مجمعه في ما بين الدفتين وتواتر الطبقة انه الكتاب المنزل من السماء على نبينا صلى  
 الله عليه وسلم سمعه على رؤس الاشهاد ورأوه على اعين الناس واما الاسناد فهو من  
 عن من لا يحتاج اليه بعد تواتر طبقة ثم لم يدع الشرع بعد ذلك في اثباته على الغير  
 اى المكلف تواتر ذلك الاثبات بل قالوا ان كل ما صح سنده واحتمله رسل الامام  
 فهو قرآن هكذا فعل في اثبات ما هو قطع في نفسه على الغير في غير القرآن كالدعوة  
 الى الاسلام الزم الحجة به باخبار الاحاد وكطفهم به ولو لم تكن الدعوة متواترة بذلك  
 تندفع شبهة مضرة وهي ان من يدعى الى الاسلام كيف يجعل جاحداً لما لم يتواتر عنده  
 وذلك ان الدعوة الى الحق المقطوع به يكفي فيها اخبار احاد لانه قطعي في نفسه متى توجه  
 له احداً ممكن اثباته فيجعل نافية جاحداً لمن اخبر عن مبصر مشهود خبر واحد بل  
 نافية وجاحد مكابر فانه يمكن تحقيقه بادي توجه ولا يبقى الامر لا ينكشف الانفصل

وبالجملة يكفي في اثبات امر على الغير في نحو ما ذكرنا كونه عن ظهر قطعيته في نفسه  
وثبوتها في حد ذاته يقينا لا ايجا والتواتر في طريقة الاثبات وكذلك ما ذكرناه في  
الاجماعيات المنقولة بالاحاد وانها تفيد القطع فهو من هذا الباب فاعلمه وهذا الذي  
ذكرناه اوردها ههنا للافادة وان كان نظيرا لما نحن فيه لا مثالا -

وان جاء بما هو محتمل للتأويل ولو يجبر به العمل فبتوقف فيه كما في الرفع في القوة  
صرتين مرة للرفع من الركوع مرة ثانية للخفض وان جلتا ويلا في اثر ابن عمر عند ابن حزم  
بما يصرح بالتكرار وتأويله اصعب مما في حديث مالك بن الحويرث عند النسائي وقد ذكر  
صاحب مسند اللبيب ابن حزم وابن القطان من صحيح حديث الرفع في كل خفض ورفع و  
لكن ابن حزم انما ذكر هذا العنوان اي عند كل خفض ورفع من عنده والذي عنده في اثبات  
متفرقات من الاحاديث المرفوعة والاثار نخصها في هذا العنوان فالملكة عند فعل هو  
وقد ورد هذا العنوان في بعض الزايات وتعبير السلف وعبارة كبار الائمة وكذا عنوان  
عند كل تكبيرة ولكن الذي يظهر ويشهد به الوجوه ان نه عموم غير مقصود وذلك انه  
لما كثر ادراكه على الاسرى نقل المسألة حال عليه من ذكر موارد كل مرة فاخصروه  
بترك المواضع فاوهم عموما غير مقصود وذلك كما يسمى المتكلمون في رساله متعلقات  
الايمان جماهير الناس من يطلب منهم حرا لايمان آلا جمالي انهم اصحاب الجمل اي قبيح  
لهرجل من العقائد ويؤمنون بحفظها فهكذا استعير بكل خفض ورفع كما هو مخصص  
اختص فيه انما لا عليه مشهدة العمل وان العمل بضم طه وهذا كثير في الاحاديث  
بعما علم المراد من الخارج ونحوه في التيسر انما يكفينا ههنا عند من عند التيسر  
الى المرفقين من عند اسال يلايه معناه وانه تعبير اسد كور خصيل وتخصيص المسألة

مع ان الخفض في الخارج يتبادر منه الامالة غير وضع الجبهة وهو زائد على مجرد الخفض  
ومع ان في الخفض والرفع طباقا ليس في لفظ الركوع والقومة وكما في لفظ القيام  
والقعود ثم لفظ القومة والجلسة لما بعد الركوع والسجود قليل في تعبير السلف قد شاع  
في كتب الفقه من العلماء وما في اخر جزء البخاري قال سألت الاوزاعي قلت يا ابا عمر ما تقول  
في رفع الايدي مع كل تكبيرة في الصلوة قال ذلك الامر الاول ام - فهو ايضا عموميا  
مقصود ثم يريد به انه الامر الاول وقد نخل ولا يريد غيره فانه قائل بالوجوب وهو قول  
الحسن عند ابى داود في حديث وائل ومع هذا فقد دل على اختلاف العمل حينئذ على  
خلاف ما مر عن ابى سلمة الاعرج القاص من التلخيص دل ان البحث عن المسألة في  
الشام ايضا -

بل اقول ان ما مر عن جزء البخاري من قول الاوزاعي في قول القاسم بن مخيمرة  
حيث قال القاسم رفع الايدي للتكبير قال اى الاوزاعي على ما هو الظاهر اراه حين  
ينحني هو تفسير منه على غتاره ولم ير بالقاسم الا التحريم فانه كوفي سكن دمشق  
مرابطا فقيه ذكره في التذكرة في اخر الطبقة الثانية - واخذ عن علقمة بن قيس فاراد  
مذهب اهل الكوفة لا غير او اراد ان مجاسة الرفع مع التكبير انما يتحقق في الاغماء  
وهو في الرفع من الركوع بغير تكبير او اراد بيان مذهب نفسه انه حين ينحني ايضا  
والقاسم بن مخيمرة هو الراوى لحديث التشهد عن علقمة عند الدارقطني بل اقول كذلك  
في ما في جزء البخاري عن الثوري عن عبد الملك اى ابن ابي سليمان قال سألت سعيد بن جبير  
عن رفع اليدين في الصلوة فقال هو شئ تزين به صلواتك وعند البيهقي بذكر مواضع  
الرفع كل هذا السؤال لان كلهم كوفيون يبحثون في المسألة فاجاب سعيد بن جبير وهو

ايضا كوفي انه قاضية من الامر لا يباس به هذا اراد قد قه ورواه البيهقي عن ابن المبارك  
فذكر ما يؤيد بخلاف سفيان فكل على فختاره وكذلك فعلوا في حديث البراء من تعبير كل  
على فختاره يعلم ذلك بالمراجعة -

وكذا فعل المرأة بلفظ كان يكبر في كل خفض ورفع لم يذكر التميع الا اذا سئل  
صفة الصلوة بتفصيل هذا ثم الذي يظهر بعد ذلك ان بعض السلف كمثل ابن حبيب  
في ما من رواية ابن حزم عنه دخل له من فيه اجتهاد ايضا جعلوه تكبيراً فعلياً تابعاً  
للتكبير فطرة وانه من جنس التعظيم يجوز في المواضع الاخر كما ذكرناه في خارج الصلوة  
الامر فيه الى العبد وقد ثبت جنسه وذلك كما فعلوا بتعدد الركوع في الكسوف مرتين وهو  
الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فاخذ بعضهم انه اجازة جنس مما لم تنجل الشمس  
فجاء عنهم ثلاثة و اربعة وهذه مراحل الاجتهاد ولذا قلت سابقاً ان كثرة العمل  
ايضاً من السلف في هذه المسألة ان ثبتت لا تفصل خلاف الافضية وانما تفصل  
كثرة عمل الشارع بنفسه وان كان عمل السلف اعلى ما هو قرينة لصحة حديث في مسألة  
لكن في خصوص هذا المبحث لم يفصل الامر لم يقطع الاجتهاد فيه فان التزام ما هو ثابت  
في الاصل من كثير من السلف لا يفيد القطع بكونه كثير من الشارع ولما رافيه مؤللاً  
عنهم في عهد الكبار كالخلفاء وابن مسعود وانما كان الامر عندهم على الارسال و  
الاطلاق ثم بعد ذلك من حيث يتبين السؤال ويأتي وفي المتن ص ٢٠٢ عن الضياء في المختارة  
ان علقمة انطلق الى حمير فقال له اصحابه احفظ لنا ما استطعت آه ومع ذلك كان  
علقمة وكانوا تاركين للرفع واستمروا عليه فهذا ونحو هذا يدل على الطريق وما عند  
الضياء هو عن ابراهيم و ابراهيم النخعي في جواب حديث رائل في الرفع يجيب بكثرة التارك

من النبي صلى الله عليه وسلم فقد اعتقد الرفع منه صلى الله عليه وسلم قليلا وترك الرفع  
كثيرا حيث قال كما عند الطحاوي عن سُفيان عن المغيرة قال قلت لأبراهيم حدثني أئبل  
أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه  
من الركوع فقال إن كان وأئبل رآه مرة يفعل ذلك فقد رآه عبد الله خمسين مرة لا يفعل  
ذلك أم فهذا قاله للمغيرة أراد به النسبة لأخصوص عدم وقال مرة أخرى لم يرفع مرة  
لما حكاها عن علقمة بن وائل عن وائل فغضب وقال أأه هو وليريه ابن مسعود لا اصحاح  
لعل المراد بالأصحاح أصحاب النبي فانهم هم الذين يمكن لهم رواية الرفع منه صلى الله  
عليه وسلم فعند انهم أيضا له يرويه وعند محمد بن الموطأ ما سمعته من أحد منهم إنما كانوا  
يرفعون أيديهم في بدء الصلاة حين يكبرون ومن تكلم في كلام إبراهيم كالفقيه أبي بكر  
ابن اسحق عند البيهقي والبخاري والشافعي جعله نافيا أصلا وليس كذلك وإنما هو يقلل  
الرفع ولا ينفيه فاعلمه فقد بحثوا حتى البحت اعني رواية الكوفة ومن كان يفتي بما يؤخذ  
منه فذكر اخصوص ما يرويه عليه من حذو ما عني به رواية الكوفة من اخصوص فيه والامتناع  
فإنهم تحقيق الامر عن أبي بكر ثم حققوه من عهد عمر إلى عهد علي ثم اجتحموا ولم يبالوا  
بغيرهم وهو الذي يجيبون به عند التسامح فأحفظه أنت

ومغيرة بن مقسم من مشاهير فقهاء الكوفة فقد حقق الامر من إبراهيم لم  
يأل جهدا ومذهبه ترك الرفع كما في العدة وهو مذهب الحنابلة بن صالح بن حي كما في الاتحاف  
وعمر بن مرة كان امام مسجد كوفي سنان البيهقي من مشايخه في مراجعته إبراهيم أيضا في  
قوت الفخر كان ضامرا قويا وبحث عن المسألة ولم يقصر لعله امام مسجد البراء فيشعر ان  
الرفع لم يكن فيه بخلاف الثبوت ويشعر ان حديث البراء في ترك الرفع ثابت لم يجر اخصوص

في من عدد وامن الرافعين رجالا من الكوفة مع شدة حاجته اليه - ووائل كان في  
 الكوفة وابنه علقمة روى حديثه في مسجد الحضرميين هناك فخرج جوابه من ابراهيم علي  
 كان فيهم فروا عمله وعمل اصحابه وعمر حادوا اليه فروا عمله فكانهم ابقوا الجواب عما روي  
 عنها ولم يصح ان شاء الله وابوهريرة اخترف عمله فلم يخرجهم الامر الى جواب حديثه بقى حديث  
 ابن عمر فكفى لهم مآلك في تنويعه وفي نقل عمل المدينة - ثم ان الرجل في كثرة طرق حديث  
 ابن عمر كثرة الموطآت وان راويه مالك والزهرى واصحابهما مفرقون على البلاد لا فاة  
 الزهرى في الحجاز والشام واكثر احاديثه ما يكثر طريقته لذلك فيوه كثرة العمل بخلاف اصحاب  
 ابن مسعود وذويه لم يروا كذلك وبعد ذلك الانصاري بان المراد بقول ابراهيم لم يرو  
 ابن مسعود ولا اصحابه اصحابه لا يخذون منه كما في قوله لعمر بن مرة حين ذكر قنوت الفجر من  
 رواية عبد الرحمن بن ابي ليلى عن البراء بن عازب لم يكن اى ابن ابي ليلى كاصحاب عبد الله  
 انما كان صاحب امرئ اى الفحوص لم يسمع كاصحاب عبد الله وانما لازم البراء ومع هذا يروى  
 اصحاب عبد الله انه من الناس يقيمون مقام كثيرين و اراد برونه الرفع بالنسبة الى اصحابه  
 روية من الطبقة فهذا حيث ذكر اصحابه كما في قوله لعمر بن مرة وحيث لم يذكرهم كما في قوله  
 لمغيرة فيذكر قلة الدفع وراه وائل وكثرة تركه وراه ابن مسعود وكان عند كحقا على  
 الناس ان يشكروا رجال الكوفة وراثة فاهم الذين اوضحوا عدم افتراض القلة خلف الامام  
 وعد حسنة القنوت في الفجر ايتا والجهر بلسان الله وقد كان الامر شتبا لعمل اهل مكة بهما  
 وهم الذين روى الجهر يامين كما عند الدارقطني عزالي بكر بن ابي حاد ثم علموا بالاخفاء فانه  
 كان اكثر العمل من الصحابة والتابعين وهم الذين تركوا الترجيع في الاذان وهو النسبة الاصلية  
 فعلت هذه المسائل يعلمهم ونجلا فاهم اخرين فيها قال في الجوهر النقي وقوله اى البيهقي ثم عن

الصحابه والتابعين تساهل فان في الصحابة من قصر الرقع على تكبيرة الافتتاح كما تقدم وكذا عظماء  
 من التابعين منهم الاسود وعلقمة وابراهيم خيثمة وقيس بن ابي حازم والشعب ابو اسحاق وغيرهم  
 روى ذلك كله ابن ابي شيبة في مصنفه باسناد جيد وروى ذلك ايضا بسند صحيح عن اصحاب علي  
 وعبد الله وناهيك بهم وقد ذكرنا اكثر ذلك في تقدم آه قلت وكذا هو مذهب المغيرة الحزن بن  
 صالح وسفيان الثوري ووكيع واسحق بن ابي اسرائيل وفي جامع المسند المخرج لابن حنيفة  
 بعد ما اخرج من طريقه عن عبد الله بن سعد ويأتي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ام  
 فكان متابعين في حديث عبد الله وابراهيم في طريقهم متابعي العام بن كليب في طريق سفيان  
 فلم يكن هناك تفرد ولا شذوذ بل ما يروونه هو الواقع في الكوفة عند مرأتها وتوارثا مستمرا  
 بل كل البلد شاهد لحديث سفيان ومذهب ابراهيم وفتواه في جزء البخاري عن وكيع عن سفيان  
 عن حماد عنه وعند الطحاوي عن المغيرة عنه وعن عمر بن مرة عنه وعن حصين عنه عند الدارقطني  
 ومحمد بن موطاه ومن رواية ابراهيم عن عبد الله واصحابه عند محمد بن الطحاوي والدارقطني  
 والبيهقي ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن ابي سليمان عن عبد الله بن يحيى كما في التخرج وفي المصنف  
 حديثنا وكيع وابو اسامة عن شعبة عن ابي اسحق قال كان اصحاب عبد الله واصحاب علي لا يرفعون  
 ايديهم الا في افتتاح الصلوة قال وكيع ثور لا يعود وآه قلت ابو اسحق صلى خلف علي الجمعة كما  
 في التهذيب وسمع خطبة كما في التذكرة - هذا ،

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي حِكْمَةِ الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ كَيْفَ بِالْحَنِيفَةِ فَقَرَأَ وَحَدَّثَنَا تَفْسِيرًا  
 وَأَصْرَحَ وَلَا وَرْتَبَهُ وَقَدْ يَأْتِي وَيُكْتَبَرُ عَنِ ابْنِ أَبِي حَتْمٍ إِلَى ابْنِ أَبِي حَتْمٍ إِلَى ابْنِ أَبِي حَتْمٍ  
 ولذلك قال اصحابنا ما كان من احكام الشريعة بالناس حاجة الى معرفتها فسيل ثبوته  
 الاستفاضة والخبر الموجب للعلم وغير جائز اثبات مثله باخبار الاحاد نحو ابي بصير

من مس الذكر ومس المرأة او الوضوء مما سمت النار والوضوء مع عدم تسمية الله عليه فقالوا لما كانت البلوى عامة من كافة الناس بهذه الامور ونظائرها فخير جائز ان يكون فيه حكم الله تعالى من طريق التوقيف الا وقد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ووقف الكافة عليه واذا عرفته الكافة فخير جائز عليها ترك النقل والاقتصار على ما ينقله الواحد منهم بعد الواحد لانهم مأمورون بنقله وهم الحجة على ذلك المنقول اليهم وخير جائز لها تضييع موضع الحجة فعلمنا بذلك انه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف في هذه الامور ونظائرها وجائز ان يكون كانه قول يحتمل المعاني فحمله الناقلون الاقتصار على الوجه الذي ظنوه دون الوجه الآخر نحو الوضوء من مس الذكر يحتمل غسل اليد على نحو قوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من منامه فليغسل يده ثلاثا قبل ان يدخلها في اللبائس فانه لا يدري اين باتت يده وقد بينا اصل ذلك في اصول الفقه -

فان قيل امر الاذان والاقامة ورفع اليدين في تكبير الركوع وتكبيرات العيدين وايام التشريق مستأجنت البلوى به وقد اختلفوا فيه فكل من يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيئا فانما يروي عن طريق الاحاد فلا يغلو حيث تدرك من احد وجهين اما ان يكون لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف الكافة مع عموم الحاجة اليه وفي هذا ما يبطل اصلك الذي بنيت عليه من ان كل ما بالناس اليه حجة عامة فلا بد ان يكون من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف الامة عليه او ان يكون قد كان من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف الكافة على شيء بعينه فلم تنقله حين ورد اليها من طريق الاحاد وفي ذلك هدر وقاعدتك ايضا في اعتبار نقل الكافة فيما عمت به البلوى قيل له هذا سوال من لم يضببط الاصل الذي بيننا عليه الكلام في المسألة



وذلك اننا قلنا ذلك فيما يلزم الكافة ويكونون متعبدين فيه بفرض لا يجوز لهم تركه لا مخالفة  
وذلك مثل الامامة والفروض التي تلزم العامة واماماً ليس بفرض فهو مخيرون في ان يفعلوا  
ما شاؤوا ومنه وانما الخلاف بين الفقهاء فيه في الافضل منه وليس على النبي صلى الله عليه  
توقينهم على الافضل ما خبرهم فيه وهذا سبيل نادكرت من اهل الاذان والاقامة و  
وتكبير العيدين والتشريق ونحوهما من الامور التي نحن مخيرونها فيها وانما الخلاف بين  
الفقهاء في الافضل منها فلذلك جاز وروى بعض الاخبار فيه من طريق الاحاد والحمل  
الامر على ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان منه جميع ذلك تعليماً منه وجب التخيير وليس ذلك مثل  
ما قد اتفقوا عليه وحضر عليه من حياوزنه وتركه الى غيره مع عموم بلواهم به فالذي ذكرناه من خبر  
الهلال اذا لم تكن بالسما علة من الاصل الذي قد منازعنا ان يعاتبه اليك فيقول روى اخبار التواتر  
للعلماء اذا كان بالسما علة فان مثل يجوز خله على الجماعة مستحب لا يراه منهم الا الواحد الاثنان من خلل الحساب  
اذا التماخذه لحياته قبل ان يتبينه الاخر فلا لك فيما يخبر الواحد الاثنيين ولم يشترط فيه بلوجب العلم

**حاشية** لا يخفى ان البحث في هذا الشأن يعود الى طر من تمارسه وكثرة مراجعته الى الاصول  
المتابعات والشواهد ولا عيباً رواستلحق واذا كان يورد ابياتين اشتراك ومنه برة ايضا  
فيخرج الى انه حديث واحد او حديثان ومعرفته من اصعب من اجل واحد اذا كان واحداً فهل  
يأتى هناك ترجيح او توفيق او هو زائد وناقص او ذكر كل ما لم يذكره الاخر ثم ينشعب كل  
بحث الى ما لا يكاد ينفصل وفي كل ذلك لناظر حذر ووجدان ثم اختلاف مناسبات  
الطبائع والقرائح فوف ذلك كله ثم من المعلوم ان لا ترادف في المفردات عند المحققين  
وكذا في المركبات فضرب زيد عمراً وضرب حمداً زيداً وضرب عمر كلاً كلها تراكيب متغيرة  
في المعاني الشرائع ذكرنا زيداً في قوله فاعلموا ان زيداً في قوله فاعلموا ان زيداً في قوله فاعلموا ان زيداً  
بالمعنى في جميعها لا ينفصل اصلاً وقد شاعرت من ان يرد في قوله فاعلموا ان زيداً في قوله فاعلموا ان زيداً في قوله فاعلموا ان زيداً

من كتاب الاعتصام بهذا ونحو هذا وفوق هذا يكون سائداً وبارحاً فلا بد للناظر ان يعمل فيه رأيه ولا يلامر ولا يضاير ثم كان الغرض ابراز شئ مما في المقام ويبحث تحليلياً عما تصور من التركيب في الافهام وأنه ليس هو المذعن ونحن المذعن على ما عرف في كل ما يرام ولا توجيه رد الى الاعلام او نقض وابرار تعور ربنا اخذتني كلمة اذ يحية في انشاء الكلام والناظر لما عده قدامه ووراءه مناسبة السابقة لا يتركه ورأيه فليعذر ولا يعذر في ولا يجبره ولا يجبر في

خليلي غصنا ساعة وهجرا	ولو ما على ما احث الدهر ذرا
اتيت رسول الله اذ جاء بالهدى	ويستلو كتاباً كالبحر نيرا
ولا خير في حاله اذا لم يكن له	بؤاخر حتى صفوة ان يك نلا
ولا خير في جهل اذا لم يكن له	حليم اذا ما اورد الا صر اصد
تذكرت والذكرى تهيج للفتة	ومن حاجة المحزون ان يتذكر

والحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على رسوله محمد وعلى آله واصحابه اجمعين وانا الاحقر الاواه محمد انور شاه عفا الله عنه ابن مولانا محمد معظم شاه ابن الشاه عبد الكبير ابن شاه عبد الخالق ابن الشاه محمد اكبر ابن الشاه محمد ابن الشاه محمد عارف ابن الشاه علي ابن الشيخ عبد الله ابن الشيخ مسعود النوري الكشميري رحمه الله تعالى وفي المكتوبات الخطية عند خلف الشيخ ان سلفه جاء وامن ببغداد الى الهند ودخلوا ملتان ثم ارتحلوا الى بلدة لاهور ثم الى الكشمير والله اعلم والله اسأل ان يوفقني للعلم والعمل واوادي محمد زهر و محمد اكبر و محمد انظر واخوتي محمد عبد الله شاه و محمد يلماز شاه و محمد نظام الدين محمد سيف الله شاه و النجاة لهم فاهم وسلمهم امين اللهم اغفر لهما جميعا الفقيه محمد عبد الله كرام الدين شهرى النزيل بالسجس العلي (دواجيل) ١٢ شهباز المعظم